مجموعة من الباحثين

دراسات اجتماعية- اقتصادية معاصرة

ترجمة د. هاشم نعمة فياض

مجموعة من الباحثين

دراسات اجتماعية - اقتصادية معاصرة

ترجمة د . هاشم نعمة فياض

اسم الكتاب : دراسات اجتماعية - اقتصادية معاصرة

ترجمة د . هاشم نعمة فياض

المطبعة : دار الروا المزدهرة

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٨٤) لسنة ٢٠١٥

الطبعة الاولى

٢٠١٥

مجموعة من الباحثين

دراسات اجتماعية- اقتصادية معاصرة

ترجمة د . هاشم نعمة فياض

إهداء

إلى كل الساعين إلى بناء الدولة المدنية
الديمقراطية في العراق..
أهدي هذا العمل.

المترجم

المحتويات

مقدمة

في السنوات الأخيرة، نُشرت بحوث ودراسات ومقالات معمقة وذات مستوى أكاديمي، وفق منهجيات متعددة، بالأخص باللغة الانكليزية، عالجت مواضيع مختلفة تندرج ضمن الدراسات الاجتماعية- الاقتصادية، على مستوى العراق، والعالم العربي، والعالم، ومواكبة لما يكتب، وحرصا على الإطلاع عليها، قمنا بترجمة عدد منها في فترات مختلفة، لعلنا نساهم في سد بعض النقص في المكتبة العربية في المواضيع المبحوثة. وتسهيلا للاستفادة منها من قبل الباحثين والدارسين والقراء عموما، ارتأينا جمعها ونشرها في هذا الكتاب. وقمنا بترتيب محتويات الكتاب بحسب معالجته للجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والبيئة والتنمية والسكان والهجرة. وقد حرصنا على تثبت المراجع والمصادر المترجم عنها بلغتها الأصلية في نهاية كل موضوع، بشكل يسمح لكل من يرغب بالاستزادة بالرجوع إليها.

في الجانب التاريخي، يرد في كتاب "المدينة في بلاد ما بين النهرين قديما"، بأن دراسة المدن في هذه المنطقة يفترض أن تأتي في مقدمة أولويات المؤرخين المهتمين بحضارتها، إلا أن عددا قليلا منهم أعطى اهتماما خاصا لهذا الموضوع، علما بأن المدينة كانت لآلاف السنين تقرر اوجه حضارة ما بين النهرين. ولم تشهد هذه المنطقة فقط انبثاق أول حضارة مدنية في التاريخ بل كانت كذلك ذات مجتمع أكثر حضرية (مدينية) في زمانها.

ويتبين من كتاب "الحياة اليومية في بلاد ما بين النهرين قديما"، أن البنية الاجتماعية والطبقية في بلاد ما بين النهرين كانت تقوم على الاقتصاد؛ حيث ينقسم المجتمع إلى مجموعتين، الأولى تضم أولئك الذين يملكون وبالأخص الأراضي والثانية تضم التابعين إلى الأثرياء من الفقراء والمعدمين. وفي مجال الابتكار، تفوق البابليون على جيرانهم في الشرق الأدنى القديم في معرفتهم بالفلك والرياضيات. واحتفظ البابليون والآشوريون بسجلات مفصلة لملاحظاتهم عن مواقع وحركات الأجرام السماوية وغير ذلك من الإنجازات العلمية.

أما في الجانب السياسي، يضم الكتاب عددا من الدراسات والمقالات منها "دور الدول الغربية في بناء الماكنة الحربية لنظام صدام حسين"، حيث كانت السياسة الرسمية المعلنة لهذه الدول تجاه

الحرب العراقية-الإيرانية هي البقاء على الحياد وعدم تزويد كلا الطرفين بالأسلحة. لكن هذه السياسة كانت منافقة لان الواقع كان غير ذلك تماما. فقد كانت الدول الغربية تزود الطرفين بالأسلحة لكي تتواصل الحرب أو تنتهي بدون نصر واضح لأي طرف. وهذا ما يتم كشفه بالأدلة الموثقة. وهناك مقالة "صدام يغتال رجل دين" التي تبين كيفية تصفية صدام حسين لمعارضيه.

وتبرز مقالة "أولوية بوش في العراق ليست الديمقراطية"، أن الديمقراطيين والمحافظين الجدد خارج الإدارة الأمريكية كانوا يعتقدون بأن أمريكا يمكن أن تكون في أمان إذا سارت بقية دول العالم على المفهوم الأمريكي. وطبقا لهذا الفهم، يفضلون نشر المزيد من القوات الأمريكية وصرف المزيد من الأموال من أجل بناء عراق مستقر وديمقراطي، في حين لا يشاطر القوميون المتشددون هذه الرؤية وهم يعتقدون بأن أمن أمريكا يتطلب في المقام الأول هزيمة أعدائها واجتثاث التهديدات التي تواجهها.

ويرى مؤلف كتاب "أمريكا عند مفترق طرق.."، أن منظري الفكر المحافظ الجديد اقترحوا، في السنوات التي كانوا فيها خارج السلطة قبل انتخابات عام ٢٠٠٠، أجندة السياسة الخارجية الأمريكية التي تتضمن تغيير الأنظمة والهيمنة المُحسنة والتفرد الأمريكي لتكون علامة فارقة في السياسة الخارجية لإدارة بوش.

وتعالج دراسة "الفدرالية في أوروبا وأمريكا اللاتينية.." تجارب الفدرالية مع التركيز على الجانب النظري، علما أن هذا النظام حظي بقدر كبير من المعالجة والاهتمام في السنوات الأخيرة. رغم أن المؤسسات الفدرالية لم تكن بالتأكيد جديدة، لكنها أصبحت أكثر بروزاً نتيجة تأثيرات مترابطة لأربعة اتجاهات واسعة الانتشار ومتزامنة تقريباً: الدمقرطة، الليبرالية الاقتصادية، اللامركزية ومساوئ النزاعات الداخلية المسلحة.

وتفحص مادة "النفط والفدرالية.. حالة نيجيريا" السعي لتطبيق النظام الفدرالي كوسيلة لدمج المكونات السكانية المختلفة في المجتمعات التي تتميز بالتنوع من أجل بناء نظام حكم موحد، وفي نفس الوقت بقاء الهويات الإثنية تتمتع باستقلالها، وهنا يتم التركيز على العلاقة بين عوائد النفط والفدرالية.

ويتضح من كتاب "ظاهرة طالبان .. أفغانستان ١٩٩٤-١٩٩٧"، أنه منذ أن اجتذبت طالبان اهتماما دوليا نشر الكثير عن اصلها وتوجهاتها وإمكانياتها. وعبر الكثير من المراقبين عن آرائهم في قوة وضعف طالبان. لكن لم تنشر دراسة شاملة، حول هذه الظاهرة الجديدة، التي ظهرت بشكل مفاجئ في الأفق الأفغاني. لذلك تعرض الدراسة تقييما لأصل حركة طالبان وأسباب نجاحها وإخفاقاتها وتأثير التقسيم الإثني على بنيتها.

ويتبين من كتاب"السياسة الأوروبية في تحول"، أن تحديث المؤسسات السياسية الأوروبية جرى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحولت السلطة من البرلمان إلى المؤسسات التنفيذية؛ على افتراض أن ذلك يساهم في سرعة وتماسك صناعة القرار السياسي. وقد صممت البرلمانات لتمثل مختلف المصالح لخلق نوع من التوازن في المجتمع.

وتبحث دراسة "القوة السياسية لوسائل الإعلام الاجتماعية.." في انتشار الانترنت منذ أوائل التسعينات، حيث نمت شبكات السكان المرتبطة به في العالم من ملايين قليلة إلى مليارات. وخلال نفس الفترة، أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية حقيقة من حقائق الحياة بالنسبة للمجتمع المدني على مستوى العالم، مع إعطاء أمثلة من بلدان مختلفة عن مساهمة هذه الوسائل في تغيير الأنظمة السياسية.

وفي دراسة "فهم ثورات ٢٠١١ .. ضعف الأنظمة المستبدة في الشرق الأوسط "، يتم التعمق في بحث أسباب موجة الانتفاضات التي اجتاحت الشرق الأوسط ويشار إلى أن لها تشابها ملحوظا مع الزلازل السياسية التي حدثت في الماضي، مثل ما حدث في أوروبا عام ١٨٤٨. لكن انتفاضات عام ٢٠١١ قاتلت شيئا مختلفا تماما يتمثل بدكتاتوريات "سلطانية". ورغم أن هذه الأنظمة تبدو

وطيدة، في الغالب، لكنها في الحقيقة تكون شديدة التأثر، بسبب من أن الاستراتيجيات التي استخدمها للبقاء في السلطة جعلتها هشة، وغير مرنة.

في الجانب الاقتصادي، يبحث كتاب "الدولة والمجتمع: مسألة التحول الزراعي في العراق.." دور الدولة في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها الريف العراقي والمجتمع العراقي بشكل عام منذ بداية القرن العشرين. ويحاول المؤلف تحديد مدى تدخل الدولة في التحول الزراعي واكتشاف تأثير الدولة في صياغة شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية. ويبين كيف أن التحول الزراعي هو جزء من عملية اكبر للتحول البنيوي؛ تتضمن تغيرات كبيرة في اهتمامات الدولة وعلاقاتها بالتنمية الاقتصادية والقطاع الزراعي. لقد شجعت الدولة توغل الرأسمال الخاص في الزراعة بواسطة توفير محفزات مختلفة. وهذا لم يأخذ طريقه بدون تدمير الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية لبرامج الإصلاح الزراعي.

وتلخص مادة "الاقتصاديات العربية.. الشفافية والعولمة وأزمة المياه" أعمال المؤتمر العالمي الذي عقد تحت عنوان "التطورات الاقتصادية الجديدة وتأثيراتها على الاقتصاديات العربية"، والذي بحث في المحاور الرئيسية الآتية: العولمة والإقليمية، أزمة

المياه والبيئة، التغيرات التكنولوجية والنتائج الاقتصادية لعملية السلام.

وفي مادة "ملاحظات في جغرافية التنمية والتخلف"، يتم الإشارة إلى أنه منذ فترة طويلة اهتم الجغرافيون وعلماء الاجتماع الآخرون بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي الموجود سواء بين الدول أم بين المناطق. وقد ساهمت اعمالهم في فهمنا للتنمية. لكن المساهمة المميزة للجغرافيين تتحدد بأنهم ينظرون لعملية التنمية بإطارها الواسع والشامل والذي يدمج الخاصيات البشرية والبيئية للبلد مع إرثه التاريخي الفريد وعلاقاته مع البلدان الأخرى.

وتُظهر مقالة "العولمة تعمّق عدم التوازن" بأن للعولمة منافع كثيرة بالنسبة للبعض ولكن بالنسبة لغالبية سكان العالم تعني فقط مزيداً من الفقر. وبأن خصخصة قطاع المعرفة لا تقود بصورة اوتوماتيكية إلى المنافسة، بل أن كثير من التحولات قادت في السنوات الماضية إلى المزيد من احتكار المعرفة.

وتتناول دراسة "رأسمالية الدولة عصر يتشكل .." التطورات الأخيرة التي اعقبت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث تهدف الموجة الأخيرة من تدخل الدولة في الولايات المتحدة، وأوروبا، والكثير من دول العالم المتقدم، التخفيف من أضرار

الركود الاقتصادي العالمي الحالي واستعادة الاقتصاديات المريضة لعافيتها. في حين أن طبيعة التدخلات المماثلة في الدول النامية حيث تسيطر الدولة بقوة على الاقتصاد تشير إلى رفض إستراتيجي لعقيدة السوق الحرة.

وتبحث دراسة "الرأسمالية وعدم المساواة"، في تزايد التفاوت، في كل مكان من العالم الرأسمالي ما بعد الصناعي. ورغم اعتقاد الكثيرين في صفوف اليسار، فإن هذا التفاوت لا ينتج من السياسة، ولا السياسة من المتوقع بمقدورها أن تعكس ذلك، لأن المشكلة ذات جذور أكثر عمقا. حيث أن التفاوت يكون نتاجا حتمي للنشاط الرأسمالي، وتوسع تكافؤ الفرص يزيد منه فقط.

في جانب البيئة والتنمية، تلخص مادة "التنمية المستديمة في المناطق الجافة" البحوث التي قدمت في المؤتمر العالمي حول التنمية الصحراوية في دول الخليج العربي، حيث توزعت البحوث إلى ثمانية محاور؛ شملت الأفاق العالمية والإقليمية، الخليج وتأثير الحرب، تقييم السيطرة على تذرية الرمال والكثبان الرملية والاستشعار عن بعد وتطبيق نظام المعلومات الجغرافية، تقييم وإدارة وتحسين الأراضي الهامشية، إدارة وتحسين المياه والتربة، إدارة وحماية التنوع البيولوجي (الأحيائي) والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

وتبرز مادة "الملامح المميزة لمشاكل البيئة في المرحلة الحالية" ما تميزت به العقود الأخيرة، من التدهور الحاد في مكونات البيئة الطبيعية؛ لذلك تظهر الأهمية الاجتماعية والاقتصادية الجديدة لمشاكل البيئة أن علاقات الانسان بالطبيعة قد دخلت في مرحلة من التطور ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى حاضر ومستقبل الاجيال القادمة، إضافة الى آفاق تنمية القوى المنتجة على المستوى الوطني والعالمي. ومن هنا تأتي المطالبة بسياسات لحماية البيئة تأخذ في الاعتبار الجانب السياسي الدولي منها.

وتحلل دراسة "المتغيرات المناخية الأخرى.." عملية خفض انبعاثات مواد الكربون الممتص الخفيف (يعرف الكربون الأسود) والغازات التي تكون الأوزون مجتمعة. هذه الملوثات التي تشكل تأثيراتها المدفئة حوالي ٤٠-٧٠٪ من تلك العائدة لثاني أكسيد الكربون. إن الحد من وجودها في الغلاف الجوي هو أسهل وأرخص، وهذا الاقتراح يمكن تحقيقه من الناحية السياسية أكثر مقارنة بالمقترحات المألوفة أكثر لإبطاء تغير المناخ وسيكون له تأثيراً فورياً في مجال تحسين البيئة الطبيعية.

في جانب السكان والهجرة، يعالج كتاب "أوروبا: قارة واحدة وعوالم مختلفة.." التطورات الديمغرافية في أوروبا في المستقبل التي سوف يكون لها تأثيرٌ رئيسيٌ على الظروف الاقتصادية

والاجتماعية. فازدياد شيخوخة السكان مثلا سيؤثر في أنماط الاستهلاك وطلب الرعاية الاجتماعية والتقاعد وعرض العمل. ونمو السكان له تأثير على ظروف البيئة الطبيعية وعلى سوق السكن بينما الزيادة في السكان ذوي الأصول الأجنبية سوف يكون لها نتائج اجتماعية بعيدة المدى. وتمت مناقشة سيناريوهين للسكان للنصف الأول من القرن الواحد والعشرين شملت ٣٣ بلدا أوروبيا.

ويحلل كتاب"المهاجرون والتمييز العنصري.. الجزائريون في فرنسا ١٩٠٠-١٩٦٢" بعمق العلاقة المتبادلة بين الاستعمار والهجرة. حيث درس وضعية الجزائريين في فرنسا من ناحية الهوية الوطنية والجذور التاريخية للعنصرية تجاههم. فخلال العقود الأخيرة أصبحت الهجرة إلى فرنسا، واندماج الأقليات الإثنية، والعنصرية موضوعات مركزية في السياسة الفرنسية. ويدور النقاش السياسي المكثف حول مستقبل الأقليات الإثنية (العرقية) وهل سوف تندمج تدريجيا في المجتمع الفرنسي أو تكون جيوب عسيرة الهضم تهدد وحدة الشعب الفرنسي.

وتشير مقالة "الهجرة السكانية وتجارة البشر في الشرق الأوسط" إلى أن الهجرة في هذه المنطقة نادرا ما تحظى بتغطية الإعلام الغربي، حيث يرتبط "الشرق الأوسط" بشكل نموذجي

بقضية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وجيوبولتيك النفط أو أكثر حداثة بالحرب في العراق. هدف هذه المقالة اثبات أن هناك اهتماما متزايدا في المنطقة بموضوع الهجرة خصوصا تجارة البشر التي تشمل ما يجري في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣.

وتركز مقالة "الهجرة السكانية وظاهرة العولمة" على التغيرات التي حدثت في طبيعة حركية السكان بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين مدعومة بشكل رئيسي بالعولمة الجارية ونتائجها غير المباشرة السياسية والتكنولوجية والاقتصادية. فقد شهدت علاقات المناطق التي كانت مرتبطة مع بعضها بواسطة الهجرة الدولية توسعا وباتت أكثر تعقدا من خلال أشكال مختلفة من حركية السكان نتجت عن التغيرات في أسلوب الحياة والاستهلاك والتحولات الاقتصادية والسياسية.

د. هاشم نعمة فياض

لاهاي أواخر أيار| مايو ٢٠١٥

المدينة في بلاد ما بين النهرين قديما

نشأت أولى المدن في العالم في بلاد ما بين النهرين. وكانت المدينة لآلاف السنين تقرر اوجه حضارة ما بين النهرين. يتعمق الباحث مارك فان دي ميروب في دراسة الحياة الحضرية في الفترات التاريخية السابقة باحثا في طوبوغرافية المدن، ودورها كمراكز للحضارة، بنيتها السياسية والاجتماعية، دورها الاقتصادي، آدابها وفنونها. ويعتمد كتابه على مصادر تعود كلية إلى تاريخ بلاد ما بين النهرين من عام ٣٠٠٠ إلى ٣٠٠ قبل الميلاد، دارسا كلا من بلاد بابل وآشور. ويريد الباحث أن يثبت بأن مدن ما بين النهرين يمكن اعتبارها النموذج الأصلي الذي انتقلت تأثيراته إلى بقية العالم القديم وأن ظهورها كان حدثا مستقلا وأصيلا أي لم يكن نتيجة لتأثيرات خارجية، وبأن هناك ميزات مشتركة تجمعها مع المدن الأوروبية في العصور القديمة.

دراسة المدن في بلاد ما بين النهرين يفترض أن تأتي في مقدمة أولويات المؤرخين المهتمين بحضارة هذه المنطقة، إلا أن عددا قليلا منهم أعطى اهتماما خاصا لهذا الموضوع. فقد اهتموا بموضوعات أخرى في مقدمتها تلك التي تتعلق بالتاريخ السياسي للمنطقة، كما هو الحال بالنسبة لمؤرخي الحضارة الاغريقية الكلاسيكية. وكانت المدن في الغالب تقرن من قبل علماء بلاد ما بين النهرين بدويلات-المدن وتركز دراساتهم على شؤونها السياسية بدلا من التركيز على الوظائف التي تؤديها.

لقد ظهرت بعض الدراسات عن المدن في المنطقة لكنها كانت قاصرة التعمق في فهم وتحليل الحياة الحضرية بشكل عام. وحديثا حظي هذا الموضوع

بالاهتمام من جديد. ومن المحتمل أن يعود هذا إلى فورة الدراسات للتاريخ الحضري. وفي العقدين الماضيين كانت هناك عدة مشاريع أثرية حاولت بناء الوصف الحضري بشكل كامل بدلا من بقاء التركيز كالمعتاد على البقايا الأثرية فقط. وجرت اغلب هذه المشاريع في العراق لكنها توقفت بسبب حرب الخليج.

لقد كانت الدراسات السابقة تنفي وجود مدن كبيرة الحجم ليس في بلاد ما بين النهرين فقط وإنما في بلدان الشرق الأوسط الأخرى مثل سوريا ومصر أيضا. واستمر المؤرخون الكلاسيكيون في الغالب يعتبرون المدينة ظاهرة إغريقية في الأصل. وهم أما ينفون وجود المدينة في الشرق الأدنى أو يرون بأنها لم تكن في سياق التحضر الذي حدث فيما بعد. وهذا ما يريد الكتاب أن يثبت عدم صوابه.

لم تشهد بلاد ما بين النهرين فقط انبثاق أول حضارة مدنية في التاريخ بل كانت كذلك ذات مجتمع أكثر حضرية (مدينية) في زمانها. فمنذ منتصف الألف الرابع قبل الميلاد وجدت المدن في بابل ورغم تغير الكثير من الظروف إلا أنها لم تختف كلية من البلاد. فمن يتجول اليوم عبر ريف بلاد ما بين النهرين يرى التلال التي هي في الحقيقية بقايا لمدن كبيرة وصغيرة تراكمت بقايا طابوق منازلها وقصورها ومعابدها خلال آلاف السنين. ولعل المدن ظهرت فيما بعد فقط في بلاد آشور في الشمال. وسرعان ما أصبح بعض المدن الاشورية كبير في الحجم والامتداد. وكانت معظم مدن ما بين النهرين في ذروة ازدهارها أكبر حجما من المدن المعاصرة لها في بقية أنحاء العالم القديم بل أن التركز الكثيف للمدن لم يكن ما يوازيه في أي مكان آخر.

كان للمدينة في بلاد ما بين النهرين مكانة خاصة في التاريخ يمكن تقييمها بشكل جيد عندما توضع في سياق التحضر (التمدن) في الشرق الأدنى

القديم خاصة والعالم القديم بشكل عام. ويمكن القول إن المدينة في هذه المنطقة كانت تمتلك نمطا خاصا بها نجده في كل من بابل وآشور. وعلى ما يبدو كانت هناك فوارق بين بابل وآشور من حيث دور وأهمية المدينة، ولكن كان هناك الكثير من اوجه التشابه أيضا. جزء مهم من الفوارق يعود إلى اختلاف الظروف الطبيعية للمنطقتين. اذ تعتمد آشور على الأمطار في الزراعة بينما تعتمد بابل على الري من الأنهار. وفي بلاد آشور أوجدت القوى السياسية المدن بينما في بلاد بابل أوجدت المدن القوى السياسية. وكانت بين بابل وآشور اتصالات وثيقة ودائمة والتأثيرات بينهما كبيرة ومتبادلة. وبمرور الوقت قلت الفوارق بينهما.

كانت المدينة ذات أهمية كبيرة ومقررة في الحياة السياسية في بابل. إذ لا يوجد حاكم يستطيع أن يدعي امتلاكه القوة الحقيقية بدون أن تكون لهذه القوة قاعدة حضرية. ففي الايدولوجيا وفي الممارسة العملية تهيمن المدينة على الحياة السياسية، فيها يسكن الملك جوار معبد آلهته ومعه الجهاز الإداري والسياسيون والقادة العسكريون. ثم أن العلوم والفنون والآداب كانت تتركز فيها بالكامل كذلك توجد المعابد والمحكمة. أما أقسام المجتمع الاخرى مثل سكان القرى والبدو الرعاة فكانوا يعتبرون تابعين أو معتمدين على مدينة معينة. ومن هنا فإن الحضارة البابلية لا يمكن تصورها بدون المدن.

وكان لمدينة اوروك (الوركاء) وسط العراق وضعها الخاص في بلاد ما بين النهرين، فقد تجاوز حجمها حجم المدن المعاصرة لها. وتقدر مساحتها بحوالي ١٠٠ هكتار في ٣٢٠٠ قبل الميلاد بينما شمال هذه المنطقة كانت اكبر مدينة تبلغ مساحتها ٥٠ هكتارا. وفي الجنوب مدينة اخرى فقط هي اور Ur كانت تغطي مساحة ١٠-١٥ هكتارا. وقد تنامت مدينة اوروك، فحوالي ٢٨٠٠ قبل الميلاد أصبحت اسوارها تحيط بمساحة قدرها ٤٩٤

هكتارا. وبالمقارنة مع مدن ظهرت في فترات متأخرة يتبين الحجم الكبير لمساحتها، فقد بلغت مساحة اثينا في فترة توسعها ٢٥٠ هكتارا والقدس ١٠٠ هكتار فقط في ٤٣ بعد الميلاد.

ولم تقتصر اهمية مدينة اوروك على المنطقة الجنوبية لبلاد ما بين النهرين فقط، بل انتشرت تأثيرات ما يسمى حضارة اوروك على رقعة جغرافية أوسع شملت غرب ايران وشمال سوريا وإلى الغرب ابعد من ذلك وصلت إلى دلتا النيل في مصر من حيث الكتابة وإنتاج الخزف والمعالم المعمارية تميز هذه الحضارة. وهكذا برزت ريادة اوروك في مجال التطور الحضري مبكرة جدا سواء على المستويين المحلي أو العالمي.

لقد خططت المدن في بلاد ما بين النهرين على نفس النمط المعتمد في مدينة بابل. فكانت المدينة على شكل مربع كبير محاط بأسوار ضخمة وخنادق تملأ بالمياه. وفي الأسوار عدة أبواب كبيرة توصل إلى شوارع مستقيمة تؤدي إلى مركز المدينة. ويقسم داخل المدينة إلى قطاعات مربعة تأخذ اسمها من أبواب المدينة. ويشغل الحي الديني مركز المدينة الذي ينفصل عن المناطق المحيطة بسور مرتفع ويتوسط المعبد زقورة تنتهي عندها الطرق من أبواب المدينة. وهكذا كانت الزقورات ترى من مسافة بعيدة. ويقع قصر الملك في حافة المدن عند نقطة دخول النهر إليها. ولم يكن القصر محاطا بالكامل بسور المدينة بل، كما في بلاد آشور، ينفتح على المناطق الريفية. ومن المرجح أن يشير ذلك إلى أن وظيفته تتجاوز حدود المدينة.

وفي ما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي يمكن القول إن وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية في المدينة كانت العائلة. ومن جانب آخر كانت اكبر وحدة اجتماعية هي مجتمع المدينة. نستطيع أن نفترض بأن الناس كانوا يقيمون علاقاتهم الاجتماعية على قواعد انتساب مختلفة مثل العائلة،

العرق، مكان الاقامة أو المهنة. ونجد أحيانا الناس الذين يسكنون في منطقة معينة من المدينة يشتركون في نفس المهنة. ولعبت كل هذه العناصر دورا في الحياة الاجتماعية للمواطنين. لكن لا نعرف بشكل دقيق طبيعتها ومقدار أهميتها تبقى غامضة بالنسبة لنا، إضافة لذلك فمن المرجح أن طبيعة هذه العلاقات قد تغيرت عبر الزمن وهذا ما يعقد الصورة اكثر. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن بنية السكان الحضر لم تكن ثابتة إذ كانت هناك هجرات سكانية دائمة من وإلى المدن. ويعود هذا إلى ظروف مختلفة مثل الحرب وعدم الاستقرار في المناطق الريفية فيضطر ساكنوها إلى اللجوء إلى داخل أسوار المدينة طلبا للحماية.

لقد لعبت المدينة دورا مركزيا في كامل التنظيم الاقتصادي في بلاد ما بين النهرين حيث يتم فيها تبادل السلع المختلفة بين مجموعات السكان من الفلاحين والحرفيين وصيادي الأسماك ومربي الماشية... الخ. علاوة على ذلك كانت المدينة المكان الوحيد لأناس لا يشتغلون في إنتاج الغذاء الأولي أي الزراعة مثل الحرفيين ذوي الاختصاص والإداريين والعاملين في المعابد. وكان هناك عدد محدود من ساكني المدن يعمل في الإنتاج الزراعي حيث توجد بعض الحقول الزراعية داخل المدن إلا أن إنتاجها غير كاف لإطعام السكان. إن التبادل الزراعي كان واحدا من العوامل المقررة في نشأة المدن في جنوب بلاد ما بين النهرين، إذ أن تزويد المدينة بالغذاء كان المجال الأكثر أهمية للتفاعل بينها وبين ظهيرها الريفي. وفي المدينة كانت هناك صناعات مختلفة تشمل الأدوات العامة والسلع الكمالية الغالية الثمن وقد وجدت هذه بكثرة في بقايا الآثار والنصوص المدونة، إلا أن الإنتاج الحرفي لم يقتصر على المدن إذ كان حرفيو القرى ينتجون أنواعاً مختلفة من السلع للسوق المحلي أيضا، لكن الصناعة في المدن كانت أكثر اتساعا وأكثر تعقيدا وأكثر أهمية في اقتصاد بلاد ما بين النهرين.

وكانت المنتجات الحرفية تصدر إلى أسواق خارجية أيضا. وكانت هناك ثمان حرف رئيسية يمكن تمييزها على قاعدة المواد المستخدمة: صناعة الخزف، القصب، النسيج والملابس، صناعة الجلود، السجاد، قطع الحجر، صناعة المعادن والمجوهرات، اضافة إلى صناعات اخرى مثل الزجاج الا أنها أقل أهمية من الناحية الاقتصادية. كل هذه الحرف كان لها ناس مختصون بصناعتها. وقد لعبت القروض دورا مهما في تنشيط الاقتصاد الحضري سواء ما يتعلق بالتجارة الخارجية أو توفير المواد الزراعية إلى مستهلكي المدينة.

وكانت المدن مراكز العبادة والتعليم فكل المعابد التي نعرفها كانت تقع في المدن ولا يتوفر أي دليل على الاطلاق سواء من الآثار أو من النصوص المدونة يشير إلى أن مراسيم العبادة كانت تتم خارجها، إذ لا توجد أماكن مقدسة (مثل المعابد) أو أشياء تعبد في الجبال أو السهول. وهذا يتناقض بشكل صارخ مع ما نراه في المناطق المجاورة مثل الاناضول وفلسطين حيث كانت توجد وبصورة شائعة أماكن للعبادة في الارياف. ومن هنا يمكن القول إن نظام العبادة في بلاد ما بين النهرين كان ظاهرة حضرية، حتى وإن امتلكت الآلهة النفوذ خارج المدن الا أنها تعبد في داخلها. وهذا يعود إلى أن مراكز العبادة كانت مراكز إدارية واقتصادية أكثر من كونها مؤسسات دينية. وإن ظهور المدن في جنوب بلاد ما بين النهرين كان لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية المحصل عليها بطرق مختلفة. وكانت هناك حاجة لبنية تتسم بالقوة لتنظيم إعادة التوزيع.

لقد تطورت الكتابة، في بلاد ما بين النهرين في البداية لإغراض المحاسبة العائدة لإدارة المعابد، وبعد ذلك توسع استخدامها ليشمل مجالات غير إدارية مثل الآداب. وكانت المؤسسات العامة مثل القصر الملكي والمعابد وأصحاب الاعمال التجارية الخاصة بحاجة إلى الكتابة لغرض تسجيل

تعاملاتهم بعد أن وصلت هذه التعاملات إلى مستوى معقد. وكانت الآداب تجمع وتستنسخ وتحفظ تحت رعاية القصور الملكية والمعابد. وتعتبر المكتبة الملكية لاشوربانيبال في نينوى المصدر الرئيسي لآداب هذه المنطقة بالنسبة للدارسين. وحديثا اكتشفت مكتبة أحد المعابد في سيبار وسط العراق ويمكن أن يزود هذا الاكتشاف الباحثين بمادة غنية حول آداب وفنون وعلوم المنطقة. وكانت الآداب السومرية قد عُرفت من خلال المخطوطات التي وجدت في منازل تعود إلى بداية الألف الثاني قبل الميلاد في نيبور واور. ومن هنا يتبين أن آداب بلاد ما بين النهرين هي نتاج ساكني المدن. فهي تعكس اهتمامات وايدولوجيا حضرية حصرا.

العنوان الأصلي للكتاب:

Marc Van de Mieroop, The ancient Mesopotamian city, Oxford: Clarendon Press, 1997.

نشر في مجلة "الثقافة الجديدة"، العدد ٣٠٤، كانون الثاني- شباط ٢٠٠٢، كعرض كتاب، وجرى تعديله حيث حذفت منه المادة العائدة للمترجم.

الحياة اليومية في بلاد ما بين النهرين قديما

كانت مدن بلاد ما بين النهرين كبيرة الحجم نوع ما متوسط مساحتها ١٠٠ أيكر أو أكثر (الهكتار= ٢,٥ أيكر) وذات كثافة سكانية واضحة. إذ تراوح عدد سكان المدن الرئيسية في جنوب ما بين النهرين بين ١٠,٠٠٠ إلى تقريبا ١٠٠,٠٠٠ نسمة. وكانت وظائفها سياسية وتجارية ودينية. وكانت المناطق المسكونة من المدينة تزدحم بالمنازل ومحلات العمل وأماكن العبادة وتراكيب أخرى. وكان مكان السكن لا يستند إلى الثروة فيمكن أن تجد منزل موظف بارز يجاوره منزل صياد أسماك فقير. أما منازل الفلاحين فقد كانت بسيطة جدا تتكون من غرفة واحدة أو غرفتين مع أثاث قليل. وكانت المنازل تبنى بنفس مواد البناء المستخدمة حاليا في العراق.

وكانت المؤسسات الرئيسية في كل مدينة هي المعبد والقصر الملكي. وخلال فترات السلطة المركزية كانت المدن تحكم من قبل الملوك أما المدن الأخرى فكانت تدار من قبل الحكام. وكانت السلطة في الواقع بيد ثلاث مجموعات هي: المعبد والملك وعلية المجتمع التي تتكون من العائلات العريقة والثرية.

ولم تسجل المصادر المسمارية أي نزاع بين ساكني الريف المفتوح وساكني المدن بل في الحقيقة كان ساكنو المدينة يملكون المزارع والأملاك في المناطق الريفية. وفي الفترة البابلية الأولى كانت القرى تدير أراضيها بصرف النظر فيما إذا كانت مستقلة أو تابعة من الناحية السياسية. وقد اشترطت قوانين حمورابي أن تكون المدن والقرى مسؤولة من الناحية القانونية عن الجرائم التي تقع في أراضيها.

وكان البدو من الرعاة الذين يهاجرون مع قطعان الماشية عبر الأراضي غير الصالحة للزراعة. وكانوا ينتمون إلى مجموعات اجتماعية أكبر من العائلة مثل القبيلة والعشيرة. وقد تباين التنظيم السياسي للبدو من الصغير اللا مركزي ذي المجموعات « المتساوية الحقوق» إلى الكبير الهرمي الذي يقوده الزعماء. وكان الكثير من القبائل والعشائر يزرع ويربي الماشية في ضواحي المستوطنات ويطلق على هؤلاء بأشباه البدو.

وكانت البنية الاجتماعية والطبقية تقوم على الاقتصاد حيث ينقسم المجتمع إلى مجموعتين الأولى تضم أولئك الذين يملكون وبالأخص الأراضي والثانية تضم التابعين إلى الأثرياء من الفقراء والمعدمين. وقد حددت شريعة حمورابي ثلاث طبقات اجتماعية-سياسية: الأولى تضم الرجال الأحرار الذين ليس بذمتهم ديون ومن الممكن أن يكونوا من ملاكي الأراضي أو رؤساء العائلات. والثانية تشمل الطبقة التي تعمل بخدمة القصر الملكي من الموظفين وهي أقل منزلة من الناحية الاجتماعية من الأولى. والثالثة تتكون من العبيد الذين يأتون من الأسر في الحروب من الرجال والنساء أو من الذين لا يستطيعون إيفاء ديونهم. ولم تكن الحدود الاجتماعية ثابتة فالعبيد يمكن أن يصبحوا أحرارا والأحرار يمكن أن يصبحوا عبيدا بسبب الديون والذين لا يملكون يمكن أن يصبحوا مالكين.

أما الحياة العائلية فكانت تقوم على ما يطلق عليه بالعائلة النووية التي تتكون من الرجل والمرأة المتزوجين وأطفالهم. ويمكن أن تتوسع العائلة لتشمل الأخوات غير المتزوجات، الأمهات الأرامل، الأخوان القصر. وكان يطلق على العائلة «بيت الأب» وأعضاء العائلة يخاطب كل واحد منهم الآخر «بالأخ» أو لحمي ودمي. وكانت العائلة بطرياركية حيث الأب يعتبر رئيس العائلة وفي يده السلطة على زوجته وأطفاله. وقد عكست شريعة حمورابي المواقف الثقافية تجاه هذه السلطة وحددت « إذا ضرب الابن والده يجب

أن تقطع يده.» وإذ توفي الأب وترك أطفالا غير متزوجين فإن أكبرهم سنا يصبح رئيسا للعائلة. وإذا كان الأطفال صغار السن فيمكن أن تعطى لوالدتهم صلاحية الأبوّة.

وكان الزواج عموما أحادي حتى وسط الآلهة إلا في حالة عدم إنجاب الزوجة للأطفال فيمكن في هذه الحالة أن يتزوج الرجل امرأة ثانية أو أن تكون له خليلة أو أن يتبنى الزوجان الأطفال. وكان سكان بلاد ما بين النهرين مثل غيرهم من البشر يقعون في حب عاطفي شديد وأشارت النصوص إلى أنه في حالة الرفض من أي من الطرفين المتحابين كانت تحل الكآبة.

وقد اختلفت عادات الزواج عبر الزمان والمكان لكن عملية الزواج كانت تشمل أربع مراحل: الأولى تتمثل بالخطوبة والثانية دفع المهر من قبل عائلتي العروس والعريس والثالثة انتقال الزوجة إلى بيت والد الزوج والرابعة الاتصال الجنسي. وكان الزواج يتضمن إقامة حفلة. ويقوم على أساس عقد موثق.

كان الطلاق في المعتاد يبدأ به الرجل فهو يستطيع أن يطلق زوجته لكن عليه أن يعيد جميع ممتلكاتها وفي بعض الأحيان يدفع غرامة. إلا أن الطلاق لم يكن محبذا وكان يعتبر وصمة اجتماعية لذلك لا يتم بدون أسباب وجيهة مثل الخيانة الزوجية أو عدم إنجاب الأطفال. وقد منعت الكثير من عقود الزواج في بابل القديمة الزوجة من طلب الطلاق بتهديدها في الغالب بالعقاب الذي يمكن أن يصل إلى حد القتل أو أن تباع لتصبح ضمن العبيد. لكن عددا من عقود الزواج السومرية والبابلية سمحت لكلا الزوجين بطلب الطلاق على أن يغرم كل واحد منهم نفس الكمية من الفضة. ويبدو أن الوضعية الاجتماعية لنساء معينات أعطتهن حقوقا متساوية مع الرجل مثل انتمائهن إلى عائلات ثرية.

كان الصوف الأكثر استخداما في صناعة الملابس قبل دخول المنسوجات.

وكان الكتان يستخدم لخياطة الملابس الجيدة للكهنة وتماثيل الآلهة. أما القطن فلم يصبح متوفرا حتى جلبه الملك سنحاريب إلى آشور في حوالي ٧٠٠ ق.م. كذلك جلب الحرير فيما بعد. وقد أصبحت صناعة المنسوجات من الصناعات الرئيسية في بلاد ما بين النهرين وكانت هناك معامل لهذا الغرض.

كان الرجال بشكل معتاد يحلقون لحاهم ولكن كان عدد منهم يطلقها. وخلال فترة السلالة الأولى ٢٩٠٠ -٢٣٥٠ ق. م شهد تصفيف شعر النساء وغطاء الرأس تنوعا كبيرا فكان الشعر يضفر على شكل ضفائر ويجمع في أعلى الرأس بواسطة شبكة أو وشاح ويغطى بغطاء الرأس. وكانت النساء تزين شعورهن بالحلي.

وكانت الحلي تستخدم من قبل الرجال والنساء والأطفال وتستخدم لتزين ثياب تماثيل الآلهة. وقد وردت في النصوص السومرية والاكدية الكثير من المعلومات حول الحلي والمجوهرات ومحلات صناعتها. وكان يتم تبادل الحلي والمجوهرات كهدايا بين القادة وفي الأعراس وعقد القران والمهر.

أما تغذية السكان فكانت تقوم على الشعير وحبوب أخرى مثل الدخن والقمح والشيلم والتي تطحن بالطواحين الحجرية لإنتاج أنواع مختلفة من الدقيق الذي يستخدم في صناعة الخبز. وفي الألف الثالث ق.م استخدم الرز في التغذية. وكان السومريون يشربون حليب البقر والماعز والأغنام وكانت هناك صناعة مشتقات الحليب مثل الجبن وهو ذي أنواع كثيرة منها الجبن الأبيض والأجبان الحلوة والحادة المذاق. وعرفت صناعة البيرة وبأنواع مختلفة والنبيذ الذي كان يصنع من العنب.

وكانت اللحوم جزءا من تغذية السكان وكانت غالية الثمن وتشمل لحوم الأغنام والبقر والماعز. ولم يكن هناك تحريم على استهلاك لحوم الخنازير التي توجد بأعداد كبيرة في أهوار جنوب العراق. إلا أنه يبدو أن استهلاكها

لم يكن محبذا. وكانت الأسماك أيضا جزءا من التغذية وتورد النصوص أصنافها الكثيرة حيث كانت انهار العراق زاخرة بها ويعود تدوين المعلومات حولها إلى الألف الثالث والثاني قبل الميلاد. كذلك استخدم السكان لحوم الطيور المختلفة في التغذية ومنها الحمام.

والملاحظ أن السومريين لم يستخدموا السكر أبدا وبدلا من ذلك استخدموا الفواكه وبالأخص عصير العنب وعصير التمر (الدبس). أما العسل فكان استخدامه مقصورا على الأثرياء وكان يستورد ويسمى «عسل الجبال» وهو ذو أنواع مثل العسل الأسود والأحمر والأبيض.

وكان الكثير من المواد الغذائية يحفظ إلى وقت استهلاكه مثل الحبوب والبقوليات بعد تجفيفها في الشمس. وتكبس أنواع مختلفة من الفواكه في قوالب. أما اللحوم والأسماك فكانت تحفظ بواسطة الملح والتجفيف والتدخين.

وكان الترفيه والتسلية جزءا من حياة السكان اليومية منها الصيد والرياضة والعاب التسلية. وقد استخدم سكان بلاد ما بين النهرين التقويم الشهري القمري الذي يتكون من ٢٩ أو ٣٠ يوما ستة منها كانت مخصصة للعطل وثلاثة للاحتفالات القمرية وثلاثة أخرى للراحة. وكانت كلا من العطل الشهرية والسنوية اوقاتا للألعاب والتسلية.

وقد اشتهر الملوك الآشوريون بالصيد كصيد الأسود والفيلة والنعام والثيران الجبلية. وأصبح الصيد ظاهرة عامة واستمر حتى عهد ملوك الفرس. وكان هذا النوع من الرياضة يتمتع بشعبية وهذا واضح من المعلومات التي دونت حوله في الألواح وكذلك من صور الصيد الحية على جدران قصور الآشوريين.

وعُرفت رياضة الملاكمة والمصارعة وكانت الأولى رياضة شعبية. وفي ملحمة كلكامش دليل على لعبة المصارعة بين كلكامش وانكيدو. وكان هناك شكل من

لعبة البولو الحالية. وعُرفت العاب الطاولة التي كانت تصنع من الحجر أو الطين وكانت بأنواع مختلفة تتكون من قطع وحتى من زهر النرد. اثنتان من هذه الألعاب كانتا مشابهتين لتلك الموجودة في مصر القديمة. الأولى تتكون من عشرين مربعاً والثانية من ٥٨ حفرة وهي النموذج المبكر للعبة الكريبج - لعبة من العاب الورق أو الشدة- . وعُرفت لعبة تشبه التوي الحالية لكن كانت تستخدم فيها أسلحة مصغرة تعود لذلك الوقت.

وللموسيقى دورها في حياة السكان وكانت جزءا من الاحتفالات الملكية والدينية. وكان المغنون من الرجال والنساء يؤدون الغناء بمرافقة الآلات الموسيقية التي كانت بعدة أنواع منها التي تعود إلى المجموعة الوترية والنفخ والنقر مثل القيثارات والطبول بأنواع والناي والصفارة والأجراس والصنج (صحيفتان مدورتان من النحاس تُضرب واحدة على الأخرى). وقد عُثر على مجموعة من القيثارات في المقبرة الملكية في أور. ووصفت الألواح العائدة إلى الألف الثاني قبل الميلاد قيثارة تتكون من تسعة أوتار واستخدام سلم موسيقي.

كان الموسيقيون في بعض الأوقات يعزفون أو يغنون على انفراد لكن العديد منهم تظهر صورهم سوية وهم يحملون القيثارات وأدوات موسيقية أخرى وهذا دليل على وجود الفرق الموسيقية. ويمكن أيضا أن يرافق الموسيقيون الراقصين أو المغنين في الاحتفالات الدينية وفي بعض الأوقات حتى الموسيقيين كانوا يؤدون الرقص. وكانوا أيضا يرافقون الجيوش أثناء سيرها.

يُظهر النحت المجسم تأدية الرقص مصاحبا للموسيقى والغناء والتصفيق. وكان الرقص في المعتاد مرتبطا بتأدية الطقوس الدينية وليس كنشاط مستقل كما دلت على ذلك الألواح المكتشفة. وفي الاحتفال السنوي للآلهة مثل عشتار وغيرها يؤدى الرقص على شرفها على شكل حركة دائرية يشارك فيها الرجال والنساء. وكان الرقص الدائري يؤدى في المعتاد من قبل

النساء. وكان الراقصون الكروباتيك يؤدون رقصاتهم في الطقوس الدينية أيضا.

كانت الأعمال الأدبية تنشد أحيانا. وتُظهر التراتيل قوة الملكة الشعرية من ناحية البناء والإيقاع. وكانت المقاطع الشعرية تتكون في المعتاد من أربعة إلى أحد عشر مقطعا وأحيانا أكثر. وكان الملوك موضوع التراتيل والأناشيد والقصص والبطولات القديمة عن الملوك والفرسان. وكان الملك وحاشيته في الغالب يصغون للأعمال الأدبية إضافة إلى القطع الموسيقية الجديدة. وقد أصبح عدد من الأعمال الأدبية جزءا من العبادة مثل ملحمة الخلق.

بالنسبة للأعياد الدينية تتلخص العلاقة الدينية بين المدينة وإلهها بالأعياد الدورية مثل عيد السنة الجديدة وعيد كل معبد وإله. وكانت الأعياد تدور في المعتاد حول الدراما الدينية. وهذا نص يخص الطقوس و الشعائر الدينية. « سوف يشعل ناس الأرض النيران في منازلهم وسوف يقيمون الولائم لكل الآلهة وسوف ينشدون الأناشيد ». وكان أعظم الأعياد التي يُحتفل بها في العصور البابلية هو عيد السنة الجديدة خلال الأحد عشر يوما الأولى من شهر نيسان|أبريل. وكانت الأيام الأولى منها تخصص للوضوء الديني والصلاة وفي مساء اليوم الرابع تتلى ملحمة الخلق كاملة على الملأ التي تبين كيفية خلق العالم من خلال نصر مردوك الذي زود البابليين بالضمان بأن العالم الذي عرفوه سوف يستمر ولن يتغير. واليوم الخامس يخصص أكثره للتطهر الديني. وفي هذا العيد يُحتفل في الزواج المقدس في مدن معينة. وهو دراما الخصوبة الذي يُعتقد بأنه القوة التي تنمي التمور والنباتات والفواكه وقطعان الماشية في المراعي. في هذا الطقس الديني يمثل الحاكم، الكاهن-الملك أو الملك الإله واتصاله الجنسي مع الآلهة انانا التي تقوم بدورها كاهنة أو ربما حتى الملكة ينتج عنه الخصب في كل الطبيعة.

رسم البابليون الخرائط للأراضي المحلية مثل مخططات الحقول والممتلكات والمعابد والمنازل إضافة لمساحات أكبر مثل الأحياء والمدن والأنهار والقنوات. وقد رسموا خارطة مشهورة للعالم (موجودة في المتحف البريطاني) تبين تصورهم للعالم حيث تحتل بابل مركزه. وكانت الخرائط ذات قيمة عملية في الحياة اليومية. فقد استخدموها لمسح الأراضي والبناء وعقد الصفقات التجارية والضرائب والسفر والحملات العسكرية. وفي بعض الأوقات شهدوا بها أمام القضاء. وكان رسم الخرائط يعطي عناية قليلة للزوايا والأحجام والاتجاهات حيث تُستخدم في الغالب الخطوط المستقيمة وهذا يعود لصعوبة رسم الخطوط المنحية على الطين.

وقد عُرفت المهن الطبية في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد. وكان المرضى من سكان بابل يستخدمون نمطين من العلاج : الأول بواسطة السحر والثاني يستخدم الأدوية بشكل أساسي. وهناك مثل بابلي سائر يدل على وجود الأطباء يقول ((العدوى بدون طبيب تشبه المجاعة بدون غذاء)). والخط الفاصل بين هذين العلاجين لم يكن ثابتا. لذلك أحيانا يستخدم الساحر الأدوية ويستخدم الطبيب الشعوذة وممارسات أخرى من السحر. الحقيقة يمكن أن يُستخدم الصنفان معا كما ورد في نص رسالة آشورية.

فيما يخص الرياضيات كُتبت الأعداد على شكل نصوص مسمارية منذ حوالي ٣١٠٠ ق. م إلى آخر نص وجد في عام ٧٥ م. وقد تطورت طريقة كتابة الأعداد مثل بقية الخط المسماري وأصبحت تمتلك أسلوبا عبر الوقت. كان نظام الأعداد دائما إتحاد من النظام العشري (العد بالعشرات) والنظام الستيني (العد بالستينات). واستخدمت الرياضيات البابلية النظام الستيني وكان النظام العشري نادرا ما يستخدم في الحسابات الرياضية. وكانت القاعدة هي ٦٠ تخبرنا بالوقت حيث ٦٠ ثانية تكون الدقيقة و٦٠ دقيقة تكون الساعة وقياس الدائرة ٣٦٠ درجة. واستخدمت الأعداد البابلية

من ٢٠٠٠ ق.م إلى ٧٥ م نظام العدد المكاني الذي كان قد تطور في الألف الرابع قبل الميلاد. هذا النظام يستخدم عددا محدودا جدا من الرموز حيث يتقرر مقدارها بواسطة موقعها (القيم العالية في اليسار والقيم القليلة في اليمين). وفي كل مكان العدد المتحرك إلى اليسار تُضرب قيمته بـ ٦٠ والعدد المتحرك إلى اليمين تُقسم قيمته على ٦٠.

لقد تفوق البابليون على جيرانهم في الشرق الأدنى القديم في معرفتهم في الفلك والرياضيات. واحتفظ البابليون والآشوريون بسجلات مفصلة لملاحظاتهم عن مواقع وحركات الأجرام السماوية. وربطوا هذه المعلومات مع كفاءتهم في الرياضيات ليعطوا ولادة علم الفلك الرياضي. وعرف السكان القدماء التقويم القمري والشمسي لكن كانت للأول الأسبقية. وفي الحقيقة يصف السومريون القمر بأنه أب الشمس في الميثولوجيا (الأساطير).

حاول سكان بلاد ما بين النهرين فهم وتنظيم العالم المحيط بهم. وقد عملوا قوائم مسح بالحيوانات والنباتات والمعادن وغيرها وحتى بالآلهة! ودونت قوائم بالأشياء في بداية الألف الثالث ق.م لكن تسلسلها المحدد في أصناف لم يتأسس حتى وقت متأخر. وأنتجت المحاولات الأولى للتعامل مع العلوم الطبيعية قوائم السومريين التي تطورت على يد البابليين. فعلى سبيل المثال كانت هناك قائمة شاملة للحيوانات البرية تشمل الحشرات والديدان. وخلال الألف الأول ق.م كانت هناك قوائم للأدوية المصنوعة من الحيوانات والورد والمعادن مع الأمراض التي تعالجها.

العنوان الأصلي للكتاب:

Karen Rhea Nemet-Nejat, Daily life in Ancient Mesopotamia, Westport, CT: Greenwood Press, 1998.

نشر في مجلة «الثقافة الجديدة»، العدد، ٣١٨ السنة ٢٠٠٦، كعرض كتاب، وجرى تعديله حيث حذفت منه المادة العائدة للمترجم.

دور الدول الغربية في بناء الماكنة الحربية لنظام صدام حسين

لو عدنا إلى الوراء وخلال الحرب العراقية -الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، كانت السياسة الرسمية المعلنة للدول الغربية تجاه هذه الحرب هي البقاء على الحياد وعدم تزويد كلا الطرفين بالأسلحة. لكن هذه السياسة كانت منافقة لان الواقع كان غير ذلك تماما. فقد كانت الدول الغربية تزود الطرفين بالأسلحة لكي تتواصل الحرب أو تنتهي بدون نصر واضح لأي طرف، وهذا الأخير ما كان يؤكده الرئيس الأمريكي ريغن في تصريحاته. ثم أن السياسة الغربية أخذت تميل أكثر لدعم النظام العراقي.

في الواقع، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين علاقاتها مع النظام العراقي بعد سقوط شاه إيران عام ١٩٧٩، وأرادته أن يكون شرطيا للمنطقة. وكان برجينسكي مستشار الأمن القومي في عهد كارتر قد قال ((نحن لا نرى وجود تعارض في المصالح بين الولايات المتحدة والعراق. ونحن نشعر بأن العلاقات الأمريكية- العراقية يجب ألا تكون في حالة خصومة)). وقد قررت إدارة ريغن رفع اسم العراق من قائمة الدول الراعية للإرهاب عام ١٩٨٣، بعد أن كان قد ضم إلى هذه القائمة عام ١٩٧٨. وقد تزامن هذا مع تواصل تسليح العراق بشكل سري من قبل الدول الغربية.

ويرى أحد الكتاب الأمريكيين أن المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين كانوا يرون أنه ما دام توازن القوى في الخليج لم يتغير فمن صالح الغرب أن تستمر المجزرة حيث في النتيجة لا يستطيع أي من البلدين المتحاربين السيطرة على احتياطات النفط الضخمة في المنطقة في الوقت نفسه فإن أنظمة الخليج

المتحالفة مع الغرب والمعادية للشيوعية سوف تكون بمنأى من تهديد إيران المتشددة أو العراق المسلح.

وفي الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠ زودت ٦٨ شركة ألمانية العراق بمعدات عسكرية، وقامت بإنشاء بنى تحتية لبرنامج التصنيع العسكري. وكانت إحدى الشركات الألمانية العاملة في هذا المجال وتحمل اسم تجارة هندسة المياه Water Engineering Trading قد باعت للنظام العراقي ٥٨ طنا من المواد الكيماوية الضرورية لإنتاج التابون. وصدرت عام ١٩٨٦ المكائن والمعدات التي استخدمت لإنتاج الغازات السامة. وزودت بالمعدات برنامج إنتاج الأسلحة الكيماوية في مركزي سلمان باك وسامراء. وهذه الشركة لم تكن الوحيدة في هذا المجال. فقد بنت في الحقيقة شركة Pilot Plant الألمانية مركز سامراء لإنتاج الأسلحة الكيماوية وزودته بخمس تسهيلات أخرى لإنتاج هذه الأسلحة.

وبعد وقف إطلاق النار في الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٨ ورغم أن التقارير كانت تشير إلى استخدام النظام العراقي للغازات السامة ضد المدنيين الأكراد استمرت الدول الغربية في سياستها في تزويد العراق سرا بمعدات حساسة حققت تقدما هاما باتجاه تطوير أسلحة الدمار الشامل. وللتمويه على تسليح العراق لم تكن كل صفقات التسلح تتم مباشرة مع العراق وإنما بواسطة دول صديقة للغرب مثل الاردن ومصر والسعودية. وكان قسم من هذه الصفقات يمول بقروض تصدير غير مدفوعة من قبل العراق تقدمها بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وبعد أن تبين للرأي العام في الدول الغربية أن التحالف الغربي في حرب الخليج الثانية كان يحارب ضد التكنولوجيا والمعدات العسكرية التي صدرها إلى العراق، حاولت بعض الحكومات الغربية إخفاء دورها الحقيقي متظاهرة عن استعدادها لمحاسبة رجال الأعمال الذين وردوا الأسلحة إلى العراق والذين كانوا واسطة لتحقيق اجندتها السياسية. وفي بريطانيا أدت فضيحة تسليح العراق إلى تشكيل

لجنة تحقيق سكوت Scott للتحقيق في السياسة الحقيقية للحكومة البريطانية فيما يخص تسليح العراق والمعلومات غير الصحيحة التي زودت بها مجلس العموم والرأي العام البريطاني. وقد نشر تقرير سكوت في ١٥ شباط|فبراير ١٩٩٦ بعد أن أستغرق إعداده ثلاث سنوات وضم ٢٠٠٠ صفحة. وكانت الحكومة البريطانية مضطرة لعمل مثل هذا التقرير الضخم لتضليل مجلس العموم. لكن التقرير كان حاسما في الإشارة إلى أن الحكومة أخفت معلومات عن مجلس العموم فيما يخص تسليح العراق.

ويبين مارك فايثين أن كثرة وثائق وأدلة لجنة سكوت بينت كيف أن السياسة الخارجية البريطانية كانت قد تعمدت إبقاء أمر تسليح العراق سرا عن مجلس العموم ونفذت عملية تزويد العراق بالمعدات العسكرية بواسطة شركات القطاع الخاص. وإن تشابك مصالح القطاع الخاص مع الحكومة يعيق تحديد المسؤولية أو الحساب وبالتالي يدمر العملية الديمقراطية.

وقد نشرت كتابات في الغرب تشير إلى أن الأخطاء التي ارتكبت في السياسة الخارجية تجاه تزويد العراق بالأسلحة تثير جدلا فيما إذا كانت مبيعات الأسلحة عملا شرعيا أو أخلاقيا في المجتمعات الديمقراطية. وتم تسليط الضوء على التكاليف البشرية الضخمة الناتجة عن الصناعات الحربية تكاليف في الصحة من خلال مصطلح "التدمير المصاحب" وليس معروفا مدى تعرض الجنود للأسلحة الكيماوية في حرب الخليج الثانية بسبب أن الحكومات الغربية ما زالت ترفض أن تقوم بعمل جدي أو حتى الاعتراف بمشاكل ضحايا هذه الحرب. والخلاصة التي لا مفر منها توضح هذه الكتابات أن ما هو مفيد للصناعات الحربية ليس بالضرورة أن يكون مفيدا للغرب أو لأي طرف آخر.

خلال ثمانينات القرن العشرين كانت السياسة الخارجية الرسمية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه العراق تتناقض تماما مع أفعالهما.

فهذان البلدان كانا يعرفان كل شيء عن تسلح العراق بسبب انهما شجعا هذا التسلح وساهما به. وهناك أوساط في الغرب تعتقد أن السياسة الخارجية لهذين البلدين والسياسة الغربية عموما تجاه العراق في هذا العقد كانت أكثر تخبطا وارتكبت أكثر الأخطاء فداحة منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ وحرب فيتنام. فقد دعمت النظام العراقي المستبد وساعدته على البقاء في السلطة وسهلت عليه إبادته الجماعية للشعب العراقي ودعمت حربه ضد إيران.

لقد شمل تسليح العراق أنواعا مختلفة من الأسلحة إضافة إلى تزويده بأجهزة الصناعة المزدوجة الاستخدام التي تصنع أسلحة الدمار الشامل. ومن الواضح أن تسليح العراق كانت تقف وراءه أهداف سياسة حيث رفع في بريطانيا شعار "بوابة العراق" أو "المدخل إلى العراق" ويجب أن يكون المرء أكثر دقة للتمعن في هذا المصطلح الذي دخل لأول مرة في مفردات السياسة البريطانية. وكان هذا المصطلح يستخدم على نطاق واسع في الولايات المتحدة عندما وصلت حملة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ إلى ذروتها. فقد قال المرشح المستقل روس بيرو (إذا كنت لا ترغب بشخص غريب الأطوار كصدام حسين فعليك أن لا تنفق من الوقت عشر سنوات ومليارات الدولارات من دافعي الضرائب الأمريكيين من أجل صنعه.. فهناك سجل طويل وواضح يبين أن الرئيس بوش صنع صدام حسين بما هو عليه). وصرح المرشح الديمقراطي لمنصب نائب الرئيس الغور Al Gore إن سياسة إدارة بوش تجاه العراق (قد أشعلت الحرب وصبت الزيت على النار).

إن حسابات صدام حسين بإعلانه الحرب على إيران هو اعتقاده بإمكانية تسجيل نصر سريع وحاسم ومن ثم فإن الحرب سوف لا تستمر طويلا. وقد وصل إلى هذا الاستنتاج بعد أن مررت له الولايات المتحدة معلومات عبر الأردن والسعودية تشير إلى تراجع كبير في الإمكانيات العسكرية الإيرانية.

إضافة لذلك فقد حصل النظام العراقي على معلومات مخابراتية منتظمة من اللاجئين الإيرانيين المعارضين للإمام الخميني والذين مررت لهم الولايات المتحدة هذه المعلومات. كل هذه المصادر أوحت للنظام العراقي أن الجيش الإيراني كان في حالة فوضى. وأعتقد أن حربه الخاطفة إذا ما نجحت فسوف تكون الريادة في العالم العربي للعراق.

في عام ١٩٨١ حددت إدارة ريغن سياستها تجاه العراق، وكانت المجموعة الأقوى في هذه الإدارة قد ساندت تقوية صدام حسين ويُمثلها: البنتاغون، كاسبر واينبرغر، جورج بوش، جيمس بيكر، وريتشارد مورفي. وعام ١٩٨٢ انحازت الإدارة الأمريكية بشكل متزايد إلى جانب النظام العراقي. وفسر هذا الاتجاه بأنه يمثل خطوة أولى لإبعاد العراق عن الاعتماد على الأسلحة السوفيتية وإدخاله في الفلك الغربي بحيث يستطيع أن يلعب دورا مشابها للدور الذي لعبه شاه إيران. بكلمات أخرى رأى الساسة الأمريكيون أنه يجب مساعدة العراق ليحل محل إيران كداعم للمصالح الأمريكية في الخليج.

وفي تشرين الثاني|نوفمبر ١٩٨٣ رفعت الإدارة الأمريكية اسم العراق من قائمة الدول الراعية للإرهاب بينما في كانون الثاني|يناير ١٩٨٤ أضافت إيران إلى هذه القائمة. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تزويد العراق بالأسلحة والتكنولوجيا المتطورة بواسطة الأردن. كذلك بدأت تزويده بمعلومات مخابراتية. ففي ربيع ١٩٨٢ حذرت وكالة المخابرات المركزية النظام العراقي بأن العراق على حافة اجتياح إيراني. وهذا لا يعني أبدا مثلما ذكرنا سابقا أن الولايات المتحدة ترغب بنصر عسكري عراقي، وإنما هدفها إدامة حرب دموية طويلة الأمد وبدون نصر واضح لأي طرف. وهذا ما عبر عنه عام ١٩٨٣ أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية إذ قال: (ما دامت المجزرة العراقية -الإيرانية لا تؤثر على حلفائنا أو تغير توازن القوى فنحن لا نعطي هذا الأمر اهتماما).

وفي عام ١٩٨٣ بدأت إدارة الرئيس ريغن سرا السماح للأردن والسعودية والكويت ومصر بنقل وتحويل الأسلحة إلى العراق وشملت طائرات هيلكوبتر ومدافع وقنابل وغيرها. وذلك بناء على مذكرة أرسلها قسم المصالح الأمريكية في بغداد في تشرين الأول|أكتوبر من نفس العام تدعو للسماح لطرف ثالث بتزويد العراق بالأسلحة الأمريكية. وفي كانون الثاني|يناير ١٩٨٤ كتب ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية مذكرة يقترح فيها مزيدا من تشديد السيطرة على مبيعات الأسلحة إلى إيران وتخفيف ذلك عن العراق والسماح بتزويده بتجهيزات تكنولوجية ذات الاستخدام المزدوج أي التي تصنع أسلحة الدمار الشامل. وقد ذكر رئيس وزراء إيطاليا السابق اندريوتي بأن ريغن طلب من إيطاليا المساعدة لإيصال الأسلحة إلى العراق.

ومن جانبه تجاوب النظام العراقي مع المخططات الأمريكية في المنطقة فقد أعاد العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ والتي قطعت عام ١٩٦٧ في أعقاب الحرب العربية - الإسرائيلية. وسعى لطمئنة الغرب بأنه يحافظ على الاستقرار في المنطقة أي يحمي المصالح الغربية فيها. وفي نفس السنة صرح صدام حسين في مقابلة مع أعضاء من الكونغرس الأمريكي بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وعام ١٩٨٦ بحثت الإدارة الأمريكية مرة ثانية تزويد العراق بالأسلحة عبر قنوات مختلفة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة. وحاولت إقناع إيران بصورة غير مباشرة بحاجتها الإضافية للأسلحة الأمريكية عن طريق حث النظام العراقي على مضاعفة هجماته الجوية ضد إيران. وبعد ذلك أوعزت للسعودية بتزويد العراق بالأسلحة الأمريكية وبالأخص القنابل. وفي كل الأحوال عملت الولايات المتحدة على ضبط التوازن في الحرب بواسطة توسيع البرنامج المشترك للمعلومات المخابراتية مع النظام العراقي.

عام ١٩٩٠ كشف تقرير للمخابرات المركزية الأمريكية بأن الولايات المتحدة منحت العراق ٤,٧ مليار دولار بين ١٩٨٣-١٩٩٠ كمساعدات لضمان قروض لبرنامج "تعاون القروض السلعي" CCC. ومن هذا المبلغ ٢،٦ مليار دولار منحت في الأشهر الثلاثين من إدارة الرئيس بوش. إن ضمانات القروض هذه حولت العراق إلى أكبر سوق في الشرق الأوسط للمنتجات الزراعية الأمريكية المستوردة . وهذه القروض مكنت النظام العراقي من تحويل ما يحتاج إليه لتطوير صناعته العسكرية.

وقد مول مشروع المدفع العملاق الذي أراد النظام بناءه من قروض هذا البرنامج. وفكرة هذا المشروع قد بدأت على يد العالم جيرالد بول المولود في كندا في ستينات القرن العشرين كمشروع بحث وتقوم على إمكانية صناعة مدفع عملاق يستطيع إطلاق النار على الأقمار الصناعية وهي في مداراتها في الجو. لكن في نهاية الستينات اضطر هذا العالم إلى إرجاء العمل في المشروع بسبب توقف التمويل. وبعد عشرين سنة وفي بداية عام ١٩٨٨ عبر النظام العراقي عن اهتمامه بهذا المشروع والسماح للعالم بول لاستئناف عمله في بناء مدفع عملاق قابل لإطلاق النار على الأقمار الصناعية من داخل العراق. بل أراد النظام تطوير المشروع أكثر من ذلك وطالب بإجراء تعديل على تصميم المدفع ليكون أكثر ضخامة وذاتي الدفع وأطلق عليه اسم "مجنون" (نسبة إلى جزر مجنون التي دارت فيها معارك طاحنة بين القوات العراقية والإيرانية أثناء الحرب).

علما أن هذا المشروع قد دعمته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل.

ويلاحظ أن برنامج التصنيع العسكري الذي انتهجه النظام العراقي والذي كان مشروع المدفع العملاق يشكل الجزء الأساسي فيه كان قريبا جدا من نموذج جنوب أفريقيا العنصرية في منتصف الستينات. وقد اتبعت عدة دول نموذج جنوب أفريقيا خلال السبعينات مثل إسرائيل، البرازيل تحت الحكم العسكري، الأرجنتين وشيلي بدرجة أقل. وكل هذه الدول مصدرة للأسلحة.

إن العلاقات الجيدة التي ربطت النظام العراقي بالولايات المتحدة في تلك الفترة وفي سبيل تحسينها أكثر من ذلك دفعت إلى زيادة تصدير النفط العراقي بشكل ملحوظ إلى هذه الأخيرة. ففي عام ١٩٩٠ استوردت السوق الأمريكية ٢٤٪ من مجموع صادرات النفط العراقي والذي يشكل ٨٪ من مجموع استيراد الولايات المتحدة من النفط. وهذا الأمر لم تكن تمليه دوافع اقتصادية يستفيد منها العراق وإنما أملته دوافع سياسية. وهذا ما صرح به صدام حسين لدى استقباله لوفد من أعضاء الكونغرس الأمريكي زار العراق قبل غزو الكويت عام ١٩٩٠، إذ قال بأن زيادة صادرات النفط العراقي إلى الولايات المتحدة كانت قرارا سياسيا.

يقال في الغرب لم يكن متوقعا أن تكون نتيجة تسليح العراق القيام بغزو الكويت، وكانوا يفترضون بأن الأسلحة المباعة هدفها إيران والأكراد. فقد قال جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا السابق (قبل غزو الكويت كان التقييم الذي انتهت له بريطانيا والدول الأخرى بأن العراق سوف يستخدم قوته العسكرية لتعزيز موقفه كقوة مهيمنة في المنطقة وبأنه سوف لا يشكل خطرا عدائيا على العالم).

إن تسليح العراق بالأسلحة التقليدية وتكنولوجيا صناعة الأسلحة غير التقليدية سمحت للولايات المتحدة وبريطانيا ودول غربية أخرى أن تتوفر لها فرصة مؤاتية لمعرفة جهود العراق لتطوير إمكانات أسلحة الدمار الشامل. وهم يعرفون بشكل جيد الشوط الذي قطعه العراق في صناعة وتطوير هذه الأسلحة. فمثلا يقول مارك هيغسون (لقد استلمنا تقاريرا تشير إلى استخدام الغازات السامة ضد الأكراد والسجناء السياسيين والمختطفين إلى غيره. وكان من غير المقبول إعلان الحقيقة بأننا كنا متساهلين مع العراق حيث من المحتمل أن يكون هناك رد فعل برلماني وشعبي).

ويرى الكاتب Steveyetn أن غزو الكويت كان حصيلة مباشرة للحرب

العراقية-الإيرانية. إذ دعمت الولايات المتحدة العراق في تلك الحرب وجعلت صدام حسين أكثر ثقة بالنفس وهذه حفزته لغزو الكويت . وساهمت سياسة الولايات المتحدة بهذه النتيجة من خلال دعم الإمكانيات العسكرية للعراق والتي أصبحت أكثر تطورا بشكل مهم بالمقارنة مع وضعها عندما دخل العراق الحرب. ثم أن الحرب أضعفت إيران. ويرى مرة ثانية بأن غزو الكويت كان بدرجة كبيرة نتيجة للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وقد قال جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي السابق في عهد جورج بوش (بطريقة أو بأخرى كانت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن غزو صدام حسين للكويت. وهذا الأمر مثير للسخرية).

لقد شارك عدد كبير من الدول الغربية في تسليح العراق وتقوية نظامه. فقد باعت النمسا أيضا الأسلحة لكل من العراق وإيران. وقد تم ذلك بواسطة شركة مصنعة للأسلحة أسمها Voest Alpine تعود ملكيتها للدولة. وباعت الشركة تصاميم مدفع إلى العراق في عام ١٩٧٨ بقيمة ٢ مليون دولار. وللالتفاف على القوانين النمساوية المحايدة التي تحرم بيع الأسلحة لدول في حالة حرب باعت الشركة تصاميم المدفع إلى الأردن. والنتيجة على الورق أصبح الأردن أكبر سوق للأسلحة النمساوية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٠ بمجموع مبيعات وصلت إلى ٣٢٠ مليون دولار من الأسلحة الرئيسية. لا يمكن تصور أن يقدم الأردن على مساعدة العراق ودعمه في حربه مع إيران دون موافقة وتأييد الغرب. فقد شجعت الولايات المتحدة الشركة المذكورة على بيع الأسلحة إلى الأردن (أي إلى العراق). وعندما بدأت النمسا بيع الأسلحة إلى إيران تحركت الولايات المتحدة لمنع مثل هذه المبيعات. وطبقا للتقارير طلب صدام حسين في اجتماعه مع وزير الداخلية النمساوي في نيسان| أبريل ١٩٨٢ الإسراع بتسليم الأسلحة عبر الاردن. ومن ثم باتت هذه الأخيرة قوة عسكرية هائلة ولكن على الورق فقط، إذ كانت معبر لكثير من الأسلحة المصدرة إلى العراق من الدول الغربية.

كذلك باعت السويد الأسلحة إلى العراق وإيران وللالتفاف على قوانينها التي تحضر بيع الأسلحة لدول في حالة حرب كانت تتم المبيعات عبر دول أخرى مثل سنغافورة، سويسرا، النرويج، بلجيكا وهولندا.

وهناك قائمة طويلة بالدول التي صدرت الأسلحة إلى العراق وإيران هي: بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، شيلي، الصين، جيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، أثيوبيا، فرنسا، اليونان، هنغاريا، إيطاليا، هولندا، كوريا الشمالية، باكستان، بولندا، البرتغال، جنوب أفريقيا العنصرية، الاتحاد السوفيتي السابق، إسبانيا، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، ألمانيا الغربية، يوغسلافيا وإسرائيل.

فقد قال وزير التجارة البريطاني آلان كلارك Alan Clark أمام مجلس العموم عام ١٩٨٨ (نحن أوضحنا للحكومة العراقية إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيماوية وسوف نستمر في عمل ذلك. وفي نفس الوقت يجب أن لا نفقد البصيرة بأهمية تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق، وتوفير قروض التصدير له تعد مساهمة رئيسية في ذلك). أخيرا إذا كانت هذه الحكومات تواقة حقيقة لمنع حدوث مثل هذه الكوارث فعلى صانعي القرار أن يتعلموا جيدا من دروس التاريخ.

الترجمة عن كتاب:

Mark Phythian, Arming Iraq: How the U.S. and Britain Secretly Built Saddam's War Machine, Boston: Northeastern University Press, 1997.

صدام يغتال رجل دين

في الساعة السابعة والنصف من مساء الجمعة الماضية الموافق ١٩ شباط| فبراير ١٩٩٩، كان آية الله محمد صادق الصدر، الزعيم المعروف لدى المسلمين الشيعة في العراق متوجها إلى منزله بسيارته كما كان يفعل ذلك كل يوم من مكتبه الكائن في ضواحي المدينة المقدسة، النجف القريبة من نهر الفرات والواقعة جنوب غرب بغداد. وكان ابناه مصطفى ومؤمل معه في السيارة، واللذان يعملان كمساعدين وكسائقين له.

لكنهم لم يصلوا المنزل أبدا. وفي أول تقرير مفصل حول حادث الاغتيال، علمت الاندبندت أنه عندما كانت السيارة تدخل تقاطع طرق أطلقت عليها النار من بنادق آلية من أكثر من موقع. وبعد ذلك أمطرت بالرصاص حيث مات الرجال الثلاثة بداخلها أو جرحوا جراحا مميتة. ويقول أقارب الضحايا أن قوات الأمن العراقية أغلقت المكان في الحال، ولم تسمح حتى للإسعاف بالمرور إلى مكان الحادث.

كان الاغتيال بالتأكيد من عمل الجهات الحكومية. إذ كانت بغداد دائما تهدد رجال الدين الشيعة، حيث يشكل الشيعة العراقيون ٥٥٪ من مجموع السكان، لكن لقرون خلت أنكرت حقوقهم السياسية. وكان قد اغتيل في السنة الماضية اثنان من رجال الدين الشيعة المعروفين، وآخرون غيرهم هوجموا بالبنادق في داخل مدينة النجف أو حولها.

وقد أصرت الحكومة بأن يُدفن السيد الصدر على عجل مع إظهار أقل ما يمكن من مشاعر الحزن، لكن هذا الإجراء لم يكن كافيا لمنع اندلاع

أكثر الاضطرابات الشعبية انتشارا في العراق منذ انتفاضة الشيعة عام ١٩٩١ في أعقاب حرب الخليج التي أخرجت الرئيس صدام حسين من الكويت.

وفي الأيام القليلة الماضية فقط أصبح واضحا حجم الحوادث التي وقعت بعد وصول شهود عيان إلى الأردن وإيران.

إن سبب الأحداث المحزنة التي وقعت يعود إلى أن السيد الصدر كان قد قاد المرجعية لمدة ست سنوات بطريقة متوافقة مع الحكومة، لكنه كسب تدريجيا أعدادا كبيرة من الأتباع وسط الشيعة من الشباب وسكان المدن ورؤوساء العشائر.

ونظرا لما يتمتع به من مكانة دينية فقد أخذ، وبشكل علني، يحمل النظام إضافة إلى الولايات المتحدة وحلفائها مسؤولية المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي.

وعندما أعلن نبأ وفاته من قبل وكالة الأنباء الرسمية اندلعت التظاهرات والاشتباكات عبر جنوب العراق، حيث يشكل الشيعة الغالبية. وفي بغداد خرج المصلون من أحد الجوامع الواقعة في مدينة صدام* وهي أكبر حي فقير، خرجوا إلى الشارع وهم يهتفون "الله أكبر". وقد أطلقت قوات الأمن النار عليهم في الحال ومات أخوان. وتقول المصادر العراقية في طهران أنه قد مات ١٣ شخصا في أماكن أخرى.

كان بعض التوتر قد بدأ قبل مقتل السيد الصدر، ففي مدينة الناصرية التي تقع على نهر الفرات قام الحاكم المحلي "المحافظ" باعتقال ممثل آية الله الصدر، الشيخ الخفاجي، قبل يومين من حادث الاغتيال وذلك لانتقاده الحكومة. وقد ذهبت مجموعة من السكان المحليين إلى المحافظ تطلب منه الإفراج عن الشيخ المعتقل، وبعد أن رفض ذلك، هاجم السكان مقرات الأمن في المدينة، وفي أثناء ذلك أضرب أصحاب المحلات بإغلاق

محلاتهم. وقد أرسلت الحكومة قوات الحرس الجمهوري بكثافة إلى المدينة وأعلن حظر التجول. وبعد الاغتيال حدثت اشتباكات أكثر اتساعا مع المتظاهرين الذين كانوا يهتفون "الموت لصدام".

وكانت أسوأ أعمال العنف قد اندلعت في مكان مقدس عند الشيعة يبعد ٢٠ ميلا عن الناصرية، ويعتبر هذا تهديدا للحكومة كون هذا المكان يقع بالقرب من مناطق الأهوار في جنوب العراق التي يوجد فيها مقاتلون أقوياء يقاتلون الحكومة. وقد فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين، حيث قُتل على الأقل خمسة ضمنهم اثنان بعمر ١٤ سنة.

إن عدد القتلى في الأماكن الأخرى غير معروف لكن من الواضح أن قوات الأمن كانت لديها أوامر بإطلاق النار على الفور على المحتجين.

ويقول العراقيون في المنفى في إيران بأنه كانت هناك اشتباكات في مدن الشيعة: الكوت، العمارة الواقعة على نهر دجلة قريباً من الحدود الإيرانية. وذكروا أيضا أن مدينة البصرة قصفت بالمدفعية، وهي ثاني مدن العراق والواقعة في جنوبه.

اعتقلت قوات الأمن أيضا ممثلي آية الله الصدر في بغداد وفي المناطق الرئيسية للشيعة. وفرضت الإقامة الجبرية على عقيل الموسوي وشيخ أحمد الشمخي اللذين كانا جزءا من مجموعة الصدر.

وفي وقت سابق في عام ١٩٩١ كان صدام حسين قد اعتقل حوالي مائة من رجال الدين الشيعة اختفوا، ولم يعثر لهم على أثر.

ويُعتقد أن اغتيال السيد الصدر كان ضمن خطة تستهدف إيقاف نمو حركته، وكان الاغتيال فقط أحد عناصر هذه الخطة. يقول ليث كبة، وهو عراقي يعيش في الخارج "بعد عملية ثعلب الصحراء (قصف العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) في كانون الأول| ديسمبر قرر صدام القضاء على كل القيادات المناوئة للحكومة

والتي تتمتع بمواصفات تمكنها من قيادة أي انتفاضة محتملة. وكان السيد الصدر أكثر القيادات الشيعية بروزا".

إن هذا الشيء ممكن، كذلك قُتل اثنان من رجال الدين الشيعة المعروفين في الصيف الماضي، هما آية الله مرتضى البروجردي وآية الله ميرزا على الغروي. هذا الأخير أطلقت عليه النار من بندقية آلية، وهو في سيارته مع ابن زوجته وسائقه في هجوم مشابه للهجوم الذي قُتل فيه آية الله الصدر.

إن السبب الأكبر الذي يقف وراء قرار صدام باغتيال القائد الشيعي من المرجح أن يعود إلى تزايد موقف السيد الصدر المعادي للنظام، وكذلك يعود إلى نمو قوته السياسية.

لقد بنى آية الله الصدر قوته خلال ست سنوات وأصبح له أتباع مخلصون مع عدة آلاف من الطلبة المتدينين، وقام بتعيين ممثلين عنه في المدن الشيعية. ويأتي إليه رؤوساء العشائر (شيعة في الغالب لكن البعض سنة) وذلك ليعززوا من سلطتهم. وقد عين قضاته وأصبح نقده للحكومة أكثر علانية.

قبل ثلاثة أسابيع طلبت السلطات المحلية منه التوقف عن توجيه النقد. لكنه رفض هذا الطلب اعتقادا منه بأنه يجب قول الحقيقية حتى لو أدى ذلك لمواجهة العواقب. وفي آخر حديث ديني له يبدو أنه توقع ما سوف يحدث له. بالقول، عندما يسمع العراقيون نبأ وفاته فيجب عليهم عدم التوقف عن صلواتهم.

*** كانت في الأصل تسمى مدينة الثورة منذ إنشائها بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وغيّر صدام فيما بعد اسمها لتحمل اسمه الشخصي. (المترجم)**

الترجمة عن صحيفة الاندبندت Independent البريطانية، العدد ٢٦ شباط | فبراير ١٩٩٩.

أولوية بوش في العراق ليست الديمقراطية

بينما يصر الرئيس جورج دبليو بوش بأن "أمريكا سوف لن تهرب أبدا" فإن نقاشا حاميا يحتدم تماما تحت سطح إدارته حول متى وكيف ستخرج أمريكا من العراق. النقاش يشمل أولئك الذين يفضلون بذل جهود كبيرة لجعل العراق منارة للديمقراطية في الشرق الأوسط وآخرون يريدون أن تركز الولايات المتحدة مهمتها على هزيمة المتمردين حتى تتمكن القوات الأمريكية من العودة إلى بلادها.

عدد قليل في إدارة بوش شك في حكمة الحرب ضد العراق. لكن مع ذلك أخفى هذا الإجماع انقساما عميقا حول هدف الحرب. ونستطيع أن نميز هذا الانقسام بين "الديمقراطيين الإمبرياليين" و" القوميين المتشددين".

يعتقد الديمقراطيون الإمبرياليون الذين يقودهم بول ولفويتز نائب وزير الدفاع والمحافظون الجدد خارج الإدارة الأمريكية بأن أمريكا يمكن أن تكون في أمان إذا سارت بقية دول العالم على المفهوم الأمريكي. وطبقا لذلك فهم يفضلون نشر المزيد من القوات الأمريكية وصرف المزيد من الأموال من أجل بناء عراق مستقر وديمقراطي. نموذجهم في ذلك ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث الاحتلال العسكري الطويل الأمد وخطة مارشال جلبت ظروف الحرية والديمقراطية والازدهار لأوروبا مع ألمانيا التي تمثل قلبها.

القوميون المتشددون مثل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع ودك تشيني نائب الرئيس لا يشاطرون هذه الرؤية الطموحة والمكلفة وهم يعتقدون بأن

أمن أمريكا يتطلب في المقام الأول هزيمة أعدائها واجتثاث التهديدات التي تواجهها.

بعد هجمات ١١ أيلول| سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية جعلت علاقات صدام حسين مع الإرهابيين ورغبته لامتلاك أسلحة الدمار الشامل منه خطرا لا يمكن قبوله. لذا من وجهة نظر الإدارة الأمريكية يجب أن يرحل.

بالنسبة إلى القوميين المتشددين إن انشغال الولايات المتحدة في العراق ليس لإقامة جنة عدن للديمقراطية ولكن لهزيمة المتمردين والإرهابيين. نموذجهم في ذلك أفغانستان حيث حكومة محلية ذات سيادة مدعومة من قبل قوات دولية لحفظ السلام تمسك بالأمن الداخلي بينما تركز القوات الأمريكية جهودها كلية لمواجهة العمليات الإرهابية.

أين يقع بوش من هذا النقاش؟ لقد أستخدم بوش بين الفينة والفينة لغة الديمقراطيين الإمبرياليين الطنانة بشكل لافت في خطابه المثير في الأسبوع الأخير. لكن ازدراءه الطويل الأمد لفكرة بناء بلد والمصلحة التي تعوزها الحيوية في إعادة بناء أفغانستان والفشل الأولي لدفع مرؤوسيه لوضع خطة لإعادة بناء العراق كل ذلك جعله يقع في خانة القوميين المتشددين. لذا دعوته الأخيرة لتدريب الشرطة العراقية وقوات الأمن لتقليل وجود القوات الأمريكية في العراق هي دليل إضافي على هذا الاتجاه.

التراجع المستمر في دعم الرأي العام الأمريكي لسياسات بوش في العراق سوف يعزز تفضيله للنموذج الأفغاني بدلا من النموذج الألماني. وهو من المحتمل أن يتحرك بسرعة لإعادة كامل السيادة للعراق ونقل السلطة السياسية إلى حكومة مؤقتة. وسوف تبقى قوات أمريكية للطوارئ أصغر حجما تركز جهودها لمقاومة المتمردين والإرهابيين.

مثل هذا التحول في الإستراتيجية يمكن أن يقلل الخسائر السياسية الداخلية للرئيس بوش الناتجة عن تدهور الوضع في العراق. وهذا التغير

سوف يمكن القوات الأمريكية من البقاء خارج المدن بوضع جيد حيث تكون مستعدة فقط للطوارئ وللقيام بغارات سريعة ضد القوى المتمردة. إن القوات الأصغر حجما التي تشكل موطئ قدم سوف تقلل من حجم الخسائر في صفوف القوات الأمريكية بدرجة مهمة.

لكن هل يخدم هذا قضية الاستقرار في العراق والشرق الأوسط والعالم؟ مثال أفغانستان يبين لنا انه بعد سنتين من سقوط نظام طالبان بقيت أعداد كبيرة من طالبان وقادة القاعدة فيما الأمن غير مستقر في كل مكان من البلاد عدا كابل. وفيما العملية الدستورية تتقدم إلى الأمام لكن البلد يخطو بصعوبة نحو ديمقراطية نابضة بالحياة مثلما تمنى لها البعض أن تكون.

التركيز الأكثر على جهود مواجهة التمرد والإرهاب في العراق يمكن أن يثبت نجاحا أكبر فقط فيما إذا تعهدت الولايات المتحدة على مواصلة المهمة بنجاح. لذلك ربما من الممكن قيام درجة من الاستقرار خلال الستة أو الأثني عشر شهرا القادمة. لكن تحويل مجتمع دمرته الحرب والقمع الوحشي وإدارة اقتصادية سيئة وفساد وتباينات اثنية وعشائرية ودينية إلى منارة للديمقراطية سوف يتطلب جهودا دولية أكبر من تلك التي ترد في ذهن السيد بوش.

الترجمة عن صحيفة Financial Times العدد ١١ تشرين الثاني | نوفمبر ٢٠٠٣.

أمريكا عند مفترق طرق .. الديمقراطية، القوة وأرث المحافظين الجدد

فيما يخص السياسة الخارجية الأمريكية منذ هجمات القاعدة في ١١ أيلول|سبتمبر ٢٠٠١، ينتقد الكاتب فرانسيس فوكوياما احتلال العراق ويضع نفسه على طرفي نقيض مع أصدقائه من المحافظين الجدد سواء داخل أو خارج إدارة بوش. ويشرح كيف أن إدارة بوش في قرارها غزو العراق أخفقت في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية. أولاً لأن الإدارة أخطأت في الحرب الوقائية التي تشكل الركيزة الرئيسية لسياستها الخارجية. إضافة لذلك أساءت التقدير بصورة سيئة لرد الفعل العالمي لممارستها "الهيمنة المُحسنة" وأخيراً فشلت في توقع الصعوبات المرافقة لعملية الهندسة الاجتماعية ذات الحجم الكبير. إجمالا أساءت تقدير الصعوبات المرافقة لتأسيس حكومة ديمقراطية ناجحة في العراق.

لم يكن غزو العراق استجابة واضحة لأحداث ١١ أيلول|سبتمبر. وقد توقعت إدارة بوش حرباً قصيرة الأجل وتحولاً سريعا ونسبياً غير مؤلم لعراق ما بعد صدام حسين. وأولت اهتماماً قليلا لمتطلبات إعادة البناء لفترة ما بعد انتهاء الحرب وتفاجأت عندما وجدت نفسها تقاتل التمرد لفترة طويلة.

لقد اقترح منظرو الفكر المحافظ الجديد في السنوات التي كانوا فيها خارج السلطة قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ أجندة السياسة الخارجية الأمريكية التي تتضمن تغيير الأنظمة والهيمنة المُحسنة والتفرد الأمريكي لتكون علامة فارقة في السياسة الخارجية لإدارة بوش. وقال الكثير من المحافظين الجدد

خلال أواخر التسعينات بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم تفوقها العسكري لفرض "الهيمنة المُحسنة" على أجزاء إستراتيجية مهمة من العالم. والكثير منهم كانوا يؤيدون الحرب بقوة ودافعوا عن تحويل التركيز من منظمة القاعدة إلى العراق.

وقد فشلت إدارة بوش في توقع متطلبات السلم وإعادة أعمار العراق وكانت متفائلة بشكل مفرط في تقديرها لسهولة الهندسة الاجتماعية بنطاق كبير وإمكانية إتمامها ليس في العراق فحسب وإنما في الشرق الأوسط ككل.

وكشفت حرب العراق حدود الهيمنة المُحسنة في الولايات المتحدة. لكن أيضا كشفت محدودية وجود المؤسسات الدولية خصوصا الأمم المتحدة التي كانت قد فضلت من قبل الأوروبيين كإطار ملائم للشرعية الدولية. ولم تكن الأمم المتحدة قادرة على المصادقة على قرار الولايات المتحدة للذهاب إلى الحرب أو وقف واشنطن من عمل ما تريد. ومن كلا الوجهتين يعد هذا فشل لهذه المنظمة.

العالم اليوم لا يمتلك مؤسسات عالمية كافية قادرة على منح الشرعية للعمل الجماعي وسيخلق إنشاء مؤسسات جديدة توازن جيد لمتطلبات الشرعية والفعالية وهذا سوف يكون المهمة الأولى للجيل القادم. ونتيجة أكثر من مائتي سنة من التطور السياسي أصبحنا نسبيا نمتلك فهماً جيداً حول كيفية إنشاء المؤسسات التي هي قواعد ملزمة ومسؤولة وفعالة بشكل معقول. وإلى الآن ليس لدينا مؤسسات كافية للمساءلة الأفقية بين الدول.

الحاجة إلى المساءلة الأفقية أصبحت على وجه الخصوص حاسمة لسببين. الأول العولمة التي تعني بأن المجتمعات تتداخل بشكل متزايد اقتصاديا وثقافيا حيث التغير في التكنولوجيا أو الاستثمار على بعد آلاف الكيلومترات يمكن أن يؤدي إلى فقدان العمل وتأثيرات ثقافية جديدة أو أضرار بيئية في بلد الأصل. السبب الثاني حقيقة وزن الولايات المتحدة على المستوى الدولي

الذي خلق عدم توازن ملازم: حيث تستطيع الولايات المتحدة أن تؤثر في دول كثيرة في العالم دون أن تتمكن هذه الدول من ممارسة درجة من التأثير المماثل في الولايات المتحدة. وهذا الأمر يبدو أكثر وضوحا في عالم القوة العسكرية إذ تستطيع الولايات المتحدة تغيير نظام يبعد عنها ٨,٠٠٠ ميل.

يوفر كشف الجدل الدائر بخصوص نقد إدارة بوش التي نفذت أجندة المحافظين الجدد التي فرضت على السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة الأولى للرئاسة تاريخاً رائعاً من تباين مواقف الفكر المحافظ الجديد منذ ثلاثينات القرن الماضي. إن تركة أو أرث المحافظين الجدد مسألة معقدة يمكن أن تفسر بشكل مختلف تماما عما كانت عليه بعد انتهاء الحرب الباردة. وبسبب سوء تقديرات إدارة بوش استجابة لتحدي ما بعد ١١ أيلول|سبتمبر، فإن نهجا جديدا مطلوب للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال الاستفادة من هذه الأخطاء التي قد تتحول إلى جوانب ايجابية للتراث المحافظ الجديد بالارتباط مع نظرة أكثر واقعية للطريقة التي يمكن أن تستخدم فيها الولايات المتحدة القوة في أنحاء العالم.

يبدو من المشكوك فيه جداً بأن التاريخ سوف يحكم على حرب العراق بلطف حيث خلقت إدارة بوش بغزو العراق نبوءة ذاتية التحقق تتمثل في أن العراق الآن حل محل أفغانستان كقاعدة جذب وتدريب والقيام بالعمليات من قبل المنظمات الإرهابية مع تعرض الكثير من الأهداف الأمريكية للهجوم. العلاقة الضعيفة بين الإرهابي الأردني أبي مصعب الزرقاوي والبعثيين في العراق ما قبل الحرب نمت باتجاه تحالف كبير كامل يغذيه الاستياء المتبادل من الاحتلال الأمريكي. الولايات المتحدة لا تزال تملك فرصة لبناء عراق ديمقراطي يهيمن عليه الشيعة لكن الحكومة الجديدة سوف تكون ضعيفة جداً لسنوات قادمة وتعتمد بدرجة كبيرة على الدعم العسكري الأمريكي. وحتى إذا تمكنت الولايات المتحدة في الأخير من الانسحاب وتركت وراءها

ديمقراطية مستقرة فإن التكاليف ستكون ضخمة: أولاً في سنتين بعد الاحتلال أنفقت الولايات المتحدة مائتي مليار دولار مع خسائر بشرية ربما وصلت إلى ١٥٠٠٠ قتيل وجريح. وثانياً من الجانب العراقي يصل عدد القتلى بسبب الاحتلال والتمرد إلى عشرات الآلاف؛ رغم أنه لم تعد تجاوزات صدام حسين قائمة لكن هذه الإصابات في بلد كنا نسعى لمساعدته تمثل خسارة بشرية فادحة.

العنوان الأصلي للكتاب:

Francis Fukuyama, America at the crossroads: democracy, power, and the neoconservative legacy, New Haven, CT: Yale University Press, 2006.

الفدرالية في أوروبا وأمريكا اللاتينية
المفاهيم، الأسباب والنتائج

د. كينت إيتون *

حظيت الفدرالية بقدر كبير من المعالجة والاهتمام في السنوات الأخيرة. رغم أن المؤسسات الفدرالية لم تكن بالتأكيد جديدة، لكنها أصبحت أكثر بروزاً نتيجة تأثيرات مترابطة لأربعة اتجاهات واسعة الانتشار ومتزامنة تقريباً: الدمقرطة، الليبرالية الاقتصادية، اللامركزية ومساوئ النزاعات الداخلية المسلحة. فيما يتعلق بالدمقرطة، والتحولات من الأنظمة الاستبدادية واشتراكية الدولة في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في عدد من الدول المهمة فجأة غرس معنى جديد في الترتيبات الفدرالية الموجودة قبل ذلك التاريخ. في نفس الوقت، تقسيم السلطة بين الحكومات الوطنية والمحلية – سمته الفدرالية- استؤنف باتجاه تأييد الديمقراطية والدعوة للبحث عن وسائل تقلل من إمكانية الحكم الدكتاتوري مستقبلاً. في حالات أخرى، لازال وجود الممارسات الاستبدادية على المستوى المحلي، يعقد جهود تعميق الديمقراطية في الفدراليات التي شرعت بالتحول الرسمي نحو الديمقراطية على المستوى الفدرالي. في هذه وفي حالات أخرى، ألقت الدمقرطة الضوء على الاهتمام المتجدد بالفدرالية.

فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، والتبني الواسع لنماذج اقتصاد السوق، ألقي الضوء أيضاً على الأهمية الكامنة في التشكيلات الفدرالية. بينما في القرن الأخير، استمرت كل النماذج الاقتصادية غير التقليدية من الكنزية إلى الماركسية تؤكد على أهمية صنع القرار على المستوى الوطني، وكان

التخلي عن الدور الاقتصادي للحكومات الوطنية أكثر حداثة، وقد خلق عدداً من الفرص (والتحديات) للوحدات المحلية المشكلة في الأنظمة الفدرالية. في بعض الحالات، تبدو المنافسة بين هذه الوحدات على الرأسمال المستثمر بأنها تحسن آفاق النمو الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق. في حالات أخرى، يستخدم الموظفون في الوحدات المحلية سلطتهم لتبني ممارسات تكون متنافرة بدرجة كبيرة مع المناهج الاقتصادية الليبرالية، وهذا يقود إلى فشل التنسيق على المستويات الحكومية. في كلا السيناريوهين أصبح من الصعب فهم النتائج الاقتصادية على المستوى الوطني، بدون أن يسبق ذلك فهم السلوك الاقتصادي للحكومات المحلية.

بالنسبة لمسألة اللامركزية، فإنها لا تتمثل فقط بتبني مجموعة من الإجراءات اللامركزية التي جعلت الأنظمة الفدرالية أكثر فدرالية لكنها أيضاً غيرت رسمياً أسس الدول الموحدة إلى منطقة رمادية بين الفدرالية والوحدة. في عالم اليوم، استمر عدد الدول الموحدة يفوق عدد الدول الفدرالية، لكن مبدأ الفدرالية أصبح أكثر أهمية حتى في الدول التي تحاشت نعت نفسها بالفدرالية. تبنى الكثير من الفاعلين على المستوى الوطني اللامركزية في الدول الموحدة كأسلوب لتعطيل ما يعتبر أكثر المطالبات تهديدا للوحدة وهو الفدرالية. بالرغم من ذلك فإن الأثر المتراكم لزيادة قيمة الإصلاحات اللامركزية في الدول الموحدة التي تشمل تفويض الضرائب وإدخال الانتخابات على المستوى الوسطي للحكومات يمثل بدون شك مؤشراً على توجه هذه الدول نحو النظام الفدرالي. اللامركزية والفدرالية مفاهيم متمايزة لكن شعبية الأولى دفعت الكثير من الدول باتجاه الأخيرة.

في السنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة، فإن تزايد قسوة النزاعات المسلحة الداخلية والحروب الأهلية عمّق المصلحة في الفدرالية كاستراتيجية

مؤسساتية لتسوية الخلافات الإقليمية والإثنية. فعندما يتفوق النزاع الداخلي على النزاع بين الدول ويصبح أكثر المصادر المألوفة للعنف السياسي في عالم اليوم تصبح الفدرالية خياراً مهماً بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن هندسة المؤسسات التي تستطيع توفير الأمن في بيئات ما بعد النزاع. حتى النزاعات الأخيرة بين الدول التي تشمل حروب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق وصربيا، أطلقت نقاشا جديا حول كيف يمكن أن تعزز الفدرالية والحكم الذاتي الاستقرار في فترة ما بعد النزاع.

بسبب المدى العالمي لهذه الاتجاهات الأربعة، جذبت الفدرالية اهتماما فعليا أكثر كموضوع للدراسة في كل مكان. وقد أنتجت حديثا أدبا حيوياً خصوصاً في أوروبا وأمريكا اللاتينية، حيث تقف الفدرالية وانبعاث المصالح الإقليمية والهويات بشكل عام في تعارض حاد مع أنماط بناء الدولة التي طال عليها الزمن. في كلا المنطقتين تضمن توطيد الدولة في مراحل تاريخية مختلفة (أوروبا في الفترة الحديثة المبكرة وأمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر) محاولات كبيرة وناجحة من قبل مؤسسي الدول لاستبدال الانقسامات الإقليمية بانقسامات وظيفية. حيث تضمنت كل حالة لبناء الدولة على قمع للهويات الإقليمية وكتم للصراعات الإقليمية، وتنامي أهمية الصراع بين المجموعات الوظيفية التي لا تهدد مطالبة المركز في السيادة على التراب الوطني. على النقيض من بناء ما يسمى الدولة المركبة في الولايات المتحدة التي بحثت عن تسوية بدل قمع الانقسامات الإقليمية فإن الأهمية المتزايدة للمطالبات الإقليمية والمطالبات الجديدة بالفدرالية في أوروبا وأمريكا اللاتينية تقترح العودة إلى النمط المبكر للحياة السياسية الذي يعود تاريخه إلى ما قبل توحيد الدولة. وبينما بقيت الفدرالية من بدايتها مبدأ تنظيمياً مهماً في الولايات المتحدة، شهدت أوروبا وأمريكا اللاتينية نسبيا ومؤخراً فقط نقاشات متجددة وجدية حول تبني المبادئ الفدرالية، كما ظهر ذلك

بوضوح أكبر في بناء الإتحاد الأوروبي الفدرالي، والنضالات القاسية المتزايدة لإعادة تشكيل المؤسسات المحلية في الكثير من أجزاء أمريكا اللاتينية.

المفهوم والاختيارات المختلفة

ترد في أربعة كتب تبحث في الفدرالية لكل من: زيبلات، وويبلس، دياز- كايروس و كيليمن تعريفات دقيقة للفدرالية رغم أنها متشابكة إلى حد ما. بالنسبة لكتاب زيبلات تتضمن الفدرالية " ثلاث ميزات دستورية مؤسساتية لا تتجزأ: (١) مشاركة رسمية أو غير رسمية للحكومات المحلية في عملية صنع القرار على مستوى الحكومات الوطنية: (٢) حرية التصرف بالمالية العامة على المستوى المحلي و: (٣) الإدارة الذاتية للحكومات المحلية". على العكس من هذا التعريف ذي الأجزاء الثلاثة يركز ويبلس ودياز- كايروس على شرطين ضروريين وكافيين فقط. بالنسبة لـ (ويبلس) يكون البلد فدراليا إذا كانت مناطقه: (١) ممثلة في مجلس تشريعي وطني و: (٢) تملك مجلساً تشريعياً خاصاً بها. ويركز دياز- كايروس على شرطين مختلفين تماما: (١) يجب أن تنبثق السلطة التنفيذية للإقليم من خلال الانتخابات التي تجرى بشكل مستقل عن السلطة الوطنية و: (٢) يجب أن تتمتع الأقاليم بسلطة مالية أصيلة. ونظراً لتركيزه على الفاعل غير التابع لدولة، الإتحاد الأوروبي، لا يعرف كيليمن ما الذي يجعل الدولة اتحادية ؛ ففي الواقع واحدة من النقاط الرئيسية في انطلاق دراسته تشير بأنه يجب علينا عدم "دمج مبدأ الفدرالية مع الدولة الفدرالية". بالقول بأن الفدرالية تتطلب مجرد "توزيع عمودي للسلطة بين الحكومات المركزية والحكومات المحلية"، لذا يقدم كيليمن تعريفا أقل تحديدا بالنسبة للكتّاب الأربعة.

من مقارنة التعريفات تبرز أربعة اختلافات: الاختلاف الأول يتعلق

بتمثيل الحكومات المحلية في الحكومات الوطنية، هذا الشرط يظهر فقط في تعريفي زيبلات وويبلس. الثاني يعتقد زيبلات بأن الفدرالية تتطلب حكومات محلية تتمتع بسلطات مالية وإدارية، ويعتقد ودياز- كايروس بأنها تتطلب سلطات مالية وليس إدارية، بينما ويبلس لا يشترط ضرورة السلطات المالية والإدارية. الثالث يتعلق بالانتخابات المحلية حيث أن تعريف زيبلات لم يحدد كيف تتشكل الحكومات المحلية، وهو يشترط فقط إمكانية المشاركة بالحكومة الوطنية، فيما تعاريف كلا من دياز- كايروس وويبلس تحدد الحاجة إلى آليات انتخابية على المستوى المحلي. أخيرا، رغم أن تعريف الأخيرين يشترط انتخابات محلية، لكن بالنسبة للأول تكون انتخابات السلطة التنفيذية المحلية هي الحاسمة بينما بالنسبة للأخير تكون انتخابات السلطة التشريعية المحلية هي الرئيسية. عدا هؤلاء الكتاب الأربعة، لا يزال أدب الفدرالية الجديد يؤكد على متغيرات أخرى في تعريفه للفدرالية، تشمل المجلسين التشريعيين، والقضاء، وسلطة الحكومات المركزية والحكومات المكونة للفدرالية في اتخاذ القرارات النهائية.

إن عدم الاتفاق حول المفهوم يثير عددا من القضايا؛ أولها، إمكانية بروز صعوبة في استخدام أدب الفدرالية الجديد لتحديد بلد معين كونه فدراليا أم لا. من المهم النظر في حالة كولومبيا، التي تحولت من النظام الفدرالي إلى النظام المركزي في نهاية القرن التاسع عشر، وبعد ذلك، عادت إلى النظام الفدرالي في نهاية القرن العشرين، في بحثها عن تسوية سياسية لصراعها المسلح المدمر.

ربما ما هو أكثر أهمية من الاتفاق وسط الأكاديميين حول بلد معين كونه فدراليا أم لا، هو اختلاف المفاهيم الذي يؤثر أيضا في تقييم البراهين النظرية المتعلقة بأسباب الفدرالية ونتائجها. مثلاً، التعريف المحدد تماما لزيبلات قد يحصر في الممارسة العملية اختبار نظريته العامة حول الفدرالية

بالدول الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية. فالإدارة المركزية المفرطة في العالم الثالث تحد بشكل كبير من الإدارة الذاتية التي يرى زيبلات بأنها مكون ضروري للفدرالية. في حين ركز دياز- كايروس على السلطة التنفيذية المحلية بدلا من السلطة التشريعية المحلية، وهذا من شأنه أن يؤثر على الطريقة التي يمكن للمرء أن يقيم فيها نظريته المالية المركزية.

المفاهيم المختلفة مهمة أيضا لأنها تعكس عدم اتفاق حول المدى الذي تختلف فيه الأنظمة الفدرالية فيما بينها. ويمثل فهم اختلاف الفدرالية بشكل متزايد المسألة البارزة في البحث، لكن التطابق في الاختلافات الأكثر أهمية يبقى مختلفاً عليه. مثلا بعض التعاريف المذكورة أعلاه تشير بأن المقولات التي بموجبها تُمثل الحكومات المحلية في المركز تشكل الاختلاف الأكثر أهمية.

أخيرا، تعاريف الفدرالية هذه تملك أيضاً تطبيقات واضحة لتعريف ودراسة الأنظمة الموحدة. حيث رسمت بعض التعاريف المذكورة أعلاه صورة مضللة وغير دقيقة للحكومات الموحدة. مثلاً يقلص تعريف كيليمن الواسع للفدرالية بشكل ثابت وضع الدول التي يمكن اعتبارها موحدة، فقط بسبب عدم إقرار الدول لأي سلطة للحكومات المحلية في هذه الحالة يمكن عدها دولاً موحدة. بالضبط، وبسبب موجة اللامركزية المتقدمة لم يتم التمييز بين الأنظمة الفدرالية والموحدة حيث تتمتع الآن حكومات محلية في الدول الموحدة بأشكال مهمة من السلطات. مثال آخر، يشير ويبلس بأن "غياب الحوافز المختلفة والاستقلال السياسي الذاتي والموارد المالية التي تميز الفدرالية يجعل الموظفين المحليين مسؤولين تجاه حكوماتهم المركزية". لكن في الحقيقة، تعزز الانتخابات على المستويات البلدية والوسطى منح الموظفين المحليين استقلالاً سياسياً أساسياً عن المركز في الدول الموحدة، كما في حالة بوليفيا وكمبوديا وشيلي والفلبين وجنوب أفريقيا.

الأسباب

خلال معظم القرن العشرين، جذبت دراسة أسباب الفدرالية اهتمام المؤرخين أكثر من جذبها لاهتمام السياسيين المعاصرين. وفي قرن تميّز بالدكتاتورية والتنمية الاقتصادية المركزية، كان تبني المؤسسات الفدرالية قليل الحدوث حيث لم تبرز أهميته كفاية ليستحق دراسة جدية. وعندما قامت الفدرالية في الإتحاد السوفيتي، وتم تبني دستور فدرالي عام ١٩٢٤، حكم المتخصصون بصواب بأن هذا لم يكن بالضبط الجانب الأكثر أهمية في التجربة السوفيتية لتتم دراسته. ولإنتاج حالة مؤثرة من الاستقرار السياسي، كان تبني الدستور الفدرالي في الهند في منتصف القرن العشرين يُعدُ واحداً من الاستثناءات المهمة جداً عن القاعدة العامة القائلة بأنه من المرجح لم يكرس للفدرالية اهتمام متواصل من قبل علماء السياسة. لكن بنهاية القرن العشرين، لم تعط النقاشات حول الفدرالية أهمية لبعض الأحداث السياسية الأكثر أهمية ودراماتيكية في العالم التي تشمل التحول نحو الديمقراطية في جنوب أفريقيا، ومحاولات الجنرالات في اندونيسيا منع التشظي الإقليمي عقب سقوط سوهارتو، والبحث عن نهاية لعقود من النزاع بين شمال وجنوب السودان. لم يصبح كل الدول التي ناقشت الفدرالية ذات أنظمة فدرالية- طبقا لمعظم التعريفات، ففي الحقيقة، لم تتحول دول جنوب أفريقيا، واندونيسيا والسودان إلى دول فدرالية. رغم ذلك أصبح تعليل الخيار بين الفدرالية والوحدة فجأة مسألة أكثر إلحاحا بالنسبة لعلم السياسة.

في هذا الجزء، سأقوم بتوسيع النقاش حول بناء المؤسسات ليشمل ليس فقط المرحلة الأولى لقرار تبني النظام الفدرالي بدلاً من النظام الموحد لكن أيضاً المرحلة التالية التي يتم خلالها إدخال تغييرات على المؤسسات الفدرالية بعد تشكيلها. وبما أن أدب الفدرالية قد توسع، فنحن نحتاج إلى فهم ليس فقط

ما الذي يقود الدول إلى تبني الفدرالية؟ لكن أيضاً لماذا اختار الفاعلون في هذه الدول، بعد ذلك، إعادة تشكيل المؤسسات الفدرالية. تماما، بقدر أهمية القرار الأول بتبني الفدرالية تكون التغييرات اللاحقة المتمثلة بإعادة توزيع الموارد والسلطات بموازاة بعدين رئيسيين على الأقل هما: العلاقة بين الحكومات الفدرالية والمحلية، والعلاقة بين الحكومات المحلية نفسها. تركز الفقرات التالية، أولا، على أصول الفدرالية التي تشكل الاهتمام المركزي عند زيبلات، وثانياً، على تطورها عبر الوقت، الذي يجعل الدراسة ممتعة من وجهة نظر دياز- كايروس.

لتفسير لغز لماذا أصبحت ألمانيا فدرالية عند توحيدها القومي بينما أصبحت إيطاليا جمهورية موحدة، قيَّم، في هذا الصدد، زيبلات نظرية أسباب الفدرالية الأكثر نفوذاً لريكير ووجدها ناقصة. فقد فسر ريكير التحول الذي جرى في الولايات المتحدة من الكونفدرالية إلى الفدرالية عام ١٧٨٠ بأنه يمثل استجابة لتهديدات القوى الأوروبية. وبالنسبة للدول الصغيرة والإمارات التي أصبحت ألمانيا وإيطاليا تمثل تهديدا خارجيا لها في منتصف القرن التاسع عشر، كانت أيضا تعتبر قضية مهمة وشجعت بالتأكيد السياسيين في المركز السياسي لكل منهما بروسيا والبيدمونت على التوالي - Piedmont أحدى المقاطعات الإيطالية العشرين حالياً وكانت تعد بمثابة المركز السياسي لإيطاليا قبل الوحدة- (المترجم) على تبني المبادئ الفدرالية. لكن ألمانيا فقط في النهاية أصبحت فدرالية لأسباب لم يستطع ريكير تفسيرها. يناقش ريكير، بأن الضعف العسكري للمركز السياسي خصوصاً مقارنة بالوحدات الأخرى التي رغبت بالانضمام إلى الاتحاد كان وراء القبول بالفدرالية. في حين يجد زيبلات العكس صحيحا. فبينما تمتعت بروسيا بقدرات عسكرية أقوى مقارنة بالبيدمونت لكن في النهاية أصبحت ألمانيا وليست إيطاليا فدرالية.

بالنسبة للنتائج المؤسساتية في ألمانيا وإيطاليا يقدم زيبلات نظرية عامة للفدرالية تستبدل القوة العسكرية كمتغير عملي بما يُطلق عليه " قدرة البنية التحتية" (الأكثر شيوعا يشار إلى "قدرة الدولة" في الكثير من الأدب السياسي المقارن). في ألمانيا وجود وحدات لديها " إمكانية لدفع الضريبة، والمحافظة على النظام، وتنظيم المجتمع وبشكل عام حكم مجتمعاتها" مكن عملية التفاوض بين المركز والأطراف أن تفضي إلى النظام الفدرالي. أما الحالة الإيطالية فعلى العكس تبين بأنه حيثما يواجه المركز السياسي "ولايات ذات بنية تحتية غير متطورة" فإن هذا يجعل التفاوض أقل احتمالا ويصبح بالتالي بناء النظام السياسي الموحد من خلال الغزو أكثر احتمالاً. بالنسبة للأمور العسكرية وجد زيبلات بأن القدرة العسكرية الأقوى لبروسيا سهلت عمليا تبني الفدرالية نتيجة تمكينها من صنع شعور بأن المركز السياسي الأضعف (مثل البيدمونت) لا يستطيع بناء النظام الفدرالي. أخيرا، بالنسبة لألمانيا، يشرح زيبلات ليس تماماً تبني الفدرالية هو المهم فقط لكن أيضاً تبني نسخة لا مركزية من الفدرالية كان مهماً أيضاً. ومع الأنظمة الفعالة للإدارة الضريبية الموجودة سابقاً في كل إقليم منفرد. فقد تبنت ألمانيا نمطا من الفدرالية يعطي للأقاليم قدراً كبيراً من حرية التصرف في الأمور المالية العامة والاستقلال الإداري.

مع الأخذ بنظر الاعتبار أن زيبلات يدرس الحوادث السياسية الأوروبية التي حدثت قبل أكثر من قرن، فإن عمله الحالي ينطبق بشكل مدهش على النقاشات الدائرة المتعلقة بالفدرالية في الدول المتقدمة والنامية. أخذين بنظر الاعتبار، مثلا، أحد أبحاثه المركزية التي تشير بأن وجود التفاوتات الإقليمية الكبيرة في مستوى التطور السياسي والإداري لا يلائم الفدرالية، كما ظهر ذلك في إيطاليا. إن التاريخ يخبرنا بأن الفدرالية تتطلب درجة

ما من درجات التطور النوعي في إمكانيات الوحدات المكونة لها، ويشير هذا الدرس، بأن توسيع عضوية الدول في الإتحاد الأوروبي، لتشمل دولاً ذات إمكانيات أو قدرات ضعيفة من المحتمل أن يكون مرحلة وسطى لبناء الإتحاد الأوروبي الفدرالي. وقد استخدمت في الماضي، الموارد المالية لدعم المناطق المحلية الأقل تطورا لتعزيز السوق المشتركة. ولكن عمل زيبلات يشير إلى أن بناء الدولة في المعنى العميق قد يسبق تحقيق مزيد من التقدم نحو الفيدرالية في المستقبل، خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. بعد أوروبا، نرى تأكيد زيبلات على القدرة المحلية يتردد صداه أيضا بقوة في العالم الثالث. مقارنة بإيطاليا في القرن التاسع عشر، فإن ضعف البنية التحتية المحلية عزز بدرجة كبيرة أنماط الحكم المركزية في الكثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لكن خيبة الأمل الناتجة من فشل الأنظمة المركزية ولدت في المقابل اتجاها واضحا صوب تبني اللامركزية فيما يخص توزيع الموارد والسلطة بالنسبة للحكومات المحلية. غير أن الذي لم يتطور في معظم الدول النامية هو البنية التحتية بطريقة تكون متناسبة مع المسؤوليات الجديدة والمهمات التي أنيطت بالحكومات المحلية. وقد كشفت أمور مثل لا مركزية التعليم، والرعاية الصحية، ومدى من الخدمات المهمة الأخرى عن الإمكانيات الضعيفة التي تميز الكثير من الحكومات المحلية. الخلاصة، يستطيع المرء أن يستنتج من عمل زيبلات بأن النظام الفدرالي الناجح يمكن أن لا يبنى قريباً أو عاجلاً في أجزاء واسعة من العالم الثالث.

عمل زيبلات مثير للاهتمام، أيضا، بسبب العوامل التي يجد بأنها أقل أهمية كأسباب للفدرالية، بما في ذلك الالتزام الأيديولوجي وعدم التجزئة التاريخية للمناطق المحلية. فيما يتعلق بالأيديولوجية، كان كلا من بسمارك وكافور قد تعهدا بشكل متساو ببناء الفدرالية، لكن بإمكانيات مختلفة في تحويل هذا التعهد إلى حقيقة واقعة. لذلك، فإن زيادة أعداد المتحولين إلى

الفدرالية في السنوات الأخيرة، يمكن أن لا تنبئ ببناء حقيقي لفدراليات جديدة. على نفس النمط، انبثاق حصيلة مؤسساتية مختلفة في ألمانيا وإيطاليا- يمتلك البلدان هويات إقليمية لا تتجزأ بدرجة عميقة- يقترح بأن قوة الولاءات إلى الوحدات الإقليمية المحلية قد تكون أقل أهمية لتفسير قيام الفدرالية مقارنة بالإمكانيات التي تتمتع بها هذه الوحدات.

الجدل الذي لا يقل روعة عن كتاب ريكير هو أن كتاب زيبلات أصبح عرضة لبعض الانتقادات ذاتها التي يمكن أن تثار كلما استخدم نموذج بسيط لشرح ظواهر معقدة. لكن زيبلات يجيب ببراعة بأن تعقيد القضايا التي عالجها في التاريخ السياسي والتي قام بتصنيفها تتضمن عوامل عديدة، تبدو بأنها تأخذ حيزاً كبيراً في حالة الدخول في تفاصيلها، في حالة ألمانيا وإيطاليا والتي لم تظهر في نموذجه النظري. مثلا الحكم الخاص لزيبلات القائل بأن العوامل الخارجية تبدو بأنها تلعب دوراً أساسياً في تفسير الاختلاف بين فدرالية ألمانيا ووحدة إيطاليا. في إيطاليا مثلاً الخوف من الغزو الأجنبي من قبل الفرنسيين والنمساويين سهل الانتصارات العسكرية للبيدمونت مع تاريخ طويل من الاحتلال الأجنبي (غير موجود في ألمانيا). وكان هذا مهما في تفسير التوجه العام نحو شكل أكثر مركزية لتوحيد إيطاليا. نقيض ذلك، فإن رغبة الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين والنمساويين ومخاوفهم من أن تصبح بروسيا- ألمانيا قوية أكثر مما ينبغي، تبدو بأنها زادت من شدة مناشدتهم من أجل بناء الفدرالية في ألمانيا. إضافة إلى البعد الخارجي، فإن المستويات العالية من عدم الاستقرار السياسي في إيطاليا تبدو في ذلك الوقت لا تقل أهمية في تفسير حصيلة التوحيد. لاحظ فاردر مثل زيبلات بأن عدم قدرة المناطق المحلية في إيطاليا نتج جزء منه على الأقل من الردود العسكرية الأولى للبيدمونت لحالة عدم الاستقرار السياسي. وأخيرا، فإن مزيدا من الدقة في المفاهيم المتناقضة المتعلقة بالقدرة العسكرية والبنى

التحتية قد يكون له ما يبرره. وسيكون التحديد ضرورياً لتقييم المزايا النسبية لنظريات ريكير وزيبلات بشكل واسع.

كيف تستطيع حساب التغيير في الأنظمة الفدرالية عبر الوقت؟ عندما يتبنى الفاعلون السياسيون الفدرالية، يجب أيضاً أن يقرروا كيفية توزيع السلطات بين مستويات الحكومة المختلفة، وعندما يتفاعل السياسيون عند هذه المستويات المختلفة تنقح القرارات في الغالب في الفترات اللاحقة. مثلاً أربع دول كانت قد تبنت الفدرالية بعد الاستقلال في القرن التاسع عشر- الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، وفنزويلا-، لكنها واجهت نزاعاً سياسياً محلياً في القرن التالي حول تقسيم السلطة المادية بين الحكومات الفدرالية والإقليمية. في هذه الدول، كما يشرح دياز-كايروس سعى السياسيون على المستوى الوطني إلى مركزة السلطة المالية في يد الحكومة الفدرالية بسحب سلطة الضرائب من الحكومات المحلية. وقد نجحوا في الغالب، كما يتبين في الطريقة العالية المركزية في تحصيل الضرائب والتي استمرت تميز أمريكا اللاتينية كمنطقة.

لكن كيف نجح السياسيون- ولماذا في بعض الحالات فقط ؟ يجيب دياز-كايروس على السؤالين. أولاً، عندما قاومت الحكومات المحلية محاولات سلب قواعدها الضريبية، استجاب السياسيون على المستوى الوطني بتقديم عرض بمشاركة الحكومات المحلية بجزء من الإيرادات التي ستحصل عليها الحكومة الفدرالية. مثلاً، واجهت الحكومة الفدرالية مشكلة مهمة تتعلق بالتعهد الذي قدمته بسبب أن الحكومات المحلية طلبت ضمانات موثوقة تضمن وفاء الحكومة الفدرالية بتعهدها فيما يخص الإيرادات الموعودة. يشك دياز- كايروس في تحقيق المصداقية بالقول بأنها انبثقت من مساومة سياسية بين المؤسسات السياسية والنظام الحزبي. هذه المساومة بين السياسيين على المستوى الوطني والمحلي تصبح ممكنة فقط بسبب الاختلاف بين المصالح

الشخصية للسياسيين المحليين (مثلاً الحكام) ومصالح المؤسسات الحكومية التي يسيطرون عليها. ويمكن أن يستمر الحكام الطامحون في التوقف عن الإشارة إلى التغيير الذي يحد من السلطة المادية لأقاليمهم طالما يستطيع السياسيون على المستوى الوطني حماية وظائفهم. بعد تطوير هذا الدليل على حالة المكسيك، يتساءل دياز- كايروس لماذا تم تبني المركزية المالية أيضاً في فدراليات الأرجنتين وفنزويلا لكن لم يتم تبنيها في البرازيل؟

مثل الكثير من الدول الأخرى، كان لدى جميع فدراليات أمريكا اللاتينية، دوافع قوية، لمركزة تحصيل الضرائب، في القرن العشرين، بدءا من التأثير السلبي للكساد الكبير على إيرادات الجمارك، الذي قاد الحكومات المركزية إلى التجاوز على القواعد الضريبية المحلية. بشكل مشابه، الضغوط المركزة تسببت في محصلة مختلفة جداً. ففي المكسيك شجع السلوك الضار للولايات عقب الثورة، الحكومة الفدرالية على اقتراح مركزة السلطة المالية عام ١٩٢٥ ومرة ثانية عام ١٩٣٣. وقد دعمت الولايات الحدودية المركز لكن الولايات الأغنى والأكثر قوة عسكرياً عارضت المركزة في دفاعها عن فدرالية لا مركزية أكثر- وهذا اكتشاف له صدى يتوافق مع فهم ريكير للفدرالية باعتبارها محصلة للنتائج المتأتية من عدم قدرة المركز السياسي التغلب على الوحدات المحلية عسكرياً. وحسب دياز- كايروس، حدثت المركزة في المكسيك فقط بعد تأسيس حزب الثورة القومية الذي خطط حدوداً إقليمية عام ١٩٢٩ وأعطاها بعداً بلدياً عام ١٩٣٨. إن الطابع المؤسساتي لهذا الحزب، مترافقاً مع ابتكار مؤسساتي نتج من الانتخابات الوطنية والمحلية المتعاقبة واستمراره في الحكم ست سنوات، مكنت قادته من انتزاع القواعد الضريبية المحلية من الولايات. لذلك يقف دياز- كايروس ضد المنطق السببي للبرهان الذي تقدم به براديب شيبير وكين كولمان اللذان حاججا بأن المركزة المالية قادت الحزب القومي إلى تبني المركزة.

بينما اعتمدت المركزية المالية، في المكسيك على البناء الأولي للحزب ذي الطابع المركزي، يناقش دياز- كايروس، بأنها نتجت عن وسائل أخرى في فنزويلا والأرجنتين. ففي فنزويلا، سهل الضعف العسكري للولايات، مقارنة بالمركز، المركزة المالية قبل اكتشاف النفط، الذي قوى يد الحكومة الفدرالية، بشكل ثابت. وفي الأرجنتين، يناقش دياز- كايروس، بأن تفويض تعزيز المسؤوليات إلى طرف ثالث –البنك المركزي- شجع الحكام أيضاً على تفويض السلطة التنفيذية الفدرالية لتحصيل الضريبية من قواعدهم المعينة دستورياً. في حين، فشلت المركزة المالية في البرازيل فقط، حيث ترافقت الفدرالية مع وجود أحزاب ضعيفة، ونظام حزبي مبتدئ إلى أبعد حد، و كانت معظم الولايات تتمتع بقوة عسكرية قوية. لذلك احتفظت الولايات البرازيلية بسلطة ضريبية أساسية، حتى إبان الحكم الدكتاتوري لفاركاس، في الثلاثينات، وحكم الجنرالات في الستينات والسبعينات والثمانينات.

دراسة دياز- كايروس، حول التمركز المالي هي موضع ترحيب خاص، بالنسبة لأدب اللامركزية الذي يشهد توسعا سريعاً، والذي ربما تجاوز اتجاه اللامركزية الحديث بواسطة التركيز، بشكل كبير، على التغيرات الحاصلة في أنظمة المشاركة في الإيرادات التي وسعت حجم التحويلات إلى الحكومات المحلية. وقد ثبت أن القرارات السابقة لمركزة القواعد الضريبية كانت صعبة، بشكل ملحوظ، كما يشرح دياز- كايروس، والجزء الأكبر منها لم يرد في الموجة الأخيرة للتوجه نحو اللامركزية. هذه القرارات لتفويض السلطة المالية، فصلت الارتباط الحاسم بين الضريبة والصرف، الذي يستطيع بشكل صارم تقييد الشفافية، والمساءلة ومقدرة الوحدات المحلية. ومن بين أمور أخرى، وهذا مهم كما أوضح زيبلات، أن النظام الفدرالي الناجح يتطلب وحدات محلية تتمتع بمستويات عالية من الإمكانيات.

يُعدُ كتاب دياز- كايروس، مهماً لعدة أسباب أخرى، منها أنه يتضمن اكتشافاً

بأن الدمقرطة في الأرجنتين وفنزويلا حسنت مطاوعة المركز لتعهداته الخاصة بالإيرادات، وإيراد البرهان بأن المستويات العالية خصوصاً من عدم استقرار النظام في الأرجنتين تكون مسؤولة جزئياً عن التعقيد الذي يصعب تصديقه لهذه النسخة من الفدرالية المالية في هذا البلد. لكن واحدا من أعظم مزايا عمل دياز- كايروس هي القدرة التحليلية التي يوفرها نموذجه المسمى نموذج المساومة حول إعادة التوزيع في الأنظمة الفدرالية. بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يخشى معارضو إعادة التوزيع من أن المركزية من شأنها أن تولد نتائج إعادة التوزيع. في أمريكا اللاتينية يولد قرار مركزة السلطة المالية، مبدئياً، نتائج عدائية أكثر من نتائج إعادة التوزيع. ومنذ البداية، كانت لدى الولايات الغنية التي تملك أكبر قدرة على المساومة مقارنة بالولايات الحدودية أو الهامشية الإمكانية على الإصرار على معيار مفضل يتمثل في المشاركة في الإيرادات كشرط لقبول المركزة المالية. وفقط، مع الوقت، أصبحت أنظمة التحويل تتسم أكثر بسمة إعادة التوزيع، غالبا، وهذا ما يثير السخرية، جرى ذلك خلال فترة الأنظمة العسكرية التي استغلت ثغرة في سياق المساومة.

رغم المنطق الداخلي الصارم في دقة حساب دياز- كايروس، فإن بعض الأدلة تلقي ظلالاً من الشك على قوة برهانه السببي. أولاً، لأن قدرة إطار نظري واحد لإلقاء الضوء على حالات متباينة تمثل خاصة سلبية، لذلك تبدو النظرية تنطبق أفضل على المكسيك مقارنة بالأرجنتين وفنزويلا. في المكسيك الطبيعة المؤسساتية للحزب الحاكم مترافقة مع موقعه المهيمن بوضوح داخل النظام السياسي وفرت قناعة لدى الحكام بأنهم يمكن أن يعتمدوا على الحماية التي يوفرها قادة الحزب القومي. في الأرجنتين تبدو الرغبة بالمساومة أقل بكثير، مهما يكن الحال، فإنه في ظل غياب الحزب المركزي كان الحكام على ما يبدو يرغبون بتفويض السلطة المالية عام ١٩٣٤ بسبب

شعورهم بالحماية التي يمكن أن يوفرها البنك المركزي الجديد والمستقل رسميا. ونظرا للمستويات العالية من عدم الاستقرار المؤسساتي والانقطاع المؤلم في الحكم الدستوري الذي حدث قبل أربع سنوات فقط عام ١٩٣٠، من الصعب أن نتصور أن نية التنفيذ من الطرف الثالث أي البنك الجديد يمكن أن تلعب دورا كبيرا في إقناع الحكام في التفويض. ويمكن أن تملك أهمية أكبر مجموعة من العوامل غير المؤسساتية، تشمل حقيقة بأن التفويض يمكن الحكومات المحلية من تحويل التكاليف السياسية والإدارية للضرائب إلى الحكومة الوطنية، العامل الذي جذب اهتماما أكبر في النموذج النظري لدياز- كايروس.

ثانياً، تشير حالة المكسيك، أيضا، إلى أنه سيكون من الخطأ المبالغة في مدى قدرة مركزية الحزب الحاكم في تفسير تمركز السلطة المالية. حيث تمثل التطورات التي حدثت في داخل الحزب في أواخر الثلاثينات والأربعينات أهمية حاسمة في فهم لماذا فشلت محاولات مشابهة أساساً للمركزة في عامي ١٩٢٥ و١٩٣٣ لكنها نجحت عام ١٩٤٧ مع إلغاء الضرائب المحلية على التجارة والصناعة واستحداث ضريبة المبيعات الوطنية. وبنهاية الخمسينات، نصف الولايات فقط وقع على ضريبة المبيعات، وعام ١٩٧٤ فقط وافقت جميع الولايات على الانضمام إليها. لذلك مضى الكثير من الوقت في التلكؤ بين مؤسساتية الحزب الحاكم في الثلاثينات والأربعينات والإنجاز النهائي لضريبة المبيعات المركزة في السبعينات، التي –كما يلاحظ دياز- كايروس- تمتلك الكثير من التأثير مترافقة مع الطفرة النفطية التي وفرت إيرادات إضافية من الممكن أن تستخدمها الحكومة المركزية لشراء امتثال الحكام. بكلمات أخرى، البعد الخارجي قد يستحق المزيد من الاهتمام ليس فقط في النموذج النظري الذي بناه زيبلات لشرح أصول الفدرالية لكن أيضاً في الحساب النظري لدياز- كايروس وذلك من أجل تطويره.

النتائج

بعيداً، عن السؤال الأولي، ما هي الأسباب التي دفعت الفاعلين السياسيين لتبني الفدرالية وإصلاح المؤسسات الفدرالية عبر الوقت. من المنطقي أن يثار سؤال لاحق ما هي الاختلافات التي نتجت من عمل هذه المؤسسات. على عكس، الأدب القليل، بشكل استثنائي، الذي درس أسباب الفدرالية، شهدت السنوات الأخيرة توسعا سريعا في دراسة نتائج الفدرالية من قبل علماء السياسة. ومن المهم تماما الإشارة إلى أن المسألة لا تتعلق فقط بأسباب الفدرالية بل أيضاً بأسباب التباين داخل الأنظمة الفدرالية، لذلك من المهم أن ندرس النتائج المترتبة على الفدرالية مقابل الأنظمة الموحدة والنتائج المترتبة على التباين في داخل الأنظمة الفدرالية. في حين تتفق معظم كتابات العلماء بشأن "قضايا الفدرالية" نرى العلماء كثيرا ما يختلفون اختلافا حادا بشأن فيما إذا كان تأثير الفدرالية إيجابيا أو سلبيا على سلسلة من النتائج تشمل: الديمقراطية، الاستقرار والتنمية الاقتصادية. مثلاً، يلاحظ الفريد ستيبان بأن كل الديمقراطيات التي طال عليها الزمن وذات التعدد قومي واللغوي هي أنظمة فدرالية، ولاحظ نانسي بيرميو بأنه "لا توجد أبداً حركة انفصالية في الأنظمة الديمقراطية الفدرالية تبنت العنف وحققت نجاحاً " وكتب فاليري بونس بأنه "إذا قامت الديمقراطيات الجديدة في دول متعددة القوميات وورثت بنية فدرالية فسوف تكون بشكل خاص عرضة لضغوط انفصالية". إذن نحن بعيدون عن أي توافق في الآراء بشأن الآثار المحتملة للفدرالية بالنسبة للحفاظ على السلام.

ولد تأثير النتائج الاقتصادية للفدرالية عدم اتفاق ليس بالقليل. ففي كتابات العقد الماضي، ركز باري وينغاست ومساعدوه غالبريلا مونتينولا ويانغي كيان على الفدرالية كعامل يشرح كيف أن الصين، في ظل غياب حكم القانون،

تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على السوق. وحسب هؤلاء المؤلفين فإن تفويض السلطة إلى الأقاليم شجع موظفيها على التنافس فيما بينهم لجذب المستثمرين والاحتفاظ بهم، وهي آلية تحد من أعمال الإكراه الممارسة من قبل الحكومة وبالتالي تشجع السياسات المؤيدة للسوق. وناقش آخرون التأثير المفيد للفدرالية. بالعودة، مثلاً، إلى الهند، تساءل سوزان روزه-اكيرمان وجوماثان رودن فيما إذا الفدرالية التي تحافظ على السوق تتمكن في الواقع أن تحل المعضلة السياسية الأساسية المتعلقة بالنظام الاقتصادي، وناقشا بأن التجربة الصينية لا ينبغي أن تستخدم لتعزيز الدعوات إلى "اللامركزية الجذرية ورفع القيود تحت اسم الكفاءة."

ليس من المهم التوفيق بين الجدل حول فدرالية الحفاظ على السوق، حيث تقدم البحوث التي يجريها كل من كيليمن وويبلس أفكارا جديدة لهذه المناقشة. مثلاً، حول ويبلس تركيز التحليل من المنافسة بين الوحدات المحلية إلى المنافسة السياسية داخل الوحدات المحلية، وأظهر كيليمن بأن الفدرالية في واقع الأمر، يمكن أن تكون تماما قسرية، بسبب من أن الحوافز غالبا ما تدفع لسن قوانين مفصلة بدرجة كبيرة. وبعد النقاش حول فدرالية الحفاظ على السوق، يوسع هذان الكتابان فهمنا حول كيف تؤثر المؤسسات الفدرالية في مدى النتائج الاقتصادية.

يناقش كيليمن بأنه نستطيع فهم ما يتضمنه الاتحاد الأوروبي من أهمية متزايدة على صعيد القرارات التنظيمية إذا أخذنا على محمل الجد الطبيعة الاتحادية لمؤسسات صنع القرار التابعة له. وقد قدم نظرية جديدة باسم "الفدرالية التنظيمية تتكون من جزأين. في الجزء الأول، يشير كيليمن إلى "سياسة الاختصاص" حيث تحتفظ الفدراليات بسلطة صنع القرار السياسي على مستوى الحكومة الوطنية وتفوض تنفيذ السياسة إلى الحكومات المحلية. وفي الجزء الثاني، يشير إلى "سياسة السلطة التقديرية أو حرية

التصرف"، حيث تقرر درجة التشظي على المستوى الوطني حجم حرية العمل الذي يعطى للحكومات المحلية لتنفيذ السياسة العامة أو خطة العمل. في الأنظمة البرلمانية تعمل الكتل السياسية في مجلس النواب لضمان الأغلبية التشريعية التي تستطيع مراقبة الحكومات المحلية وسن تشريعات جديدة إذا لم يتفق سلوك هذه الحكومات مع مصالحها. وفي الأنظمة الرئاسية، تنقسم سلطة صنع القرار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية المنتخبتين، وأن عدم تمكن أي منهما من السيطرة على الآخر يشجع على مرور تشريع مفصل يحد من حرية التصرف على المستوى المحلي. لذلك فجميع الأنظمة الفدرالية تختلف عن جميع الأنظمة الموحدة في مسألة توزيع الاختصاصات، لكن الأنظمة الفدرالية تختلف فيما بينها في حجم حرية التصرف الذي تتمتع به الحكومات المحلية في علاقتها مع المركز.

أختبر كيليمن نظريته بمقارنة شكل ومحتوى التنظيم البيئي في خمس دول تختلف في درجة تجزئة صنع القرار على المستوى الوطني. ففي الولايات المتحدة يحدد انفصال السلطات نفوذ المشرعين الخاص بوكالة حماية البيئة، حيث تشجع الهيئة التنفيذية المكلفة بتطبيق التشريعات البيئية، بدورها الكونغرس لتمرير مشاريع قوانين مفصلة. مع العلم أن أحكامها لا يمكن رفضها بسهولة من قبل المشرعين، وبالتالي تلعب المحاكم دورا أكثر نشاطاً في الفصل بين أنظمة السلطة. يناقش كيليمن بأنه بسبب الانتخابات المنفصلة للبرلمان الأوروبي واللجنة الأوروبية يكون التنظيم في الإتحاد الأوروبي أكثر شبها بالنمط الموجود في الولايات المتحدة مقارنة بأي نمط في أي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي. بالإضافة لذلك، بسبب من أن مؤسسات الإتحاد الأوروبي هي مرآة للتشظي الموجود في الولايات المتحدة، يرى كيليمن أن الاحتكام للقضاء سيمارس مستقبلاً وبشكل متزايد في الإتحاد الأوروبي. عكس ذلك، وبالرغم من اندماج السلطة أو الكتل السياسية في المجالس النيابية في الدول

البرلمانية مثل استراليا وكندا لكنها تظل أيضا دولاً فدرالية، وهذا يقود إلى نمط مختلف جداً للتنظيم، بسبب من أن الغالبية التشريعية تعرف بأنها تستطيع بسهولة إعادة كتابة التشريعات إذا لم تتفق هذه مع القرارات التنظيمية للوحدات المحلية. الحالة الخامسة التي يناقشها كيليمن، هي ألمانيا، التي تحتل وضعاً وسطاً، حيث لا تشجع برلمانيتها سن القوانين المفصلة، لكن القانون الأساسي، ما بعد النازية ضمن استقلال المحاكم، حيث بات سلوكها في مجال التنظيم أكثر شبها بمحاكم الولايات المتحدة مقارنة بأستراليا وكندا.

بفضل اهتمامه بسياسة "الكفاءة أو الأهلية وحرية التصرف" قدم كيليمن نظرية الفدرالية التنظيمية التي عالجت بنجاح اندماج النظام الرئاسي والبرلماني بدراسة الفدرالية واللامركزية. يشير كيليمن بأن التقسيم الأفقي للسلطة بين الفاعلين على المستوى الوطني ليس من الممكن أن لا تكون له علاقة بالتقسيم العمودي للسلطة بين الحكومات الوطنية والمحلية. بدلاً من ذلك، تعمل اللامركزية الأفقية لمنع اللامركزية العمودية وتجعل المركزية الأفقية حدوث اللامركزية العمودية أمراً أكثر احتمالاً. بالإضافة لذلك، لإظهار كيف يعمل هذان الشكلان من اللامركزية عند أغراض متعارضة، يُعدُ عمل كيليمن مجهوداً هائلاً لأنه يذهب أبعد من الآليات التنفيذية-التشريعية لينظر بشكل منهجي للدور الذي يلعبه النظام القضائي. ويعد بعض العلماء المراجعة القضائية السمة المميزة للفدرالية، ولكن لدينا عدد قليل من الدراسات المقارنة حول كيفية تصويب المحاكم لـ "المساومة الفدرالية". في الديمقراطيات النامية، خصوصاً، تكون التغييرات التشريعية التي تعزز مشاركة الحكومات المحلية في الموارد والسلطة جيدة فقط بقدر تمكن النظام القضائي المستقل من تنفيذها قانونياً. وتحت الضغوط الخارجية والمحلية، يمكن لحكومات هذه البلدان أن تؤيد اللامركزية

بتبني تغييرات تشريعية ولكن بعد ذلك يمكن أن تستخدم نفوذها السياسي على المحاكم لتتنكر للإصلاحات الخاصة بالحكومات المحلية. ويمكن أن يُقرأ كتاب كيليمن ضد جيمس ماديسون وباري وينغاست، كنقد للفدرالية والآليات القسرية التي يمكن أن ترتبط بها. مع هذا يناقش المدافعون عن الفدرالية بأن أفضل طريقة لضبط سلطة الحكومة الوطنية هي أعطاء بعض سلطاتها إلى الحكومات المحلية. ويرى كيليمن بأن الفدرالية، في واقع الأمر يمكن أن تنتج عنها نتائج قسرية،بدرجة كبير، عندما تقسم السلطة على المستوى الوطني بين أقسام مختلفة. وفي سياق فصل السلطات، تتخذ الحكومة الاتحادية نهجا أكثر قسرية للسيطرة على الولايات.

إن قدرة هكذا نظرية بسيطة لتفسير مثل هكذا أنماط واسعة للتنظيم هي إشارة واضحة على قوتها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يمكن للمرء أن يفضل نظرية أكثف وأكثر تعقيداً لحساب التباينات التي تحدث عبر المكان والزمان في سياسة "الكفاءة أو الأهلية وحرية التصرف". وبالنسبة لهذه السياسة، يناقش كيليمن بأن جميع الأنظمة الفدرالية تحدد حيز السلطة الذي من خلاله يجري تنفيذ السياسة التنظيمية للوحدات المحلية وتحدد السلطة لصنع السياسة التنظيمية للحكومة الوطنية. ويناقش أيضاً بأن جميع الأنظمة الفدرالية ينزع للوصول إلى نفس التقسيم المستقر للصلاحيات التنظيمية، لكن في الواقع يبدو أن الحكومات الوطنية في العالم النامي تمارس أدواراً مهيمنة في تنفيذ السياسة العامة أكثر بكثير مقارنة مع الدول المتقدمة التي درسها الكاتب- لأسباب قد تكون لها علاقة أكثر بتقوية المؤسسات مقارنة بتشكيلها.

بالنسبة لسياسة حرية التصرف، تركيز كيليمن الوحيد على درجة التجزئة أو التشظي على المستوى الوطني، يبدو أنه يمثل متغيرا غير حاد جدا في تفسير التباينات المهمة عبر الزمن التي وصفها في حالات الدول التي درسها.

مثلا، بالنسبة للولايات المتحدة، يصف كيليمن الحركات المتنامية لإعطاء الولايات حرية تصرف أكثر تنظيما، لكنه لم يشرح كيف يمكن أن ينتج هذا التحول من التغيرات في تجزئة السلطة على المستوى الوطني، الذي هو عامله السببي فقط. في أستراليا وكندا، يستطيع النموذج النظري لكيليمن أن يفسر كيف تتمكن الحكومة (البرلمانية) الفدرالية من الاستجابة بشكل متزايد إلى المحاكم النشطة بتبني إعادة كتابة التشريعات البيئية، لكن لم يستطع شرح لماذا هذه المحاكم أصبحت أكثر نشاطا. إن مزيداً من الاهتمام لصالح نظريته سيكون مفيدا بشكل خاص نظرا لتركيزه على المجال البيئي، حيث يلاحظ، بشكل خاص، تحول آليات عمل مصالح المجموعات في العقود الأخيرة، بشكل لافت للنظر. ينجح كتاب كيليمن كتمرين في توازن المقارنة، حيث يشرح اختلاف الأساليب الوطنية في التنظيم، لكن لا تزال بعض من أهم المواد التجريبية في عداد المفقودة في نظرية الفدرالية التنظيمية.

في حين يقيّم كيليمن أثر الفدرالية على التنظيم، يفحص ويبيلس تأثير المؤسسات الفدرالية على الإصلاحات الواسعة النطاق للأسواق التي هيمنت على الأجندات السياسية منذ الثمانينات، والتي أنتجت أدبا ضخما في العلوم السياسة. بينما يبدو أن قليلاً يمكن أن يقال عن سياسة إصلاح السوق وجميع المتغيرات الرئيسية التي تم اكتشافها، وأعطت مفهوما، وفحصت، وقد قدم ويبيلس إضافة رئيسية بدراسته النافذة البصيرة للفدرالية والسياسة المحلية. ومثل الكثير الذين سبقوه، أدرك ويبيلس أن إصلاح السوق يمثل مشكلة عمل جماعي تتطلب تعاوناً بين السياسيين الذين يجب أن يكفوا عن الممارسات الزبائنية والسلوك التي تهدد الاستقرار المالي. ويبتكر ويبيلس مسألة توسيع دائرة السياسيين ذوي العلاقة لتشمل السياسيين المحليين في الأنظمة الفدرالية. وحسب ويبيلس، تمنح الفدرالية سلطة للسياسيين المحليين، الذين في الغالب لديهم حافز أقل لدعم إصلاحات السوق بسبب من

أن السياسيين على المستوى الوطني هم بشكل نموذجي من يمنح القروض لأي نجاحات اقتصادية كبيرة لاحقة. لذلك، رغم أن ويبيلس يرفض جزئياً السمة المؤسساتية بسبب رؤيته للمؤسسات الفدرالية بأنها تكون ذات طابع محلي على المستوى السياسي، يظهر عمله بأن أدب إصلاح السوق يجب أن يتوسع ويتخطى النظام الرئاسي والدوافع الانتخابية والحكم الذاتي البيروقراطي ليشمل الفدرالية. ولكن هل هذا هو الاختلاف المؤسساتي الذي يراه ويبلس في الأنظمة الفدرالية. في دول كثيرة، تشجع هذه المؤسسات القادة الإقليميين لمعارضة إصلاحات السوق، بينما في حالات أخرى تعارض الحكومات الوطنية المبادرات الصديقة للسوق وتعرقل مساعي المقاولات العائدة للحكومات الإقليمية.

---

* البرفسور د. كينت إيتون أستاذ جامعي يُدرس السياسات المقارنة والعلاقات الدولية والمؤسسات السياسية وسياسات التنمية الاقتصادية. وحاليا تركز أبحاثه على السياسة الإقليمية في أمريكا اللاتينية والبروز المتنامي للمصالح الإقليمية والهويات وبناء المؤسسات في القارة.

العنوان الأصلي للدراسة:

Kent Eaton, "Federalism in Europe and Latin America: Conceptualization, Causes, and Consequences", World Politics, 60, July 2008.

نشرت في مجلة "الثقافة الجديدة"، العدد ٣٣٣-٣٣٤ السنة ٢٠٠٩، وأضيفت لها مادة جديدة ونشرت في مجلة "قضايا معاصرة"، العدد ١، ٢٠١٠، التي يصدرها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في اليمن.

النفط والفدرالية.. حالة نيجيريا

كثيرا ما تم السعي لتطبيق النظام الفدرالي كوسيلة لدمج المكونات السكانية المختلفة في المجتمعات التي تتميز بالتنوع من أجل بناء نظام حكم موحد، وفي نفس الوقت بقاء الهويات الإثنية تتمتع باستقلالها، وقد سعى عدد من المحاولات لتحقيق الوحدة في التنوع في كثير من المجتمعات المتنوعة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، البرازيل وعدد كبير من الدول الأخرى. ولم تكن نيجيريا استثناء من ذلك.

تطور الوحدة في التنوع في الدولة الوطنية من خلال تقوية التماسك السياسي هذا الأمر لم يكن هدفا سهلا حيث تختلف درجة النجاح من دولة إلى أخرى استنادا إلى ما تتميز به السلطة الداخلية، ومرحلة التطور الاقتصادي وطبيعة القيادة السياسية المنتمية لمكونات المجتمع المختلفة.

تشترك الوحدات السياسية بوظائف ومسؤوليات محددة لكن الصراع الحاسم من أجل الهيمنة على الساحة السياسية يكون مصدرا منتظما للخلاف في أي نظام فدرالي، وأحد الجوانب الذي يكون الصراع حوله شديدا هو الجانب المالي حيث تتقرر الأهداف النهائية للسياسية المالية.

في نيجيريا، خول التمازج التاريخي للظروف الاقتصادية والسياسية الحكومة الاتحادية سلطة جمع الجزء الأعظم من إيرادات البلاد وتقسيمها فيما بين إداراتها وبين مختلف المستويات الحكومية. وتشكل عملية انجاز تحويل الإيرادات ما بين الحكومية في النظام الفدرالي النيجيري جوهر هذه الورقة، خصوصا، في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية المعقدة، وتأثير عائدات النفط على التنمية على المستوى

الوطني والإقليمي. وقد خلق الاقتصاد القائم على النفط في نيجريا فجوة مالية واضحة بين المناطق المنتجة وغير المنتجة للنفط حيث تمنح إيرادات الدولة من قبل الحكومة الإتحادية ويفرض توظيفها للتنمية والتطور اعباء أساسية على المناطق القليلة المنتجة للنفط التي يجب أن تدعم التنمية دون أن تحصل على منفعة أو رعاية كافية. هذه المسألة تعد أساسية لفهم أن الاحتياجات الدائمة للجنس البشري (كون مجموعة اثنية معينة تشكل أقلية أو أكثرية في نظام سياسي معين مثل نيجيريا) لا يمكن أبدا أن تلبى بتبني فلسفة توزيع الثروة الوطنية استنادا إلى المجموعة (الإثنية) أو التفاوتات الإقليمية (هناك صورة تبدو من عدم المساواة في المواطنة داخل البنية الإثنية للنظام السياسي). فمن المهم بالنسبة لنيجريا وصانعي قرارها السياسي تسخير طاقاتها باتجاه تبني الإنصاف في توزيع الموارد المالية والعمل على وحدة المجموعات الإثنية من أجل مصلحة كل الشعب. في الوقت الذي يسمح فيه بالاختلافات، يجب علينا أيضا أن نمعن النظر من أجل العمل على رعاية بعضنا البعض، خصوصا، رعاية المناطق القليلة المنتجة للنفط. وقد علمنا أحد رؤساء نيجيريا الأوليين الرئيس اوبافيمي اولو بأنه في الفدرالية الحقيقية، يجب أن تعامل كل مجموعة اثنية مهما كانت صغيرة مثل أي مجموعة اثنية كبيرة. إن من الأمور المستعصية على الحل في النظام الفدرالي في نيجيريا هي تعدد الأنماط الإثنية التي تمثل مصالح المجموعات ودورها في ماكنة صنع السياسة الفدرالية حيث لا ينظر إلى توزيع الإيرادات كمهمة اقتصادية، بل كمعركة حول من الذي يحصل على كمية من موارد البلاد. هذا الملمح التنافسي الخاص المتعلق بنظام توزيع الموارد في نيجيريا قد عمل لغير صالح مناطق إنتاج النفط القليلة، رغم مساهمتها الرئيسية في الثروة الوطنية.

فيما يخص آلية توزيع الإيرادات في نيجيريا، ذكر اوسثيمر بأن الجانب المالي في النظام الفدرالي ثبت بأنه يشكل مسألة شائكة ويعكس بشكل واضح الرغبة في التمتع بالسلطة من قبل كل منطقة. تاريخيا، أيد النيجيريون من المناطق الغربية والشمالية الأغنى زيادة استخدام آلية الاشتقاق (أي تحديد نسبة معينة من الموارد للمناطق التي تنتج فيها، المترجم). وقد قاوم سياسيو المنطقة الشرقية إلى حد كبير هذا الإتجاه، على الأقل حتى بعد أن تعزز الشكل الدستوري لنيجيريا. لكن فقط بعد الاكتشافات الكبيرة للنفط في المنطقة الشرقية التي بدأت في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، بدأ الشرقيون يفضلون آلية الاشتقاق. في عام ١٩٥٣، كانت مبادئ الاشتقاق تستند مائة بالمائة على مبدأ عدم سيطرة القبائل الرئيسية على إنتاج النفط الخام (كانت نسبة ١٠٠٪ من توزيع الإيرادات لكل منطقة تستند إلى الاشتقاق) وخلال فترات ازدهار اقتصاد المحاصيل النقدية، استفادت المناطق الشمالية والغربية بالأخص مما ورد في الدستور الذي ينص بأن أي منطقة تقرر تسليم مواردها سوف تعود لها نسبة ٥٠٪ من عائدات أي من الضرائب التي تتسلمها الحكومة الإتحادية المتعلقة بأي استخراج للمعادن في تلك المنطقة. تتباهى نيجيريا لتطبيقها النموذج الفدرالي الأمريكي. لكن الجانب المالي في فدرالية نيجيريا يتناقض بشكل حاد مع ما معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ تطبق الأخيرة فدرالية مالية تنافسية بشكل أساسي حيث أي شيء يعود إلى دائرة اختصاص الولاية، فيما إذا كان نفط أو أي مصدر آخر يعود لها. الشيء نفسه يطبق في كندا. في نيجيريا، عندما أصبح النفط أكثر الموارد القابلة للنمو في الثروة الوطنية، طرحت مسوغات سياسة تقول بأنه من غير العدل أن تعطى موارد النفط إلى الولايات أو المناطق لتكون لها

حصة الأسد في أموال ريع مواردها، حيث ستجعل مثل هذه الأموال الضخمة وبشكل دائم المناطق المحظوظة بالموارد أكثر تطورا على حساب المناطق المبتلاة بالفقر في البلاد. لذلك، تم تبني توزيع العائدات المالية بشكل نسبي. وقد انخفضت النسبة من عام ١٩٥٤ حتى الآن: عام ١٩٥٤ (١٠٠٪)، ١٩٥٨ (٥٠٪)، ١٩٧٠ (٤٥٪)، ١٩٧٥ (٢٠٪)، ١٩٨١ (٢٪)، ١٩٩٢ (١,٥٪)، ١٩٩٤ (٣٪)، وفي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ رفعت النسبة في مسودة الدستور إلى ١٣٪.

في المجتمع الرأسمالي، سواء كان النظام فدراليا أم لا، فإن الأمر الذي لا يمكن الدفاع عنه ويعتبر مضلا أو مخادعا هو الاصرار بشدة على اقتسام ثروة ولاية أخرى على أي أساس كان بدلا من القواعد التي تسمح بها اللعبة الرأسمالية. في هذا النوع من المجتمع، يحق تماما لكل ولاية الاحتفاظ بأي ثروة تعود لها إما عن طريق ما بذلته من جهد في ايجادها أو عن طريق تنميتها بمهارتها أو براعتها أو أن الثروة تعود لها كونها هبة من دون مساعدة الطبيعة. في الفدرالية الحقيقية، ينبغي تبني مبدأ الاشتقاق في تخصيص الموارد.

من ناحية أخرى، سيعاني النظام الفدرالي في نيجيريا إذا أخذت موارد السنة المالية من النفط أو أي مورد آخر على أساس التفضيل المستمر لمصالح أقلية من دون مراعاة مصالح أقلية أخرى ومن ثم زيادة مخاوف الابتعاد عن تبني العدل والإنصاف لخلق توازن في بنية النظام الفدرالي. من الضروري لصانعي القرار السياسي في نيجيريا، العمل على موازنة حالة عدم المساواة المتأصلة في توزيع الإيرادات بين مستهلكي هذه الإيرادات الرئيسيين (الغالبية مناطق غير منتجة للنفط) ومنتجي الإيرادات (مناطق قليلة منتجة للنفط) على المستوى الفدرالي. حيث تساهم الولايات القليلة المنتجة للنفط بمعظم إيرادات الخزينة الإتحادية. هذا الإجراء قد يقلص عدم المساواة الهيكلية في نظام توزيع الإيرادات الفدرالية لكن من ناحية أخرى، يبدو أن النظام

لا يحس بالظروف البيئية والاجتماعية-الاقتصادية في المناطق المنتجة للنفط.

من وجهة النظر العلمية المتعلقة بالتأثيرات البيئية والاجتماعية-الاقتصادية لاستخراج النفط في المناطق النهرية في نيجيريا، يشير انغاي بأنه رغم أن النفط خلق ازدهارا اقتصاديا لكل الدولة، لكنه نتجت عنه مشكلات بيئية واجتماعية-اقتصادية ذلك أن قاطني المناطق الايكولوجية للأراضي النهرية في نيجيريا حيث ينتج النفط يكونون بوضوح أكثر ضحايا الأضرار البيئية والاجتماعية-الاقتصادية الناتجة عن استخراج وانسكاب النفط الذي يجري يوميا في البلاد.

أيضا، نورنا بول كولير من منظمة العمل الدولية بملاحظة تقول بأن ثروة الحلم التي تتمثل بالنفط كانت توزع بشكل غير متساوي. حيث كانت الوضعية الاجتماعية-الاقتصادية للسكان تتقرر بواسطة حصولهم على الأراضي في حين استحوذ استخراج النفط على أجزاء من الأراضي الواسعة التي يعتمد عليها السكان الريفيون. وقد عزز التصدير السريع للنفط فعليا من انخفاض دخل المناطق الريفية؛ ببساطة، كان المرء يتوقع ارتفاعا في دخل هذه المناطق.

في الحقيقة، ليس لدي المرء من خيار سوى الاتفاق مع الناقد الاجتماعي البارز يوسيوفو بالا اسمان الذي يزعم بأن البترو- نايرا (نايرا هي العملة النيجيرية، المترجم) لم يكن ينعم على (المنتجين النيجيريين) بأساسيات الوجود وبدلا من ذلك أصبحت وفرته جزءا من عملية حرمانهم من فوائد ما ينتجونه حيث استمر فقرهم.

الترجمة عن كتاب:

Augustine Ikein et al. Oil, Democracy, and The Promise of True Federalism in Nigeria, Lanham: University of America, 2008 .

ظاهرة طالبان .. أفغانستان ١٩٩٤ - ١٩٩٧

منذ أن اجتذبت طالبان اهتماما دوليا نشر الكثير عن اصلها وتوجهاتها وإمكانياتها. وعبر الكثير من المراقبين عن آرائهم في قوة وضعف طالبان. ولكن لم تنشر دراسة شاملة، حول هذه الظاهرة الجديدة، التي ظهرت بشكل مفاجئ في الأفق الأفغاني.

يعرض هذا الكتاب تقييما شاملا لأصل حركة طالبان وأسباب نجاحها وإخفاقاتها وتأثير التقسيم الإثني على مستقبل أفغانستان والنتائج غير المباشرة للتوجهات المتطرفة لطالبان على الدول المجاورة. وقد اختار الكاتب مصادرا أولية لتعطي قدرا كبيرا من الأصالة والموثوقية لكتابه هذا. إضافة لذلك فقد عمل المؤلف مديرا لمعهد الدراسات الاستراتيجية في إسلام أباد، إلى جانب كونه محرر نشرة شهرية تسمى (تقرير أفغانستان). وكانت له صلات مع عدد من القادة الأفغان الذين انخرطوا في الجهاد ضد القوات السوفيتية. وقد أجرى مقابلات مع كل القادة الأفغان المهمين، وسافر إلى موسكو وطهران للتحقق من مصالحهما الطويلة الأجل في أفغانستان.

تقول النظرية الواسعة التداول إن قيادة حركة طالبان انبثقت من وسط اللاجئين الشباب الساخطين من الأفغان الذين درسوا في المدارس الدينية في باكستان، رغم أن باكستان تنفي ذلك لكن هناك أدلة تؤكده. وكان هؤلاء يتلقون الدعم من عناصر في باكستان، ويتم إعدادهم للجهاد ضد أولئك الذين لا يلتزمون بالشريعة الإسلامية من وجهة نظرهم . وقد كتب الكثير من المقالات حول ما سمي (بالتسليح السري) لطالبان.

هناك جملة من الأسباب المباشرة ساعدت على صعود حركة طالبان

السريع، منها: أن المواطن الأفغاني في ١٩٩٢ كان قد تعب من الحرب الأهلية التي استمرت ثلاث سنوات حيث قتل حوالي ٥٠,٠٠٠ مواطن في النزاع بين حكمت يار ورباني. وفقد المواطنون الثقة في القادة الذين حطموا التحالفات بين ليلة وضحاها. وزادت المرارة عندما لم يروا نهاية للقتل والدمار، الذي يرتكب في بلدهم، إضافة إلى الأمراض والمجاعة التي تفتك في المواطن العادي.

ومع مرور الوقت، أخذت شعبية المجاهدين الأفغان بالهبوط، ليس فقط لأنهم لم يتمكنوا من تحقيق السلام لبلدهم الذي دمرته الحرب، بل الأسوأ من ذلك هو أن الكثير منهم أنغمس في نشاطات غير اجتماعية، حيث تحول البعض إلى قطاع طرق وأخذت الضرائب المجحفة تفرض على المواطنين الذين يمرون في المناطق التي يسيطر عليها المقاتلون . فهناك مثلا ٧١ نقطة سيطرة بين شامان وهيرات. وأحد أسباب ذلك، إضافة إلى الجانب الشخصي، هو أن المقاتلين كانوا لفترة طويلة لا يستلمون رواتبهم من قادتهم، الذين جندوهم في البداية. لذلك مارس الكثير منهم السلب والنهب وتهريب المخدرات. وقد تأثرت منطقة قندهار أكثر من غيرها نتيجة ضعف الأمن وفقدان القانون وجرت حوادث التعرض للنساء واغتصابهن، وأثار هذا شعور بالمرارة وسط طلبة ومدرسي المدارس الدينية.

وكان سوء الإدارة يشاهد في كل مكان من البلاد، وكانت قيادة المجاهدين إما غير راغبة أو عاجزة عن كبح الفوضى الحكومية. وسادت ظروف الاضطراب في البلاد عدا ست محافظات شمالية كانت تحكم من قبل الجنرال الأوزبكي عبد الرشيد دستم . وكان هناك انهيار اقتصادي، وقد سيطر لوردات الحرب وشيوخ القبائل على البلاد. وكان المواطن العادي ينتظر من ينقذه من هذه الظروف المزرية. لذلك لم يكن الأمر يحتاج

إلى جهد كبير من قبل طالبان للحصول على الدعم من قبل المواطنين لإنهاء الحرب الداخلية والفوضى التي سادت البلاد.

وكان الطلبة الذين كونوا حركة طالبان قد تتلمذوا في المدارس الدينية على يد ملالي شبه متعلمين غرسوا التعصب الديني في أذهانهم . واعتقدوا بأنه لا يوجد أحد من الزعماء الأفغان صادق فيما يخص تأسيس دولة إسلامية حقيقية في أفغانستان.

ينظر الأفغان تقليديا إلى الزعيم القبلي أو الرمز الديني على أنه قادر على حل مشاكلهم، وعندما يأتي أحد في المقدمة لقيادتهم وإخراجهم من الفوضى التي هم فيها يتبعونه بدون تردد. وهذا واضح من كيف أن الملا عمر ذهب إلى أحد المساجد في قريته في عام ١٩٩٤ وتعاون معه في البداية عدد قليل من الطلبة وكيف زودهم قائد مجاهدي الحزب الإسلامي بالسلاح والعربات وهكذا بدأت حركة طالبان.

ينتمي معظم طالبان إلى البشتون، الذين يكونون ٤٣ ٪ من مجموع السكان (تدعي طالبان بأن البشتون أكثر من ٥٠ ٪). أما المجموعة الإثنية الثانية فهم الطاجيك، الذين يكونون ٢٤ ٪، إضافة إلى مجموعات إثنية أخرى. ويدعي البشتون بأنهم الأفغان الحقيقيون. وهكذا يمكن أن تتوقع طالبان دعما من القسم الأكبر من السكان اعتمادا على العنصر الإثني واللغوي خصوصا وأن البشتون هم العنصر المسيطر في الأقاليم الجنوبية الشرقية من أفغانستان والتي انطلقت منها طالبان في البداية.

تدعي طالبان أن هدفها هو إقامة حكومة إسلامية في أفغانستان طبقا للشريعة الإسلامية المفسرة من قبلهم وبالاستناد إلى المذهب الحنفي السني وإتباع مبدأ الشورى وتسليم شؤون الدولة بيد أمير المؤمنين. أقوال وأفعال طالبان في الأراضي التي سيطروا عليها تضعهم في صنف

المتطرفين؛ فقد منعوا تعليم البنات وعمل النساء واشترطوا على النساء إن غادرن منازلهن ارتداء الحجاب من الرأس إلى القدم، وأن يرافقهن أحد أقاربهن من الرجال. وقد مُنع سائقو السيارات من نقل النساء كراكبات ما لم يكن مرتديات الحجاب الكامل.

وقد أجبر الأطباء على قطع أيدي وأقدام اللصوص، وكان يتم تنفيذ العقاب في خلال ساعات. وأغلقت دور السينما وحولت بناياتها إلى مساجد. وحرم التقاط الصور أو رسم البورتريه و البوستر. وحطمت طالبان تمثال بوذا ذا الشهرة العالمية الذي يرتفع ٦٠ مترا والذي نحت من الحجر في القرن الخامس قبل الميلاد. وحطمت محلات الفيدو ليس في أفغانستان فقط وإنما حتى في مناطق في باكستان تغير عليها طالبان، وأجبرت تلك المحلات على غلق أبوابها. وحرم التلفزيون والموسيقى والغناء وتم تحويل راديو كابل إلى صوت الشريعة. وحرمت كرة القدم على أنها ممارسة غير إسلامية. وأصبح ينظر إلى لعبة الشطرنج بأنها باطلة. ومنعت تربية الحمام والحيوانات الأليفة الأخرى وقتلت الطيور. وكان من يضبط وهو يمتهن هذه الحرف يسجن . ومنع الاحتفال بالسنة الميلادية وعيد نوروز. وطلب من الرجال إطالة لحاهم على شاكلة طالبان ومن يخالف ذلك يعاقب. وقد تم طرد الآلاف من المواطنين من أعمالهم لعدم إطالة لحاهم. وأصبح ارتداء العمامة بالنسبة للرجال إجباريا خارج المنزل. وطلب من أقارب الضحايا إعدام القاتل وأعطي للمرأة الحق بقتل قاتل زوجها بحضور شهود عيان.

ويكمن نجاح طالبان بتمكنهم من نزع سلاح مختلف المليشيات والمحافظة على القانون والنظام. وعدم انغماس أي شخص من طالبان في السلب والنهب أو احتلال المنازل بالقوة وابتعادهم عن المنافع الشخصية. وأسلوب حياتهم الذي تميز بالبساطة الشديدة وعدم مطالبة الطلبة

بالرواتب وإنجاز واجباتهم المكلفين بها بدون مقابل. هذه الأمور كانت محل تقدير السكان في البداية.

أما نقاط ضعفهم فتمثلت في قلة خبرتهم العسكرية، حيث أن غالبيتهم مقاتلون شبه مدربين. واستمرار النزاع والقتال في أفغانستان وعدم وجود بادرة في الأفق لنهايته جعل الشعب تدريجيا يبدي عدم رضاه تجاه طالبان. واندلاع الانتفاضات في الأقاليم الأخرى التي تقع خارج سيطرة طالبان. والتنفيذ الصارم وغير الواعي للشريعة الإسلامية لم يكن مقبولا من قبل أكثر الأفغان ذوي التفكير الليبرالي، خصوصا من قبل النساء المتعلمات في كابل اللاتي لم يردن لبلدهن أن يحكم من قبل ثيوقراطية من رجال الدين والملالي. وكان غلق مدارس البنات ومنع النساء من العمل أو حتى إنجاز قضايا منزلية بعيدا عن منازلهن موضع انتقاد. وكان رفض طالبان وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان الذي أعلنه رباني محل عدم رضى سكان كابل الذين واجهوا ظروف المجاعة. وبما أن الغالبية الواسعة من طالبان سنّة فقد سعوا لاحتواء مطالب الشيعة (١٤٪ من السكان) الذين أرادوا حصة أكبر في الحكومة من السابق. كذلك سعي طالبان لاحتواء مصالح جميع الجماعات والأحزاب الإسلامية السياسة الأخرى. وادعاؤهم بأنهم الحزب الوحيد القادر على إقامة حكومة إسلامية حقيقية ومن ثم محاولتهم السيطرة على كامل أفغانستان وإدارتها بأنفسهم لم يكن كل ذلك موضع قبول هذه الجماعات والأحزاب ولم يؤد إلى إقامة سلام دائم في البلد. إضافة لذلك فإن قتل الرئيس السابق نجيب الله وأخيه، والتمثيل بجثثهم، جعل الجنرال عبد الرشيد دستم يقف ضدهم. ثم أن سياساتهم تجاه تهريب المخدرات وإيواء الإرهابيين لم تكن تتماشى مع قوانين الشريعة التي تبنوها.

هناك مجموعة من الاستنتاجات منها أن السلام الدائم في أفغانستان لا يمكن فرضه بالحل العسكري. ومن الأفضل العمل من خلال الأمم المتحدة بدل التورط المباشر في تشكيل حكومة عريضة. وعلى باكستان أن تنتهج سياسة دعم وحدة أراضي أفغانستان وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ويجب أن تقيم علاقاتها مع جارتها الغربية على أساس احترام استقلالها بدون النظر إلى من هو في السلطة سواء كان حزبا سياسيا أو مجموعة إثنية. وعليها أن لا تفكر فقط في مصالحها وتهمل مصالح دول المنطقة الأخرى.

العنوان الأصلي للكتاب:

Kamal Matinuddin, The Taliban Phenomenon: Afghanistan, 1994-1997, Oxford University Press: 1999.

نشر في مجلة "النهج" العدد ٣٥، صيف ٢٠٠٣، كعرض كتاب وتم تعديله حيث حذفت منه المادة العائدة للمترجم.

السياسة الأوروبية في تحول

جرى تحديث المؤسسات السياسية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية حيث تحولت السلطة من البرلمان إلى المؤسسات التنفيذية. على افتراض أن ذلك يساهم في سرعة وتماسك صناعة القرار السياسي. وقد صممت البرلمانات لتمثل مختلف المصالح. ونظمت السلطة التنفيذية لتعمل بشكل حاسم من أجل تنفيذ القرارات بفعالية. وكان هناك تحول في قوة صنع القرار داخل السلطة التنفيذية. حيث أصبح رؤوساء الوزارات والموظفون التابعون لهم يمارسون سلطة أكبر. ومن ناحية أخرى وبسبب زيادة تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية الكبيرة زاد تأثير وزراء الاقتصاد بشكل كبير في الإدارة اليومية للسياسة الحكومية.

لعبت الأحزاب السياسية الدور الرئيس في تنظيم المشاركة السياسية وقبول النموذج الأوروبي الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت قد مرت بعملية تحول في التنظيم ولم تثبت قاعدتها الاجتماعية. وقد تحولت بنيتها وسلوكها من أحزاب مرتبطة تنظيمياً وايدولوجياً بالطبقة العاملة من ناحية وأحزاب مرتبطة تاريخياً بمصالح النخب الاقتصادية من ناحية أخرى. لذلك تنافست من أجل كسب أوسع الناخبين والمؤيدين بما فيهم الخصوم الايدولوجيين لتكوين قاعدة انتخابية عريضة مساندة لها. لذلك اعتبرت نفسها في فترات الانتخابات انها لا تمثل طبقة معينة مثل الطبقة العاملة أو النخبة الاقتصادية وإنما كأحزاب أكثر حداثة تمثل مصالح مختلف الطبقات الاجتماعية.

وفي موضوع النموذج الأوروبي أزمات واختلافات وتحديات، يبحث الكاتب في

التطورات التي مرت بها أوروبا منذ أواخر الستينات من القرن الماضي إلى منتصف السبعينات حيث أن تجدد النزاع السياسي كان قد تجذر في عملية النمو الاقتصادي الذي ولد الكثير من التوترات السياسية التي كانت غير جلية بسبب السيطرة القوية لرأس المال والدولة. مع أن هدف الدولة كان تقوية النمو الاقتصادي بدلاً من تقليل عواقبه الاجتماعية الضارة. اضافة إلى قضايا أخرى مثل التلوث وقطع الغابات وتصاعد المعارضة الراديكالية وسط الكثير من طلاب الجامعات ضد العمليات العسكرية الأمريكية في فيتنام. وشملت هذه الفترة اضافة إلى نشاط المنظمات النسوية اضرابات وسط الشباب مثل ما حدث في إيطاليا والسويد وكان أهمها ما حدث في فرنسا في أيار|مايو ١٩٦٨ حيث نظم حوالي نصف عدد العمال والطلاب والمهنيين والموظفين الفرنسيين أكبر إضراب عام في التاريخ.

وكان بطء نمو اقتصاديات دول أوروبا الغربية قد عزز أزمة ما بعد الحرب. حيث عانت من تراجع المنافسة العالمية. والنتيجة كانت معدلات عالية للبطالة والتضخم وبطء نمو الإنتاج وزيادة طفيفة في مستويات المعيشة. وهذا يعني أن السنوات الذهبية لما بعد الحرب قد انتهت.

من أواسط السبعينات إلى أواسط الثمانينات تعزز الاحتجاج السياسي مع الأداء الضعيف للاقتصاد الذي بدأ في أواخر الستينات. وقد حدثت تجربة سياسية قصيرة امتدت إلى أواسط الثمانينات عندما دعت حكومات اليمين واليسار التي انتخبت في كثير من دول أوروبا الغربية إلى انطلاقة جديدة. بداية الزخم السياسي أخذ يتجه نحو اليسار. فمثلاً أنظمة أوروبا الشمالية ابتكرت آلية تمكن العمال من المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يخص التغيير التكنولوجي والصحة المهنية والسلامة. وفي فرنسا قامت الحكومة الاشتراكية التي انتخبت برئاسة الرئيس ميتران في عام ١٩٨١ بتوسيع القطاعات الصناعية والمالية المؤممة بشكل أساسي. لكن تغير الزخم

السياسي باتجاه اليمين نتيجة إكراهات الاقتصاد العالمي ومعارضة القوى المحافظة المحلية الهادفة لإيقاف الاصلاحات الراديكالية. ولم تكن هناك حكومة أوروبية غربية ناجحة بدرجة كبيرة في استقطاب الدعم السياسي المتحرك أو تعزيز أداء اقتصادي ناجح. وقد فشل اليسار في تطوير بداية جديدة خصوصاً عندما يقاس الأمر بالفرصة التي توفرت له عقب انتخاب الأنظمة الإصلاحية الاشتراكية في فرنسا وإسبانيا واليونان.

كانت الثمانينات فرصة الهجوم المضاد للمحافظين. فمثلاً في بريطانيا شنت حكومة المحافظين برئاسة تاتشر هجوماً كبيراً ناجحاً على قوة الإتحادات العمالية وخصخصت كلا من تسهيلات السكن العام والشركات الصناعية المؤممة. وبدرجة مساوية في الأهمية تبنت تغيرات مهمة في الثقافة السياسية البريطانية وعززت دعم المبادرة على حساب الجماعية. كذلك تحالف اليمين ووعد بتخفيضات ضريبية فيما إذا أنتخب في كل من الدنمارك والنرويج وفي دول أخرى حيث في الغالب حل محل الأحزاب الاشتركية الديمقراطية الحاكمة.

فقدان الثقة وعدم الاستقرار والتراجع العام الذي سيطر على أوروبا الغربية في أوائل الثمانينات كان قد أطلق عليه مصطلح لاذع "التصلب الأوروبي" الذي أخذ يسمع عبر الوقت. فقد فقدت أوروبا اتجاهها الذي أعقب فترة طويلة من النمو وإعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب وبات لا أحد يعرف متى يتوقف هذا الاتجاه. ومنذ اواخر الثمانينات والتسعينات كانت هناك عملية لإحياء أوروبا وسط قضايا جديدة ومشاكل وتحديات.

ومنذ التسعينات إلى القرن الواحد والعشرين انبثق نموذج أوروبي جديد. في الثمانينات وفي بعض أوقاتها اختفت الحيوية من النموذج الأوروبي التي كان مصدرها الاقتصاديات المختلطة التي تبنتها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية لفترة ما بعد الحرب والنماذج السياسية الوطنية. رغم بقاء

مكونات مهمة من النموذج الأوروبي القديم مثل قطاع الدولة للرعاية الاجتماعية الذي بقى أوسع كثيراً مقارنة بنظيره في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد انبثق منذ التسعينات نموذج جديد للسياسة نتج عن تجديد عملية الاندماج الأوروبي وتبني سياسة عملية جديدة واضحة المعالم. وتتميز الفترة الحالية بإعادة تقوية وتوسيع الاتحاد الأوروبي وبتكثيف العولمة الاقتصادية ومواجهة التهديد الدائم للإرهاب والتعامل مع الولايات المتحدة التي في الغالب كما في فترة التحضير للحرب ضد العراق أو في النزاعات التجارية المستمرة في منظمة التجارة العالمية تصطدم مع حلفائها الأوروبيين. النتيجة أن أوروبا تعيش الآن مرحلة حاسمة من التطور السياسي والوئام التاريخي.

الطريق الثالث

حالياً تبدو هناك حركة ضد المبادئ الوسطية وتوازن قوى العام والخاص لفترة ما بعد الحرب وضد دولة الرفاه الاجتماعي. وهناك اتفاق عام على تخفيض الضرائب وتقليل تدخل الدولة في الاقتصاد والاعتماد أكثر على قوى السوق لتشكيل الحاصل الاجتماعي-الاقتصادي أي الاتجاه بشكل أوسع نحو ما يسمى بالليبرالية الجديدة. رغم بقاء الكثير من آليات قيادة الدولة وبرامج الرفاه الاجتماعي لفترة ما بعد الحرب. لكن زخم توسيع الجانب السياسي للسوق جاري العمل به وكذلك خفض نفقات دولة الرفاه الاجتماعي وتنشيط قوى السوق الخاصة.

هذا التحول نحو الليبرالية الجديدة لم يستوعب الاهتمامات السياسية الأخرى. حيث الكثير من هذه الاهتمامات بدأت تقوض اتفاق ما بعد الحرب في أواخر الستينات وهذه تشمل القضايا البيئية ونوعية الحياة والمطالبة

بالحكم الذاتي والمعارضة لتدخل البيروقراطية العامة والخاصة حيث استمرت هذه تشعل التحركات الاجتماعية والاقتصادية. الأحزاب اليمينية من جانبها تكون في الغالب أقل استجابة لمثل هذه القضايا الجديدة مقارنة بأحزاب يسار الوسط التي تستجيب بفعالية ضمن أجندتها السياسية. في الحقيقة أصبح وبشكل متزايد من الصعب تحديد اليسار واليمين فيما يخص التأييد التقليدي لآليات السوق أو التأييد التقليدي لشروط الدولة.
من اجل تجاوز ذلك انبثق توجه سياسي جديد في أوروبا من السياسيين والأحزاب من وسط -اليسار تقوده بريطانيا بشخص رئيس الوزاء السابق توني بلير مع ألمانيا بشخص المستشار السابق جيرهارد شرودر كحليف قوي وقد حاول الاثنان السير "خلف اليسار واليمين" . هذا الطريق الثالث حاول تجاوز التوزيع السياسي الذي أعتبر غير ملائم لعصر المنافسة العالمية المكثفة وحاول التأليف بين أفضل المطالب التقليدية لليسار واليمين مثل العدالة الاجتماعية التي تتبناها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والاعتماد على الديناميكية الاقتصادية التي يتبناها اليمين. ويقول رالف داهريندوف: في الحقيقة إن النقاش الدائر حول الطريق الثالث أصبح الملمح الوحيد للاتجاهات الجديدة في السياسة الأوروبية في موقفها الملتبس من الاتجاهات والأفكار.
بالتأكيد إن انبثاق التوجه السياسي الجديد الذي يتحدى بشكل مهم وبعيد بنية النموذج الأوروبي القديم لا يعني اجتثاث هذا النموذج بالكامل. فقد بقيت الحدود الطبقية والمهنية مهمة من الناحية السياسية. ورغم تراجع النقاشات التي طال عليها الزمن بين الاشتراكيين والمحافظين لكن هذا لا يعني نهاية للايدولوجيات السياسية. وظهرت قوى ومجموعات وأحزاب جديدة تحدت النظام المستقر واكتسبت أهمية متزايدة مثل الحركات البيئية وتعبيرها السياسي حيث بات الخضر الآن يمثلون بقوة في البرلمان الأوروبي.

إضافة إلى ظهور قوى مناهضة المهاجرين في كل بلد. لذلك رغم أن الطريق الثالث يمكن أن لا يكون الهدف الوحيد في السياسة الأوروبية إلا أنه سيظل يشكل ظلاً على أوروبا لفترة طويلة.

نفس القوى التي قادت التغيير السياسي الداخلي في الثمانينات أيضاً دفعت القادة السياسيين والمتنفذين البارزين في إدارة الأعمال ليضعوا خططهم لتقوية الإتحاد الأوروبي. عندها لخص الرئيس الفرنسي ميتران الموقف بالقول على مضض عام ١٩٨٣ بأن فرنسا لا تستطيع إنجاز تنشيط الاقتصاد الداخلى بالاعتماد على نفسها لذلك قرر العمل بشكل مشترك مع المستشار الألماني هلموت كول في جهد مشترك لإنعاش اقتصاديات فرنسا وألمانيا المريضة من خلال زيادة التعاون الاقتصادي الأوروبي. وهكذا أنقذ قادة الدولتين الرئيسيتين مع قادة مديري الأعمال البارزين والموظفين في المجموعة الأوروبية هذه المجموعة من الركود الاقتصادي. وعندما أقرت اتفاقية ماسترخت حول الإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣ بدأ عصر جديد في سياسة أوروبا الغربية. هذه الاتفاقية عمقت الاندماج الاقتصادي والتنسيق في العلاقات الخارجية وسياسة الدفاع والتوجه لطلبات توسيع الديمقراطية الداخلية. وشملت التغييرات المؤسساتية المنظمة في إطار الإتحاد الأوروبي منذ أوائل التسعينات إجراءات معينة لتوسيع مدى التنظيم مثل السماح بحرية حركة السلع ورأس المال والتكنولوجيا والعمل. وكان تأسيس البنك الأوروبي المركزي وانطلاق عملة اليورو عام ١٩٩٩ التي استبدلت العملة الوطنية في اثنتي عشرة دولة من مجموع خمس عشرة دولة المكونة للإتحاد الأوروبي قبل توسيعه نحو الشرق. وتوسيع الإتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ والاتفاق المؤقت حول الدستور الأوروبي في ذات العام كل هذه الخطوات شكلت معالم بارزة في نهضة الإتحاد في العقدين الماضيين.

النتيجة، ليس واضحاً ما ستكون عليه حصيلة هذا التحول الهام في السياسة

الأوروبية مستقبلاً. علاوة على ذلك تنتظر الإتحاد الأوروبي قضايا أكبر: تراجع معين في العمليات السياسية الوطنية والاقتصادية ومستقبل الدولة الوطنية في أوروبا والعلاقة بين غرب وشرق القارة وهوية الأوروبيين واندماج أوروبا في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي. مهما يكن مستقبل الإتحاد والقضايا الأكبر التي ستواجهه فمن الواضح تماماً بأن التحول الحالي في السياسة الأوروبية يعكس شكل أو نظام حكم يتخطى الحدود القومية.

عنوان الكتاب: مارك كريغر وآخرون، السياسة الأوروبية في تحول، بوسطن: جارلس هارتفورد، ٢٠٠٦.

نشر كعرض كتاب في موقع الحوار المتمدن، العدد ٢٢٥١ في ١٤ نيسان| أبريل ٢٠٠٨، وتم تعديله حيث حذفت منه المادة العائدة للمترجم.

القوة السياسية لوسائل الإعلام الاجتماعية:
التكنولوجيا، مجال النشاط العام والتغيير السياسي

د. كلاي شيركي*

في ١٧ كانون الثاني|يناير ٢٠٠١ خلال محاولة إقالة الرئيس الفلبيني جوزيف استرادا، من منصبه صوت الموالون له في الكونغرس الفلبيني ضد عرض الأدلة الرئيسية التي تدينه. وفي أقل من ساعتين على إعلان هذا القرار، تجمع آلاف الفلبينيين في ابيفانيو دو لوس سانتوس مكان تقاطع الطرق الرئيسية في مدينة مانيلا وقد أغضبهم بأن رئيسهم المتهم بالفساد يمكن أن ينجو من التهمة. وكان المحتجون قد نظموا أنفسهم، جزئيا، بواسطة الرسائل النصية. وقد تضخم الحشد بسرعة وفي أيام قليلة وصل إلى أكثر من مليون شخص سدوا الطرق في وسط مانيلا.

إمكانية الجمهور على تنسيق مثل هذا الحملة الضخمة والسريعة- حوالي سبعة ملايين نص رسالة أرسلت في ذلك الأسبوع- أنذرت مشرّعي البلد بأن عليهم عكس المسار والسماح بتقديم الأدلة. ونتيجة ذلك تحدد مصير استرادا وفي ٢٠ كانون الثاني|يناير خرج من السلطة. هذا الحدث مثل وللمرة الأولى مدى مساهمة وسائل الإعلام الاجتماعية في الإطاحة بزعيم وطني من منصبه. وقد اتهم استرادا بنفسه جيل الرسائل النصية بأنه هو الذي أسقطه.

منذ انتشار الانترنت في أوائل التسعينات، نمت شبكات السكان المرتبطة به في العالم من ملايين قليلة إلى المليارات. وخلال نفس الفترة، أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية حقيقة من حقائق الحياة بالنسبة للمجتمع المدني على مستوى العالم، والتي تشمل العديد من الأطراف الفاعلة- المواطنين العاديين،

الناشطين، المنظمات غير الحكومية، شركات الاتصالات، منتجي برامج الكمبيوتر، والحكومات. وهذه المسألة تثير سؤالا يطرح نفسه على الحكومة الأمريكية: كيف يؤثر انتشار وسائل الإعلام الاجتماعية على مصالح الولايات المتحدة، وكيف ينبغي أن تكون استجابة السياسة الأمريكية تجاه ذلك؟

كلما تصبح الاتصالات أكثف وأكثر تعقيدا، وينخرط فيها المزيد من المشاركين، تحقق شبكات السكان تقدما أكبر للوصول إلى المعلومات، وفرصا أكثر للمشاركة في الخطاب العام، ومن ثم تتعزز إمكانية الاضطلاع بالعمل الجماعي في الساحة السياسية، كما أظهرت الاحتجاجات في مانيلا، فإن زيادة الحريات هذه يمكن أن تساعد وبحرية تامة على تنسيق توجه الرأي العام للمطالبة بالتغيير.

إستراتيجية الفلبين هذه تم تبنيها عدة مرات منذ ذلك الوقت. في بعض الحالات، نجح المحتجون في نهاية المطاف، كما في إسبانيا في عام ٢٠٠٤، عندما جرى تنظيم التظاهرات بواسطة الرسائل النصية وقادت بسرعة إلى الإطاحة برئيس الوزراء الإسباني جوس ماريا ازنار، الذي اتهم بشكل غير دقيق إدارة مرور مدريد حول تفجيرات الانفصاليين الباسك. وفقد الحزب الشيوعي السلطة في مولدافيا عام ٢٠٠٩ عندما جرى تنسيق احتجاجات ضخمة جزئيا عبر الرسائل النصية، من خلال الفيسبوك وتويتر والتي اندلعت بعد الانتخابات المزورة بشكل واضح. وعلى مستوى العالم واجهت الكنيسة الكاثوليكية دعاوى قانونية حول إيوائها الأطفال المغتصبين، تلك العملية التي بدأت عندما كشفت صحيفة بوسطن غلوب عام ٢٠٠٢ خبر الاعتداء الجنسي على الأطفال في الكنيسة ونشر في الانترنت والذي تعرض إلى فيروس في غضون ساعات.

على أي حال، هناك العديد من الأمثلة لناشطين قد فشلت، كما جرى في بيلاروسيا في آذار| مارس ٢٠٠٦، عندما نُظمت احتجاجات الشوارع (جزئيا

من خلال الايميل) ضد الرئيس الكسندر لوكاشنكو لاتهامه بمزاعم تزوير الانتخابات بشكل ضخم، لكن بعد ذلك تعثرت القضية وترك لوكاشنكو في منصبه وبات أكثر تصميما من أي وقت مضى للسيطرة على وسائل الإعلام الاجتماعية. وفي انتفاضة الحركة الخضراء في إيران، خلال حزيران| يونيو ٢٠٠٩ استخدم الناشطون كل وسائل التكنولوجيا الممكنة من أجل تنسيق الاحتجاجات على الخطأ الذي حدث في عد أصوات الانتخابات لصالح مير حسين موسوي لكن في النهاية تم اللجوء إلى حملة عنيفة ضدهم. كذلك كانت انتفاضة أصحاب القمصان الحمر في تايلاند عام ٢٠١٠ بشكل مماثل لكن بطريقة سريعة حيث استخدم المحتجون وسائل الإعلام الاجتماعية بمهارة واحتلوا وسط مدينة بانكوك حتى فرقتهم قوات الحكومة وقتلت العشرات منهم.

استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية-الرسائل النصية، الايميل، الصور، الشبكات الاجتماعية، وغيرها- لا تملك نتيجة محتومة واحدة. لذلك، فإن محاولات اختصار تأثيراتها على الميدان السياسي كثيرا ما تنتهي بها إلى حالة تشبه المبارزة بالحكايات. وإذا أخذ بعين الاعتبار فشل المحتجين في بيلاروسيا في الإطاحة بلوكاشنكو كنموذج، فسوف تعتبر تجربة مولدافيا كمثال منعزل والعكس بالعكس. إن العمل التجريبي المتعلق بالموضوع الذي يهدف لاستخلاص تعميمات من الصعب أن يأتي بنتائج، وذلك جزئيا بسبب أن هذه الوسائل جديدة إلى حد بعيد وجزئيا بسبب أن الأمثلة المتعلقة بها نادرة جدا.×× يتمثل التوصيف الأسلم للمحاولات الأخيرة في الإجابة على السؤال المتمثل بـ هل تعزز الوسائل الرقمية الديمقراطية؟ (مثل محاولات جاكوب غروشك وفيليب هوارد) بجواب يقول أن هذه الوسائل من المرجح أن لا تأتي ثمارها في المدى القريب ويمكن أن تساعد في المدى البعيد- وهي تمتلك: تأثيرات أكثر دراماتيكية في الدول التي يستطيع فيها مجال النشاط العام أن يحد بالفعل من الإجراءات الحكومية.

بالرغم من هذا السجل المختلط، أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية تملك أدوات للتنسيق تُستخدم تقريبا من قبل كل الحركات السياسية في العالم، تماما كما بالنسبة لمعظم الدول ذات الحكومات الاستبدادية حيث مع زيادة أعداد الدول المتحولة إلى الديمقراطية تحاول هذه الحكومات الحد من الوصول إلى هذه الوسائل. وكاستجابة لذلك، ألزمت الولايات المتحدة نفسها "بحرية الانترنت" كهدف سياسي محدد. إن النقاش الدائر حول حقوق الناس باستخدام الانترنت بحرية يمثل سياسة مناسبة للولايات المتحدة، بسبب إنه يتفق مع هدف استراتيجي يتمثل في تقوية المجتمع المدني على مستوى العالم وكذلك بسبب أنه يمثل صدى للمبادئ الأمريكية المتعلقة بحرية التعبير. لكن محاولات دعم فكرة حرية الانترنت كأهداف قريبة المدى- خصوصا تلك المحاولات التي تكرس لبلد معين أو تلك التي تتجه لمساعدة مجموعات منشقة معينة أو التي تشجع على تغيير النظام - من المحتمل أن تكون غير فعالة في المتوسط.

رغم إن قصة الإطاحة باسترادا والحوادث الأخرى المشابهة لها قادت الملاحظين للتركيز على قوة التظاهرات للإطاحة بالحكومات، فإن القوة الكامنة في وسائل الإعلام الاجتماعية تتمثل بشكل رئيسي في دعمها للمجتمع المدني ونشاطات المجال العام- التغيير يقاس بالسنوات والعقود بدلا من الأسابيع والأشهر. لذلك ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تصون حرية الانترنت كهدف وأن تنتهج طريقة مبدئية ومحايدة في التعامل مع الأنظمة، وأن لا تستخدم الانترنت كوسيلة للتأثير المباشر في توجهات الأهداف السياسية في كل بلد. وينبغي بالمثل أن تفترض بأن التقدم سيكون تدريجيا، ومما لا يثير الدهشة، سيكون بدوره أبطأ في معظم الأنظمة الاستبدادية.

مخاطر حرية الانترنت

في كانون الثاني|يناير ٢٠١٠، لخصت كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية كيفية تعزيز الولايات المتحدة لحرية الانترنت في الخارج. وقد أكدت على أنواع عديدة من الحريات، تشمل حرية الوصول إلى المعلومات(مثل أمكانية استخدام ويكيبيديا وغوغل في إيران)، وحرية المواطنين العاديين لإنتاج وسائل إعلام عامة خاصة بهم (مثل حقوق النشطاء البورميين)، وحرية المواطنين للتحدث مع بعضهم البعض (مثل قدرة الجمهور الصيني على استخدام الرسائل الفورية بدون تدخل).

وابرز الأمور، هو إعلان كلينتون تقديم تمويل لتطوير وسائل مخصصة لإعادة فتح مواقع الانترنت في الدول التي تقيد الوصول إليها. هذه الطريقة الفعالة تجاه حرية الانترنت تركز على منع الدول من مراقبة مواقع الانترنت الخارجية مثل غوغل، يوتيوب، أو تلك العائدة إلى صحيفة نيويورك تايمز. لكنها تركز بشكل ثانوي فقط على حرية المواطنين باستخدام الانترنت في الخطاب العام وتركز بدرجة أقل من كل ذلك، على الاستخدام الخاص والاجتماعي لوسائل الإعلام الرقمية. وطبقا لهذه الرؤية، فإن واشنطن يمكن وينبغي أن تتخذ إجراءات سريعة ومباشرة ضد الرقابة على الانترنت التي تمارسها الأنظمة الاستبدادية.

هناك مبالغة في تقدير قيمة وسائل البث الإعلامي في الوقت نفسه يتم التقليل من قيمة وسائل الإعلام التي تسمح للمواطنين بالتواصل، خصوصا، فيما بينهم. وهناك مبالغة في القيمة التي يحتلها الوصول إلى المعلومات، خصوصا، تلك المتوطنة في الغرب، في حين يتم التقليل من قيمة وسائل التنسيق المحلية. وهناك مبالغة بأهمية الكمبيوتر في حين يجري التقليل من أهمية الوسائل الأبسط، مثل الهواتف المحمولة.

الطريقة الفعالة يمكن أن تكون خطرة أيضا. مثلا، إذا أخذنا بالاعتبار فشل برنامج التحايل على الرقابة المعروف باسم هيستاك، والذي طبقا لمنتجيه كان من المفترض أن يكون استخدمه متكافئا أي يستفيد منه الطرفان المستخدمان له أي يتصف بالندية وعلاقة ذلك بكيفية تنفيذ النظام الإيراني للمراقبة على الانترنت. هذا البرنامج قد تم الثناء عليه على نطاق واسع في واشنطن؛ حتى أن الحكومة الأمريكية منحت البرنامج رخصة التصدير. لكن البرنامج لم يكن قط قد فحص بدقة، وعندما اختبره خبراء الأمن بدا بأنه ليس فقط فشل في هدفه في إخفاء الرسائل عن الحكومات لكن أيضا جعلها، على حد تعبير أحد المحللين، " من الممكن للعدو تحديد المستخدمين على انفراد على وجه التحديد. " بينما بالعكس، واحد من أنجح برامج مكافحة المراقبة، المسمى فري غيت، أي المدخل المجاني تلقى دعما قليلا من الولايات المتحدة، جزئيا، بسبب التأخير الحاصل من الإجراءات البيروقراطية وجزئيا بسبب حذر الحكومة الأمريكية من الإضرار بالعلاقات الأمريكية- الصينية: كان البرنامج في الأصل قد أنتج من قبل فالون غونغ، وهي حركة روحية أطلقت عليها الحكومة الصينية اسم "عبادة الشر". إن تحديات برامج فري غيت وهيستاك قد أظهرت كم هو صعب استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية من اجل تحقيق أهداف سياسة خاصة بكل بلد وعلى المدى القريب.

تفضي وسائل الإعلام الجديدة إلى تعزيز المشاركة ويمكن في الواقع أن تزيد من الحريات كما أوضحت كلينتون، تماما كما تفعل الصحافة، والخدمة البريدية، والتلغراف، وكما فعل الهاتف من قبل. أحدى الشكاوي المتعلقة بفكرة القوة السياسية لوسائل الإعلام الجديدة تتمثل بأن معظم الناس يستخدمون هذه الوسائل ببساطة في التجارة، وفي الحياة الاجتماعية، أو في تسلية الذات، غير أن هذه الميزة تكون مشتركة بين جميع أشكال وسائل

الإعلام. كان أكثر الناس في القرن السادس عشر وبدرجة كبيرة يقرأون الروايات المثيرة أكثر من قراءتهم لـ "الرسائل العلمية الخمس والتسعين" لمارتن لوثر، وكان أكثر الناس وبدرجة كبيرة قبل الثورة الأمريكية يقرأون "تقويم ريتشارد الفقير" أكثر من قراءتهم لعمل لجان الانسجام. لكن مع ذلك ظلت تلك الأعمال السياسية تملك تأثيرا سياسيا هائلا.

تماما كما استفاد لوثر من الطباعة العملية الحديثة للاحتجاج ضد الكنيسة الكاثوليكية، وكما تزامنت مبادئ الثوار الأمريكيين مع استخدام الخدمة البريدية التي صممها بنيامين فرانكلين، في الوقت الحاضر، تستخدم الحركات الاحتجاجية أي وسائل ممكنة لتأطير وجهات نظرها وتنسيق إجراءاتها؛ سيكون من غير الممكن تفسير فقدان الحزب الشيوعي المولدافي للأغلبية البرلمانية بعد انتخابات عام ٢٠٠٩ بدون مناقشة استخدام التلفون النقال ووسائل الانترنت من قبل معارضيه من أجل تنسيق تحركاتهم. إن الحكومات الاستبدادية تعمل على إعاقة الاتصالات بين مواطنيها بسبب خوفها، وبشكل صائب، بأن التنسيق الجيد بين الجماهير سوف يعيق أو يقيد إمكانياتها في المراقبة.

على الرغم من الحقيقية الأساسية- المتمثلة بأن حرية الاتصالات تكون جيدة للحرية السياسية- فإن الصيغة المناسبة لفن التحكم بالانترنت لا تزال تمثل إشكالية. فمن الصعب بالنسبة لأناس غرباء عن بلد معين فهم الأوضاع المحلية للمعارضة فيه. لذلك يجلب الدعم الخارجي مخاطر تشويه سمعة حتى المعارضة السلمية عندما يجري توجيهها من قبل عناصر أجنبية. ويمكن أن يتعرض المنشقون في بلدان معينة لتأثيرات غير مقصودة من وسائل الإعلام الجديدة. إن مطالب الحكومة الأمريكية بحرية الانترنت خارج البلاد يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر، اعتمادا على أهمية علاقاتها مع الدول، مما يقود في النتيجة إلى السخرية من دوافع هذه المطالب.

تتمثل الطريقة الواعدة أكثر للتفكير بأهمية تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية بأن هذه الوسائل يمكن أن تعزز من دور المجتمع المدني ومجال النشاط العام على المدى البعيد: لذلك وطبقا لهذا المفهوم، فإن التغيرات الإيجابية التي تحدث في أسلوب حياة بلد معين تشمل تلك المؤيدة للتغيير في النظام الديمقراطي، تتبع بدلا من أن تسبق، تطور قوي في مجال النشاط العام. وهذا لا يعني بأن الحركات العامة سوف لا تستخدم بنجاح هذه الوسائل لضبط أو حتى إسقاط حكوماتها، بل أن المحاولات الأمريكية لتوجيه مثل هذه الاستخدامات من المرجح أن تضر أكثر مما تنفع. آخذين في ضوء ذلك، أن حرية الانترنت هي عبارة عن مباراة طويلة ويمكن أن نتصور بأن الهدف منها ليس وضع أجندة منفصلة لاستخدامها بل هي تمثل مجرد مدخل هام لمزيد من الحريات السياسية الأساسية.

مسرح الانهيار

أي مناقشة للعمل السياسي في الأنظمة الاستبدادية يجب أن يأخذ في الاعتبار الانهيار المذهل للأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ والانهيار اللاحق للإتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. خلال الحرب الباردة، استثمرت الولايات المتحدة في أنواع مختلفة من وسائل الإعلام، تشمل محطة إذاعة صوت أمريكا، الجناح الأمريكي في موسكو، وتهريب آلات تصوير المستندات إلى الدول الاشتراكية لدعم الصحافة السرية، مع ذلك، وبالرغم من هذا الاهتمام بوسائل الاتصالات، فإن نهاية الحرب الباردة لم تنطلق من انتفاضة مستمعي صوت أمريكا لكنها نتجت من التغيير الاقتصادي. ففي الوقت الذي انخفض فيه سعر النفط ارتفع سعر القمح، حيث يتمثل النموذج السوفيتي في بيع النفط بأسعار مرتفعة وشراء القمح بأسعار رخيصة هذا

النموذج توقف عن العمل. نتيجة لذلك، أضطر الكرملين لتأمين القروض من الغرب، تلك القروض التي من شأنها أن تعرض للخطر تدخل الحكومة العسكري في شؤون الدول غير الروسية. في عام ١٩٨٩، يمكن للمرء أن يناقش، إمكانية المواطنين على التواصل، أخذين بعين الاعتبار دور القوى الاقتصادية الكبرى، ويتضح من المناقشة أن هذا التواصل كان خارج موضوع انهيار هذه الأنظمة.

من الممكن أن يبقى القادة على قيد الحياة أو ينجون حتى عندما يموت الملايين. ستالين فعل ذلك في الثلاثينات، وماو تسي تونغ في الستينات، وكيم يونغ يل فعل ذلك أكثر من مرة في العقدين الأخيرين. لكن كانت هناك اختلافات بين تلك الحالات وثورات ١٩٨٩ فقد واجه قادة ألمانيا الشرقية، وجيكوسلوفاكيا، وبقية الدول مجتمعات مدنية قوية بما فيه الكفاية وقادرة على المقاومة. لذلك نتج عن التظاهرات الأسبوعية في ألمانيا الشرقية، وميثاق الحركة المدنية ٧٧ في جيكوسلوفاكيا، وحركة التضامن في بولونيا ظهور حكومات ذات توجهات ملموسة كانت في الانتظار.

إمكانية هذه المجموعات المعارضة على إنتاج ونشر الأدب والوثائق السياسية، حتى باستخدام آلات تصوير بسيطة، وفرت بديلا منظورا للأنظمة الاشتراكية. وبالنسبة للمجموعات الكبيرة من المواطنين في هذه الدول، فإن الإفلاس السياسي، وأكثر أهمية من ذلك، الإفلاس الاقتصادي للحكومة لم يعد سرا ولكن أصبح حقيقة عامة. وهذا جعل من الصعب وبعد ذلك من المستحيل على الأنظمة أن تأمر جيوشها باتخاذ إجراءات ضد هذه المجموعات الكبيرة.

لذلك، حدث تغيير في توازن القوى بين الدولة والمجتمع المدني أدى إلى انهيار سلمي بدرجة كبيرة للأنظمة الاشتراكية. فقد ضعفت إمكانية الدولة على استخدام العنف، وزادت إمكانية ممارسة العنف بدرجة أقوى من قبل

المجتمع المدني. وعندما أنتصر المجتمع المدني، فإن الكثير من الأشخاص الذين أعربوا عن أفكار معارضة للأنظمة الاشتراكية- مثل تاديوز مازويكي في بولندا وفاسلاف هافل في جيكوسلوفاكيا- أصبحوا القادة السياسيين الجدد لهذه البلدان. إن وسائل الاتصالات خلال الحرب الباردة لم تتسبب بانهيار الحكومات، لكنها ساعدت الناس على أخذ السلطة من الدولة عندما أصبحت في موقف ضعيف.

إن الفكرة القائلة بأن وسائل الإعلام، مثل صوت أمريكا قد لعبت دورا مساندا في التغيير الاجتماعي من خلال تقوية مجال النشاط العام تحاكي فكرة الدور التاريخي الذي لعبته الصحافة المطبوعة. كما ناقش ذلك الفيلسوف الألماني هابيرماس في كتابه الصادر عام ١٩٦٢ بعنوان "تحول بنية مجال النشاط العام"، حيث ذكر بأن الصحافة المكتوبة ساعدت على دمقرطة أوروبا عبر توفير فضاء للنقاش والاتفاق وسط المواطنين العاملين في المجال السياسي، في الغالب، قبل أن تصبح الدولة ديمقراطية بشكل كامل، وانعكست مناقشة هذا الموضوع في أعمال علماء متأخرين، مثل اسا برغس، ايلازبيث يسنستين.

الحرية السياسية يجب أن تكون مترافقة مع مجتمع مدني متعلم بما فيه الكفاية ومترابط بشكل كثيف بما فيه الكفاية لمناقشة القضايا المطروحة للجمهور. ففي دراسة مشهورة تتعلق بالرأي السياسي بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٤٨، لعالمي الاجتماع يلهو كاتز وبول لازارسفيلد اكتشفا بأن وسائل الإعلام العامة لوحدها لا تستطيع تغيير أراء الناس؛ بدل ذلك توجد عملية من مرحلتين. المرحلة الأولى، تتمثل ببث أو نقل الآراء من قبل وسائل الإعلام، وبعد ذلك تأتي المرحلة الثانية حيث يتم ترديد ما بث أو نقل من قبل الأصدقاء، وأفراد الأسرة، والزملاء. في هذه المرحلة الاجتماعية، تتشكل الآراء السياسية. وهذه هي المرحلة التي يمكن

فيها للانترنت، عموما، ووسائل الإعلام الاجتماعية، خصوصا، أن تعمل بشكل مختلف. وكما هو الحال مع الصحافة المطبوعة، ينتشر الانترنت ليس كوسيلة استهلاك إعلامي فقط لكن كوسيلة إنتاج إعلامي أيضا- فهو يسمح للناس على المستوى الخاص والعام بتوضيح ومناقشة صخب الآراء المتعارضة.

تشكل الفكرة القائلة بتطور مجال النشاط العام ببطء، حيث يعتمد الرأي العام على وسائل الإعلام والنقاش جوهر وجهة النظر البيئية (أي التي تأخذ في الاعتبار البيئة الاجتماعية والاقتصادية)* * المتعلقة بحرية الانترنت. على العكس من رأي تعظيم الذات القائل بأن الغرب يمتلك أو يحتفظ بمصدر شفرة الديمقراطية- وإذا جعلها فقط في متناول الجميع، سوف تنهار بقية الدول الاستبدادية - فإن وجهة النظر البيئية هذه تفترض بأن التغيير السياسي سيحدث بدرجة أقل ما لم يتم نشر وتبني الأفكار والآراء في مجال النشاط العام. حيث أن الوصول إلى المعلومات يكون أقل أهمية بكثير، من الناحية السياسية مقارنة بالوصول إلى حالة النقاش. علاوة على ذلك، من المرجح أن ينبثق مجال النشاط العام في المجتمع نتيجة استياء الناس من القضايا الاقتصادية أو يوما بعد اليوم من الحكم أكثر مما يفعل اعتناقهم للمثل السياسية المجردة.

لنأخذ مثلا معاصرا، الحكومة الصينية، حاليا، ستكون في خطر في حالة اضطرارها لتبني معايير ديمقراطية متبناة من قبل أفراد الطبقة الوسطى المنحدرين من الهان وهي المجموعة الاثنية التي تشكل غالبية السكان والتي تطالب بحكومات محلية أقل فسادا وسيكون هذا الخطر أكثر من قضية مطالب مكونات البيوغورس أو التبتيين بالحكم الذاتي. وبشكل مشابه، فإن الحملة التي وقع عليها مليون شخص، لصالح حركة حقوق المرأة الإيرانية التي ركزت على إلغاء القوانين المعادية للمرأة، كانت أكثر نجاحا في التأثير في

سلوك الحكومة الإيرانية مقارنة مع مواجهات حركة الخضر المتزايدة. بالنسبة للملاحظين الذين ينظرون بتفاؤل للتظاهرات العامة، فإنه يتبين من العمل التجريبي والنظري أن الاحتجاجات، عندما تكون فعالة، فهي تمثل نهاية عملية طويلة، وليس بديلا عنها. إن أي التزام حقيقي من قبل الولايات المتحدة لتحسين الحرية السياسية على مستوى العالم ينبغي أن يركز على أن العملية يمكن أن تحدث فقط عندما يكون هناك مجال نشاط عام قوي.

معضلة المحافظين

تتمتع، دائما، المجموعات المنظمة التي تعمل بتنسيق، سواء تلك العاملة في مجال الأعمال التجارية أو المجال الحكومي بميزات أفضل مقارنة مع المجموعات الأخرى غير المنظمة: فهي تتوفر على ميزة الاستفادة من الوقت بطريقة أسهل للاشتراك في العمل الجماعي بسبب امتلاكها طريقة منظمة لتوجيه عمل أعضائها. وتستطيع وسائل الإعلام الاجتماعية أن تعوض عيوب المجموعات غير المنظمة عبر خفض تكاليف التنسيق. فقد استخدمت الحركة الموجهة ضد الرئيس استرادا في الفلبين أسهل وسيلة في إرسال وإعادة توجيه الرسائل النصية لتنظيم مجموعة ضخمة من السكان بدون الحاجة إلى الإجراءات الإدارية المعهودة التي تستغرق وقتا طويلا. النتيجة، إن المجموعات التي تتمتع بمرونة أكبر يمكنها الآن أن تقوم ببعض أنواع العمل المنسق، مثل حركات الاحتجاجات وحملات وسائل الإعلام العامة، والتي كان استخدامها في السابق مقتصرا على المنظمات الرسمية. بالنسبة للحركات السياسية، فإن واحدا من الأشكال الرئيسية للتنسيق هو ما يسميه العسكريون "الوعي المشترك"، المتمثل في توفر الإمكانية لكل عضو في المجموعة، ليس في فهم الوضع الذي هو في متناول اليد فقط، لكن أيضا في فهم

بأن الجميع يشتركون بذلك. وتزيد وسائل الإعلام الاجتماعية من الوعي المشترك عبر الترويج أو نشر الرسائل من خلال الشبكات الاجتماعية. فقد اكتسب المحتجون ضد ازنار في إسبانيا زخما - بسرعة، بالضبط، بسبب نشر ملايين من الناس رسالة لم تكن مرسلة عبر تسلسل التنظيم الهرمي.

الاحتجاجات في الصين ضد الفساد، التي اندلعت بعد الدمار الذي أحدثه زلزال أيار|مايو عام ٢٠٠٨ في سيتشوان هي مثال آخر على مثل هذه الإعلانات المخصصة لقضية معينة والمتزامنة معها. وقد كان المحتجون من الآباء، خصوصا،الأمهات، الذين فقدوا أطفالهم في انهيار المدارس المبنية بشكل رديء، نتيجة التواطؤ بين شركات البناء والحكومة المحلية. وكان الفساد في صناعة الإنشاءات في البلد قبل هذا الزلزال يعد أمرا سريا. ولكن عندما انهارت المدارس، بدأ المواطنون يشاركون في توثيق الأضرار، وفي الاحتجاجات من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية؛ لذلك أصبحت نتائج الفساد الحكومي واضحة للعيان على نطاق واسع، وما عادت أمرا سريا بل باتت حقيقة عامة. في الأصل، سمحت الحكومة الصينية، بالتقارير التي تحدثت عن الاحتجاجات التي أعقبت الزلزال، لكن بشكل مفاجئ ناقضت نفسها في شهر حزيران (يونيو) بخصوص هذه المسألة. وبدأت قوى الأمن باعتقال المحتجين وهددت الصحفيين عندما بدا واضحا لها بأن المحتجين كانوا يطالبون بإصلاح محلي حقيقي وليس مجرد الحصول على تعويضات من الدولة. من وجهة نظر الحكومة، التهديد لم يكن يتمثل بإدراك المواطنين لطبيعة الفساد، حيث من الممكن أن لا تعمل الدولة شيئا لمعالجته في فترة قصيرة. لكن بكين كانت تخشى من التأثيرات المحتملة فيما إذا أصبح هذا الوعي ذات سمة مشتركة: فإنه سيتعين عليها في هذه الحالة إما أن تشرع بالإصلاحات أو تستجيب بطريقة من شأنها أن تزيد أكثر من تنبيه المواطنين لهذه المسألة. ثم أن، انتشار التلفونات المزودة بالكاميرات يجعل من الصعب عليها أن تقدم على

تنفيذ هجوم واسع النطاق بدون أن تكون هناك وثائق تشير إلى ذلك.
هذه الحالة من الوعي المشترك- التي تتضح بنحو متزايد في كل الدول الحديثة- تخلق ما يطلق عليه عادة "معضلة الدكتاتور" إلا إنه يمكن وصفها بدقة أكثر باستخدام عبارة صيغت من قبل منظر وسائل الإعلام برغز وهي: "معضلة المحافظين" وقد سميت بهذه التسمية بسبب انطباقها ليس فقط على المستبدين لكن أيضا على الحكومات الديمقراطية والزعماء الدينيين وقادة الأعمال التجارية. نشأت المعضلة في الأساس من وسائل الإعلام الجديدة التي زادت من إمكانيات الجمهور في الحديث أو التجمع؛ ومع انتشار مثل هذه الوسائل سواء كانت آلات التصوير أو تصفح شبكة الانترنت، وجدت الدولة نفسها مدعوة لمراعاة الحالات التي تتباين فيها وجهة نظرها للأحداث مع وجهة نظر الجمهور في حين اعتادت في السابق على احتكار الحديث في الشأن العام. وتتمثل ردود فعل "معضلة المحافظين" باستخدام الرقابة والترويج أو الدعاية. لكن لا هذه ولا تلك من هذه الوسائل تمثل طريقة فعالة للتحكم كما يفعل الصمت القسري للمواطنين. لذلك، في هذه الحالة، ستراقب الدولة المنتقدين أو تنتج دعاية أو ترويجا كلما احتاجت إلى ذلك. لكن كلا الإجراءين تكاليفهما تكون أكثر من مجرد إسكات المنتقدين. حيث إذا توجهت الحكومة لإغلاق وسائل الوصول إلى الانترنت أو منعت الهواتف المحمولة، فإن النتيجة ستكون عكس ذلك إذ ستخاطر بتزايد تطرف المواطنين المؤيدين للنظام أو تضر بالاقتصاد.
يعود وجود ما يسمى بـ "معضلة المحافظين" ،جزئيا، إلى أن الجانب السياسي والخطاب السياسي لا يستبعد بعضهما البعض. حيث أن الكثير من الفتيات في سن المراهقة في كوريا الجنوبية، اللاتي خرجن في بارك شيونغيشيون في سيئول عام ٢٠٠٨، للاحتجاج ضد استيراد لحوم البقر من الولايات المتحدة كن راديكاليات أثناء مناقشة قضية في موقع شبكة الانترنت تخص مجموعة

بانغ دونغ شين كي، التي تضم فتيان في كوريا الجنوبية. هذه المجموعة لم تكن سياسية، ولم يكن المحتجون من الفاعلين السياسيين النموذجيين. لكنها كانت مجموعة من الناس تتواصل عبر الانترنت، حيث بلغ عددها حوالي ٨٠٠,٠٠٠ عضو فاعل، وتضخم العدد في المرحلة الثانية من النقاش من خلال السماح للأعضاء بتشكيل أراء سياسية من خلال الحوار.

تساهم الثقافة العامة، أيضا، بزيادة حدة تأثير "معضلة المحافظين" من خلال توفير غطاء لاستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية أكثر في المجال السياسي. حيث يكون من السهل على الدولة من الناحية السياسية غلق الوسائل المصممة خصيصا لاستخدام المنشقين، بينما تصبح مراقبة الأدوات ذات الاستخدام الواسع النطاق أكثر صعوبة بدون المخاطرة بتسييس بطريقة أخرى مجموعة كبيرة من الفاعلين السياسيين. إثان زوكرمان من مركز بيركمان للانترنت والمجتمع التابع لجامعة هارفارد أطلق على ذلك "نظرية القطط الجذابة للنشاط الرقمي." حيث هناك أدوات معينة تهدف لهزيمة أو للتغلب على مراقبة الدولة، رغم أن (الخدمات التي تقدمها الوكالات) مثلا يمكن غلقها مع دفع ثمن سياسي قليل جراء ذلك، لكن الأدوات ذات الاستخدام الأوسع والتي يستخدمها قسم أكبر من السكان، يقول إثان، يكون من الصعب غلق الصور المشتركة للقطط الجذابة.

لهذه الأسباب، من المعقول أو الأكثر صوابا أن يتم الاستثمار في مجال وسائل الإعلام الاجتماعية بشكل عام، بدلا من الاستثمار فيها لأغراض سياسية معينة. حيث أن معيار حرية التعبير بطبيعته يكون سياسيا لكنه بعيدا عن أن يكون ذات سمات مشتركة عالميا. وعندما تجعل الولايات المتحدة حرية التعبير هدفا من المرتبة الأولى، فإنها ينبغي أن تتوقع بأن تحقيق هذا الهدف يسير بشكل جيد نسبيا في البلدان الديمقراطية الحليفة، ويتحقق جيدا ولكن بدرجة أقل في البلدان غير الديمقراطية الحليفة، ويتحقق

بدرجة أقل من كل ذلك في جميع البلدان غير الديمقراطية وغير الحليفة. لكن تقريبا كل بلد في العالم يرغب في النمو الاقتصادي. وبما أن الحكومات تعرّض للخطر النمو الاقتصادي في حالة إقدامها على حضر التكنولوجيا، التي يمكن استخدامها في التنسيق السياسي والاقتصادي، إذن ينبغي على الولايات المتحدة أن تعتمد على تقديم المحفزات الاقتصادية للبلدان من أجل السماح بانتشار استخدام وسائل الإعلام. بكلمات أخرى، ينبغي على الولايات المتحدة أن تعمل على تهيئة الظروف التي تزيد من "معضلة المحافظين" من خلال تلمس المصالح الخاصة للدول بدلا من تفضيل الجدل حول الحرية، كوسيلة لتعزيز مجالات النشاط العام في البلدان المختلفة.

* د. كلاي شيركي أستاذ في وسائل الإعلام الجديدة في جامعة نيويورك ومؤلف كتاب "الفائض المعرفي: الإبداع والوفرة في عصر مترابط".

* * من الواضح أن هذه المقالة كُتبت قبل اندلاع الانتفاضات في تونس ومصر وبقية البلدان العربية لذلك لم ترد في المناقشة والاستنتاج. (المترجم)

الترجمة عن مجلة Foreign Affairs, Volume 90, Number, 1, January-February 2011 نشرت في مجلة "الغد" البصرية العدد ٣، السنة ٢٠١١.

فهم ثورات ٢٠١١
ضعف الأنظمة المستبدة في الشرق الأوسط

جاك غولدستون *

تحمل موجة الثورات(١) التي تجتاح الشرق الأوسط تشابها ملحوظا مع الزلازل السياسية التي حدثت في الماضي، مثل ما حدث في أوروبا عام ١٨٤٨. إن ارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع معدلات البطالة اشعلا احتجاجات شعبية امتدت من المغرب إلى عُمان. وكما حدث في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩؛ فإنه نتيجة خيبة الأمل، وانتشار الفساد في ظل أنظمة سياسية لا تستجيب لمطالب الجماهير قادت هذه الأوضاع إلى حدوث انشقاق وسط النخب وسقوط أنظمة قوية في تونس ومصر وربما في ليبيا. لم يكن عاما ١٨٤٨ و١٩٨٩ هما المقياس الدقيق لأحداث الشتاء الماضي. حيث أن ثورات عام ١٨٤٨ سعت لإسقاط الأنظمة الملكية التقليدية، وتلك التي حدثت عام ١٩٨٩ كان هدفها الاطاحة بالحكومات الأشتراكية. في حين تقاتل ثورات عام ٢٠١١ شيئا مختلفا تماما يتمثل بدكتاتوريات "سلطانية". رغم أن هذه الأنظمة تبدو وطيدة، في الغالب، لكنها في الحقيقة تكون شديدة التأثر، بسبب من أن الاستراتيجيات التي تستخدمها للبقاء في السلطة جعلتها هشة، وغير مرنة. وليس من قبيل الصدفة أنه رغم الاحتجاجات الشعبية التي هزت الكثير من بلدان الشرق الأوسط، إلا أن الثورتين اللتين نجحتا حتى الآن – تلك التي اندلعت في تونس ومصر- كانتا ضد أنظمة سلطانية حديثة.

من أجل أن تنجح الثورة يجب أن تجتمع مجموعة من العوامل تمهد لذلك

النجاح: توفر قناعة بأن الحكومة ظالمة وأن لا سبيل لمعالجة ذلك الوضع إلى حد بعيد، وأن استمرار وجودها بات ينظر له على نطاق واسع بأنه يهدد مستقبل البلاد؛ ابتعاد النخب (خصوصا من العسكر) عن الدولة وأن تكون غير مستعدة للدفاع عنها؛ استياء القاعدة العريضة من السكان، وجود توتر اثني وديني بين المجموعات السكانية (٢)؛ ضرورة أن تعبأ الطبقات الاجتماعية-الاقتصادية طاقاتها؛ وعلى القوى الدولية إما أن ترفض التدخل للدفاع عن الحكومة أو تقيدها عن استخدام اقصى قوتها للدفاع عن نفسها.

من النادر أن تنتصر الثورات لأنه نادرا ما تتزامن مثل هذه الشروط. تنطبق هذه الحالة خصوصا على النظام الملكي التقليدي والدول ذات نظام الحزب الواحد، والتي يسعى قادتها في الغالب للحفاظ على الدعم الشعبي من خلال المناشدة لاحترام التقاليد الملكية أو القومية. إن النخب التي كثيرا ما اثرت من هذه الحكومات، سوف تتخلى عنها فقط إذا تغيرت ظروفها أو تغيرت أيديولوجية الحكام بدرجة كبيرة. و في جميع الحالات، تقريبا، من الصعب تحقيق تعبئة شعبية ذات قاعدة عريضة لأن ذلك يتطلب ردم الهوة التي تتمثل في تباين المصالح بين فقراء المدن والريف، والطبقة الوسطى، والطلاب، والمهنيين، والمجموعات الإثنية والدينية المختلفة. التاريخ حافل بالحركات الطلابية، والاضرابات العمالية والانتفاضات الفلاحية التي قمعت بسهولة وذلك لأنها ظلت تمثل ثورة لمجموعة واحدة، بدلا من تمثيلها لتحالف واسع. أخيرا، هناك دول أخرى غالبا ما تدخلت لدعم الحكام المحاصرين من أجل استقرار النظام الدولي.(٣)

إضافة إلى ذلك هناك نوع آخر من الدكتاتورية التي غالبا ما تثبت بأنها أكثر عرضة للسقوط وتتمثل بالنظام السلطاني. مثل هذه الحكومات تنشأ عندما يوسع القائد القومي من سلطاته الشخصية على حساب المؤسسات

الرسمية. ولا تتبنى الدكتاتوريات السلطانية أيديولوجية معينة وليس لها هدف أخر سوى الاحتفاظ بسلطاتها الشخصية. ويمكنها أن تبقي على بعض النواحي الرسمية للديمقراطية – مثل الانتخابات، الأحزاب السياسية، الجمعية الوطنية، أو الدستور- لكنها تحكم فوق كل هذه المؤسسات بواسطة تنصيب أشخاص داعمين مذعنين لها في المواقع الرئيسية، وفي بعض الأوقات بواسطة اعلان حالة الطوارئ، حيث تبرر ذلك بالخوف من الأعداء في داخل البلاد أو خارجها.

من وراء الكواليس، يمتلك مثل هؤلاء الدكتاتوريين بشكل عام ثروات ضخمة، والتي يستخدمونها لشراء ولاء المؤيدين ومعاقبة المعارضين. ولأنهم بحاجة للموارد لتغذية ماكنة المحسوبية العائدة لهم، فإنهم يعززون عادة التنمية الاقتصادية، من خلال التوسع في التصنيع، السلع، الصادرات، والتعليم. وهم يسعون أيضا لإقامة العلاقات مع الدول الأجنبية، بحثا عن الاستقرار الموعود في التبادل الخارجي وما يجلبه من المساعدات والاستثمار. على أية حال معظم الثروة التي تأتي إلى البلاد، تتسرب إلى السلطان والمقربين منه.

يسيطر السلاطين الجدد على النخب العسكرية في بلدانهم من خلال إبقائها مقسمة. عادة، تنقسم قوات الأمن إلى العديد من القيادات (الجيش، القوة الجوية، الشرطة، المخابرات) وتقوم قيادات كل هذه الأقسام بتقديم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس. ويتحكم الرئيس بالاتصالات التي تجري بين هذه القيادات، وبين الجيش والمدنيين، ويتحكم بالعلاقات مع الحكومات الأجنبية، عمليا هذه الإجراءات تجعل السلاطين هم الأساس في التنسيق بين القوات الأمنية وتوجيه المساعدات الأجنبية والاستثمارات. ولتعزيز المخاوف من أن المساعدات الخارجية والتنسيق السياسي سيتوقفان في حالة غيابهم، فإن السلاطين عادة ما يتحاشون تحديد الخلفاء الذي من الممكن أن يخلفوهم.

ومن أجل إبقاء الجماهير غير مسيسة وغير منظمة، يتحكم السلاطين بالانتخابات والأحزاب السياسية ويقدمون المساعدات للسكان في ما يخص السلع الأساسية مثل الكهرباء، الغازولين، والمواد الغذائية. وعندما يترافق هذا الأسلوب مع الإشراف على الإعلام واستخدام الإرهاب، تضمن هذه الممارسات بشكل عام بقاء المواطنين معزولين وفي موقف سلبي.

ومن خلال اتباع هذا الأسلوب، تمكن السلاطين سياسيا وببراعة من مراكمة ثروات هائلة في جميع انحاء العالم وتركيز السلطة بأيديهم بدرجة كبيرة. وكان من بين الحالات الأكثر شهرة في التاريخ الحديث حالة بورفيريو دياز في المكسيك، ومحمد رضا شاه بهلوي في إيران، وأسرة سوموزا الحاكمة في نيكاراكوا، وأسرة دوفالييه الحاكمة في هاييتي، وفرديناند ماركوس في الفلبين، وسوهارتو في اندونيسيا.

ولكن مثل ما تعلم جميع هؤلاء السلاطين، كذلك وجد الجيل الجديد من السلاطين في الشرق الأوسط - بضمنهم بشار الأسد في سوريا، وعمر البشير في السودان، وزين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا، وعلي عبد الله صالح في اليمن- أن السلطة عندما تكون متمركزة جدا يمكن أن يكون من الصعب المحافظة عليها.

نمور من ورق

ورغم كل محاولات الدكتاتوريات السلطانية لدعم وضعها، إلا أن لديها نقاط ضعف كامنة تزيد فقط مع مرور الوقت. ويجب أن يقيم السلاطين توازنا دقيقا بين إثراء أنفسهم ومكافأة النخبة: فإذا كافأ الحاكم نفسه وأهمل النخبة، فإن حافزها الرئيسي لدعم النظام سيزول. ولكن عندما يشعر السلاطين بأن وضعهم أصبح أكثر رسوخا ولا يمكن الاستغناء عنهم، يصبح

فسادهم في كثير من الأحيان وقحا ويتركز وسط دائرة داخلية صغيرة. وعندما يحتكر السلطان المساعدات الخارجية والاستثمار أو يصبح مقربا جدا من حكومات أجنبية لا تحظى بشعبية، يمكن له في هذه الحالة أن يفرط بالنخبة والمجموعات الشعبية إلى أبعد حد.

في الوقت الذي ينمو فيه الاقتصاد ويتوسع التعليم في ظل حكم الدكتاتور، يزداد عدد الأشخاص الذين لديهم تطلعات أكبر ويصبحون أكثر تعبيرا تجاه حساسية التدخلات المتمثلة بسياسة الهيمنة وإساءة استعمال السلطة. وإذ ينمو عدد السكان الكلي بسرعة، تستأثر النخبة بحصة الأسد من المكاسب الاقتصادية، في نفس الوقت يزداد التفاوت والبطالة. ومع ارتفاع نفقات المساعدات والبرامج الأخرى التي يستخدمها النظام لاسترضاء المواطنين، والحفاظ على الجماهير غير مسيسة فإن ذلك يضع المزيد من الضغط على النظام. وعندما تبدأ الاحتجاجات، قد يقدم السلاطين على إجراء اصلاحات أو يوسعون من المنافع المادية أو منافع الرعاية كما عمل ماركوس في الفلبين عام ١٩٨٤ لتجنب تصاعد الغضب الشعبي. لكن ماركوس فهم عام ١٩٨٦، أن هذه الإجراءات عادة ما تكون غير فعالة بمجرد أن يبدأ الناس بالمطالبة- بإصرار- بنهاية حكم السلطان.

تتفاقم نقاط ضعف الأنظمة السلطانية مع تقدم عمر الزعيم، حيث تصبح مسألة خلافته أكثر حدة. في بعض الأوقات، يكون الحكام السلاطين قادرين على تسليم القيادة إلى أعضاء من عائلاتهم من الشباب. هذا ممكن فقط عندما تعمل الحكومة بفعالية ولديها نخبة تدعمها (كما حصل في سوريا عام ٢٠٠٠، عندما سلم الرئيس الأسد السلطة إلى أبنه بشار) أو في حالة وجود بلد آخر يدعم النظام (مثل ما حصل في إيران عام ١٩٤١، عندما ساعدت أو روجت الحكومات الغربية لخلافة رضا شاه من قبل أبنه محمد رضا بهلوي). وفي حالة تسبب فساد النظام بنفور نخبة

البلد منه فعليا، فإنها في هذه الحالة قد تتحول عنه وتحاول منع انتقال الخلافة إلى العائلة، وتسعى لاستعادة السيطرة على الدولة (كما حدث في اندونيسيا أواخر التسعينات، عندما وجهت الأزمة المالية الآسيوية ضربة إلى آلية المحسوبية التي كان النظام يتبعها).

هناك شيء أساسي جدا يعمل ضد رغبة السلطان في الانتقال السلس للسلطة، يتمثل في أن معظم الوزراء والموظفين الكبار الآخرين يعملون بالتطابق جدا مع رئيسهم التنفيذي من أجل بقائه في السلطة وعدم سقوطه. على سبيل المثال، حاول الشاه عام ١٩٧٨ تفادي الثورة بواسطة استبدال رئيس وزرائه، شاهبور بختيار، وتعيين نفسه رئيسا للوزراء لكن هذا الإجراء لم ينجح؛ حيث سقط النظام بالكامل في السنة التالية. في النهاية، مثل هذه التحركات لا ترضي مطالب الجماهير المعبأة التي تبحث عن تغييرات اقتصادية وسياسية رئيسية، ولا ترضي كذلك طموحات الفئات الحضرية والمهنية التي تنزل إلى الشارع للمطالبة بالمشاركة بحكم الدولة.

علاوة على ذلك، هناك قوات الأمن. وبواسطة تقسيم بنيتها القيادية يمكن أن يقلل السلطان من التهديد الذي تشكله. لكن هذه الاستراتيجية أيضا تجعل قوات الأمن أكثر عرضه للانشقاق في حالة اندلاع الاحتجاجات الجماهيرية. إذ أن عدم وجود قيادة موحدة يؤدي إلى حدوث انقسامات داخل الأجهزة الأمنية؛ ثم أن النظام في الحقيقة لا يستند إلى أي أيديولوجية جذابة وهو غير مدعوم من قبل مؤسسات مستقلة تضمن بأن الجيش لديه دافع أقل لإخماد الاحتجاجات. ويمكن أن يقرر الكثير من أفراد الجيش بأن خدمة مصالح البلاد ستكون افضل في حالة تغيير النظام. وإذا تخلى قسم من القوات المسلحة عن النظام – كما حدث تحت حكم دياز، وشاه إيران، وماركوس، وسوهارتو- فإنه يمكن أن تنهار

الحكومة بسرعة مذهلة. في النهاية، في الوقت الذي يظل فيه الحاكم مرتبكا، مقتنعا بأنه لا يمكن الاستغناء عنه وأنه في حصانة، يجد نفسه وبشكل مفاجئ معزولا وبلا سلطة.

غالبا ما تظهر مؤشرات ضعف السلطان فقط في وقت لاحق. رغم أنه من السهولة تحديد انتشار حالات الفساد، والبطالة، وأسلوب الحكم الفردي، لكن إلى أي مدى تعارض النخب النظام، الاحتمال الأقوى، بانشقاق الجيش غالبا ما يصبح واضحا فقط عندما تندلع الاحتجاجات على نطاق واسع. وبعد كل ذلك، لدى النخب والقادة العسكريين كل الأسباب لإخفاء مشاعرهم الحقيقية حتى تنشأ اللحظة الحاسمة، ومن المتعذر معرفة أي استفزاز سيؤدي إلى تحرك شامل للجماهير، بدلا من التحرك على المستوى المحلي. وبالتالي سيكون انهيار الأنظمة السلطانية سريعا وغالبا ما يشكل صدمة.

طبعا، في بعض الحالات، لا ينشق الجيش على الفور على الرغم من بدء التمرد. على سبيل المثال، ما حدث في نيكاراغوا في أوائل السبعينات من القرن الماضي، حيث كان اناستاسيو سوموزا قادرا على استخدام القوات الموالية له في الحرس الوطني لإخماد التمرد ضده. لكن حتى في حالة توفر الفرصة للنظام للاعتماد على القطعات الموالية في الجيش، فإنه نادرا ما يتمكن من البقاء. ببساطة يبدأ النظام بالتفكك بوتيرة أبطأ، مع نشوء حالة خطيرة من سفك الدماء أو حتى نشوب حرب أهلية تنتج من السير في هذا الطريق. لكن نجاح سوموزا عام ١٩٧٥ لم يدم طويلا؛ حيث نتج عن تزايد قسوته وانتشار الفساد تمرد أوسع في السنوات التالية. وبعد حدوث بعض المعارك الضارية، بدأت حتى القوات الموالية له سابقا بالتخلي عنه، وفي النهاية هرب سوموزا من البلاد عام ١٩٧٩.

أيضا، يمكن للضغط الدولي أن يحول الموقف. فقد تمثلت الضربة النهائية

لحكم ماركوس بسحب الولايات المتحدة بشكل كامل دعمها له بعد ادعاء ماركوس بالفوز في الانتخابات الرئاسية المشكوك في نتائجها والتي نظمت عام ١٩٨٦.

صخرة القصبة

تمثل الثورات التي تنتشر في الشرق الأوسط انهيارا للأنظمة السلطانية الفاسدة على نحو متزايد. وبالرغم من نمو اقتصاديات المنطقة في السنوات الأخيرة، إلا أن المكاسب لم تستفد منها غالبية الجماهير، وبدلا من ذلك، تكدست الثروات بيد عدد قليل من الأثرياء. وقد ذكر أن مبارك وعائلته أنشأوا ثروة تتراوح ما بين ٤٠ إلى ٧٠ مليار دولار، ويزعم بأن ٣٩ من الموظفين ورجال الأعمال المقربين من جمال بن مبارك (نجل الرئيس المصري محمد حسني مبارك- المحرر) قد جمعوا ثروات تبلغ في المتوسط أكثر من مليار دولار لكل واحد منهم. وفي تونس، اشارت برقية دبلوماسية أمريكية تعود لعام ٢٠٠٨ نشرها موقع ويكيليكس إلى حالة انتشار الفساد، وحذرت بأن عائلة ابن علي أصبحت ذات سلوك لصوصي إلى حد بعيد وبأن الاستثمارات الجديدة وخلق فرص العمل يجري التضييق عليهما وأن تباهي عائلته قد أثار غضبا واسع النطاق.

وقد تضرر السكان الحضر الذين أرتفع عددهم بسرعة في الشرق الأوسط من تدني الأجور ومن اسعار المواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة ٣٢٪ في السنة الأخيرة لوحدها، استنادا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. لكن ليس من البساطة القول أن مثل ارتفاع الأسعار هذا، أو نقص النمو، يشعل هكذا ثورات؛ لكن استمرار الفقر على نطاق واسع وغير المخفف عنه وسط تزايد الثراء الفاحش ساهم في اندلاع الثورات.

كما أن هناك سخطا ناجما عن ارتفاع معدلات البطالة، التي تنتج جزئيا من ارتفاع نسبة السكان من فئة الشباب في العالم العربي. فقد تراوحت نسبة الشباب البالغين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥-٢٩ سنة من مجموع السكان البالغة اعمارهم أكثر من ١٥ سنة بين ٣٨٪ في البحرين وتونس وأكثر من ٥٠٪ في اليمن (مقارنة مع ٢٦٪ في الولايات المتحدة الأمريكية). لم تكن نسبة الشباب في الشرق الأوسط مرتفعة بصورة ملحوظة فقط، لكن نمت اعدادهم بسرعة خلال فترة قصيرة. فمنذ العام ١٩٩٠، ارتفع عدد السكان الشباب في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة بنسبة ٥٠٪ في ليبيا وتونس، و٦٥٪ في مصر، و١٢٥٪ في اليمن.

نتيجة سياسات التحديث التي تبنتها الحكومات السلطانية، تمكن الكثير من هؤلاء الشباب من الالتحاق بالجامعات، خصوصا في السنوات الأخيرة. ففي الواقع، ارتفعت نسبة الالتحاق بالجامعات في المنطقة في السنوات الأخيرة، بأكثر من ثلاثة اضعاف في تونس، وأربعة اضعاف في مصر، وعشرة اضعاف في ليبيا.

سيكون من الصعب، إن لم يكن مستحيلا، لأي حكومة أن توفر فرص عمل كافية لمواكبة هذا الطلب المتزايد على العمل. و كانت المشكلة من الصعب السيطرة عليها، خصوصا، في الأنظمة السلطانية. وكجزء من استراتيجية الرعاية، فقد قدم ابن علي ومبارك الدعم الحكومي لفترة طويلة للعمال والعائلات من خلال برامج مثل صندوق العمل الوطني في تونس – الذي يدرب العمال، ويوفر فرص العمل ويمنح القروض- وفي مصر تمثلت بسياسة ضمان توفير فرص العمل لخريجي الجامعات. لكن شبكات الأمان هذه انخفضت نفقاتها تدريجيا في العقد الأخير. علاوة على ذلك، كان التدريب المهني ضعيفا، وقد تمت السيطرة بإحكام على وسائل الحصول على فرص العمل في القطاع العام والخاص من قبل الفئة المرتبطة بالنظام. وقد أدى

ذلك إلى ارتفاع البطالة وسط الشباب بشكل لا يصدق في الشرق الأوسط: حيث وصل معدلها إلى ٢٣٪، وهو ضعف المعدل العالمي، عام ٢٠٠٩. إضافة إلى ذلك، كانت البطالة وسط المتعلمين أسوأ من ذلك: ففي مصر، يزداد احتمال عدم حصول خريجي الجامعات على وظائف إلى عشرة اضعاف مقارنة بأولئك الذين يتمتعون بمستوى التعليم الابتدائي فقط.

في الكثير من الاقتصاديات النامية، يوفر القطاع غير الرسمي متنفسا للبطالة. مع ذلك، جعل السلاطين في الشرق الأوسط حتى هذه النشاطات صعبة المنال. بعد كل هذا، اندلعت الاحتجاجات بعد أن ضحى الشاب التونسي محمد بو عزيزي بنفسه وهو بعمر ٢٦ سنة والذي لم يتمكن من الحصول على عمل رسمي، وكانت عربته التي يبيع بها الفواكه قد صودرت من قبل الشرطة. وكان الشباب المتعلم والعمال في تونس ومصر قد نظموا احتجاجات وإضرابات محلية لسنوات من أجل جلب الانتباه إلى البطالة المرتفعة، وانخفاض الأجور، ومضايقات الشرطة والفساد الحكومي. لكن في هذا الوقت، باتت احتجاجاتهم مشتركة وامتدت إلى الفئات السكانية الأخرى.

إن استحواذ هذه الأنظمة على الثروة والتمادي في الفساد أساءا بشكل متزايد لجيوشها. لأن كل من ابن علي ومبارك قدما من المؤسسة العسكرية؛ وفي الواقع، مصر حكمت من قبل ضباط سابقين منذ عام ١٩٥٢. وفي كلا البلدين، كان الجيش ينظر إلى مكانته بأنها في تراجع. وقد سيطر قادة الجيش في مصر على بعض الأعمال التجارية المحلية، لكنهم كانوا مستاءين بشدة من جمال مبارك، الذي كان ولي عهد حسني مبارك. وهو كمصرفي، فضل بناء نفوذه من خلال الأعمال التجارية والسياسيين المقربين بدلا من بنائه من خلال الجيش، وقد كسب أولئك المرتبطون به أرباحا ضخمة من الاحتكارات الحكومية ومن التعامل مع المستثمرين الأجانب. وفي تونس، أبقى ابن علي

الجيش على مبعدة لضمان أن لا تكون له طموحات سياسية. وقد سمح لزوجته وأقربائها أن يبتزوا أموالا بطريقة غير مشروعة من رجال الأعمال التونسيين وبناء القصور على شواطئ البحر. نتيجة استياء الجيش، في البلدين، كان هناك احتمال قليل بقيامه بقمع الاحتجاجات الجماهيرية؛ حيث لا يريد الضباط والجنود قتل أبناء بلدهم فقط من أجل بقاء ابن علي ومبارك وعائلاتهم ومفضليهم في السلطة.

وقد حدث تخل مماثل عن النظام من قبل أقسام من الجيش الليبي، وأدى ذلك إلى فقدان القذافي وبسرعة السيطرة على مناطق واسعة من البلاد. وحتى كتابة هذه السطور، استخدم القذافي المرتزقة وسخر الولاءات القبلية التي أخرت سقوطه. وفي اليمن، ظل صالح واقفا على قدميه، بالكاد، نتيجة المساعدات الأمريكية المقدمة له لدعم مناهضته للإرهابيين الإسلاميين وبسبب الانقسامات القبلية والمناطقية وسط معارضيه. ومع ذلك، إذا توحدت المعارضة، يبدو أنها تفعل ذلك، وإذا احجمت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم نظامه القمعي على نحو متزايد، فإن صالح يمكن أن يكون السلطان القادم الذي سيطاح به.

حدود الثورات

حتى كتابة هذه السطور، لم تشهد السودان وسوريا والأنظمة السلطانية الأخرى في المنطقة، احتجاجات شعبية واسعة. ومع ذلك، فإن فساد البشير وتركز الثروة في الخرطوم بات يواجه بتحد. إن أحدى المبررات التاريخية لحكمه – إبقاء كل السودان تحت سيطرة الشمال- وقد تلاشت هذه السيطرة مؤخرا مع تصويت جنوب البلاد في كانون الثاني| يناير ٢٠١١ لصالح الاستقلال. وفي سوريا، احتفظ الأسد حتى الآن بدعم وطني

بسبب سياساته المتشددة تجاه إسرائيل ولبنان. أنه لا يزال يحتفظ ببرامج عمل حكومية كبيرة والتي ابقت السوريين في موقف سلبي لعقود، لكنه لا يملك قاعدة اجتماعية كبيرة لدعم حكمه وهو يعتمد على نخبة قليلة، والتي بسبب فسادها على نحو متزايد باتت معروفة بسوء سمعتها. وعلى الرغم، من الصعب القول كيف أن صمود النخبة والجيش يمكن أن يدعما البشير والأسد، لكن من المرجح أن كلا النظامين هما اضعف مما يبدوان عليه ويمكن أن يتدهور وضعهما بسرعة في مواجهة احتجاجات ذات قاعدة جماهيرية واسعة.

من المرجح أكثر أن تبقى الأنظمة الملكية في المنطقة في السلطة. هذا ليس بسبب عدم مواجهتها مطالبات بالتغيير. ففي الواقع، تواجه بلدان المغرب، والأردن، وعُمان، والأنظمة الملكية في الخليج العربي نفس تحديات البنية السكانية، والتعليمية، والاقتصادية التي تواجهها الأنظمة السلطانية، ويجب عليها تنفيذ اصلاحات لمواجهة ذلك. غير أن الأنظمة الملكية تتوافر على ميزة مهمة: تتمثل في مرونة بناها السياسية. حيث يمكن للملكيات الحديثة أن تحتفظ بسلطة تنفيذية مهمة، في حين تتنازل عن السلطة التشريعية إلى برلمانات منتخبة. وفي اوقات الاضطرابات، من المرجح أكثر أن تطالب احتجاجات الجماهير بتغييرات تشريعية بدل المطالبة بالتخلي عن النظام الملكي. وهذا يعطي الملكيات مجالا أكبر للمناورة لتهدئة الناس. فعلى سبيل المثال، في مواجهة الاحتجاجات عام ١٨٤٨، وسّعت الملكيات في ألمانيا وإيطاليا، دساتيرها، وقللت من سلطة الملك المطلقة، ووافقت على إجراء انتخابات المجالس التشريعية كثمن لتفادي مزيد من المحاولات لتصعيد الثورة.

علاوة على ذلك، في الأنظمة الملكية، يمكن في ظل النظام الوراثي أن يتم التغيير والإصلاح بدل هدم كامل النظام. وبما أن الوراثة العائلية تتوفر

على شرعية وبالتالي قد يكون مرحبا بها بدلا من سيادة الخوف، كما في الدولة السلطانية النموذجية. فعلى سبيل المثال، في المغرب عام ١٩٩٩، استحسن الجمهور تولي الملك محمد السادس العرش مع أمال كبيرة بالتغيير. وفي الواقع، حقق محمد السادس في بعض الانتهاكات القانونية للنظام السابق وعمل على تعزيز حقوق المرأة بعض الشيء. وقد هدأ من الاحتجاجات الأخيرة في المغرب بالوعد بأجراء اصلاحات دستورية رئيسية.
(٤) من المرجح أن يتمكن الحكام من البقاء في السلطة في البحرين، والأردن، والكويت، والمغرب، وعُمان، والسعودية، إذا رغبوا بتقاسم السلطة مع مسؤولين منتخبين أو أن يقوموا بتسليم زمام الأمور إلى أحد أعضاء العائلة من الشباب الذي يباشر إجراء إصلاحات مهمة.
على الأرجح، النظام الذي يتفادى حدوث تغيير هام في بنيته في المدى القريب يتمثل في النظام الإيراني. رغم أن إيران ينطبق عليها مفهوم النظام السلطاني أيضا، إلا أنها تختلف في العديد من النواحي: فهي لا تشبه أي نظام آخر في المنطقة، حيث أن تبني آيات الله ايديولوجية شيعية معادية للغرب وتبني القومية الفارسية قد لاقتا دعما كبيرا من الناس العاديين. وهذا ما يجعل من إيران أكثر شبها بدولة الحزب الواحد مع تمتع النظام بدعم قاعدة جماهيرية. أيضا تقاد إيران من قبل مجموعة تضم العديد من القادة الأقوياء، وليس من قبل قائد واحد فقط: المرشد الأعلى علي خامنئي، الرئيس محمود أحمدي نجادي، ورئيس البرلمان علي لاريجاني. وبالتالي لا يوجد سلطان واحد فاسد أو غير كفوء تتركز عليه نقمة المعارضة. أخيرا، يتمتع النظام الإيراني بدعم الباسيج، وهي ميليشيا ملتزمة ايديولوجيا، والحرس الثوري، الذي يتشابك بعمق مع الحكومة. لذلك، تتوفر فرصة قليلة بتخلى هذه القوى عن النظام في مواجهة احتجاجات واسعة.

من المرجح أن يصاب أولئك الذين يأملون في تحقيق انتقال سريع نحو ديمقراطية مستقرة في تونس ومصر بخيبة أمل. حيث أن الثورات ليست سوى بداية لعملية طويلة. وحتى بعد الثورة السلمية، فهي تأخذ بشكل عام نصف عقد لتعزيز أي نوع من أنواع الأنظمة المستقرة. وفي حالة نشوب حرب أهلية أو ثورة مضادة، فإن إعادة بناء الدولة تظل بحاجة إلى وقت أطول.

بشكل عام، بعد أن تنتهي فترة شهر عسل ما بعد الثورة، تبدأ الانقسامات تظهر إلى السطح في صفوف المعارضة. وعلى الرغم من أن تنظيم انتخابات جديدة يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن الحملات الانتخابية ومن ثم القرارات التي تتخذ من قبل المشرعين الجدد سوف تفتح النقاش حول الضريبة ونفقات الدولة، والفساد، والسياسة الخارجية، ودور الجيش، وسلطات الرئيس، والسياسة الرسمية تجاه الشريعة وعلاقتها بالممارسة العملية، وحقوق الأقليات وهكذا. وبما أن المحافظين، والشعبويين، والإسلاميين، والمصلحين الذين يتبنون التحديث يتنافسون بشراسة من أجل الوصول للسلطة في تونس، ومصر، وربما في ليبيا، فمن المحتمل أن تواجه هذه الدول لفترات طويلة تغيرات سريعة ومفاجئة في الحكومات وانتكاسات سياسية – بشكل يشبه ما حدث في الفلبين والكثير من دول أوروبا الشرقية بعد حدوث ثوراتها.

لقد دعمت بعض الحكومات الغربية لفترة طويلة ابن علي ومبارك كحصون للوقوف في وجه المد المتصاعد للإسلام المتطرف، والآن يخشى من أن تتمكن المجموعات الإسلامية من تولي المسؤولية. الأخوان

المسلمون في مصر هم أفضل المجموعات المعارضة تنظيما، وهم سيكسبون في الانتخابات العامة، خصوصا إذا نظمت بوقت مبكر، قبل أن تتأسس أحزاب أخرى. وبعد الحدث التاريخي للثورات في الأنظمة السلطانية ينبغي التخفيف من هذه المخاوف إلى حد ما. حيث لا يوجد مؤشر بأن سقوط أي سلطان في الثلاثين سنة الأخيرة – يشمل هايتي، والفلبين، ورومانيا، وزائير، وأندونيسيا، وجورجيا، وقيرغيزستان- قد أدى إلى صعود أيديولوجيا أو حكومة متطرفة. وبدلا من ذلك، وفي كل حالة، كانت النتيجة النهائية ديمقراطية ناقصة– في كثير من الأحيان فاسدة وعرضة للتوجهات الاستبدادية، لكنها غير عدائية أو متطرفة.

ما حدث يمثل تحولا كبيرا في التاريخ العالمي. بين عامي ١٩٤٩ و١٩٧٩، كل ثورة قامت ضد نظام سلطاني – في الصين، وكوبا، وفيتنام، وكومبوديا، وإيران ونيكاراغوا- نتج عنها حكومة شيوعية أو إسلامية. وفي ذلك الوقت، فضل معظم المثقفين في الدول النامية النموذج الشيوعي للثورة ضد الدول الرأسمالية. وفي إيران كانت هناك رغبة في تفادي النموذج الرأسمالي والشيوعي وبسبب تزايد شعبية السلطة التقليدية لرجال الدين الشيعة أدى ذلك إلى صعود حكومة إسلامية للحكم. ومنذ الثمانينات لا النموذج الشيوعي ولا النموذج الإسلامي اجتذبا الكثير من الناس. حيث بات كلاهما ينظر لهما على نطاق واسع بفشلهما في تحقيق النمو الاقتصادي وإقامة نظام للمساءلة الشعبية. كلا هذين الهدفين الرئيسيين يتم تبنيهما من قبل جميع الثورات الأخيرة التي اندلعت ضد الأنظمة السلطانية.

مع ملاحظة أن ارتفاع معدلات البطالة قد حفز على تغيير النظام، ودعا البعض في الولايات المتحدة الأمريكية لتبني مشرع ماريشال في الشرق الأوسط لدعم استقرار المنطقة. لكن في عام ١٩٤٥، كان لأوروبا

تاريخ من الأنظمة الديمقراطية قبل ذلك الوقت، وكان تدمير البنية التحتية المادية بحاجة لإعادة البناء. في حين أن اقتصاديات تونس ومصر غير مصابة بأذى وقد سجلت حديثا نموا ممتازا، لكنهما بحاجة لبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة. وتوجيه الأموال إلى هذه الدول قبل أن تشكل حكومات عرضة للمساءلة سيشعل فقط الفساد ويقوض تقدمها نحو الديمقراطية.

ما هو أكثر من ذلك، إن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى تتمتع بمصداقية قليلة في الشرق الأوسط لأنها دعمت ولفترة طويلة الدكتاتوريات السلطانية. وأي جهود لتوظيف المساعدة لدعم مجموعات معينة أو التأثير في النتائج الانتخابية من المرجح أن تثير شكوكا. ما يحتاجه الثائرون من الخارج هو الدعم الصريح للعملية الديمقراطية، والرغبة في قبول جميع المجموعات التي تمارس العمل وفق القواعد الديمقراطية، والاستجابة الإيجابية لأي طلبات لتقديم المساعدة التقنية في بناء المؤسسات.

إن أكبر خطر تواجهه تونس ومصر الآن يمثل بمحاولات تحرك الثورة المضادة والمتمثلة بالقوى المحافظة في الجيش، وهي مجموعة غالبا ما سعت للمطالبة بالسلطة عقب زوال السلطان. حدث هذا في المكسيك بعد الإطاحة بدياز، وفي هايتي بعد رحيل جان كلود دوفالييه، وفي الفلبين بعد سقوط ماركوس. وبعد أن أجبر سوهارتو على مغادرة السلطة في اندونيسيا، استعمل الجيش قوته في اتخاذ إجراءات صارمة ضد الحركات المطالبة بالاستقلال في تيمور الشرقية، التي احتلتها اندونيسيا منذ عام ١٩٧٥.

في العقود الأخيرة القليلة، انتهت محاولات الثورات المضادة (كما في الفلبين في ١٩٨٧-١٩٨٨ وهايتي عام ٢٠٠٤) نهاية غير مرضية بدرجة

كبيرة. فلم تتمكن من عكس المكاسب الديمقراطية أو قيادة الأنظمة التي اعقبت الأنظمة السلطانية لتكون في احضان المتطرفين – المتدينين أو غيرهم.

مع ذلك، فإن مثل هذه المحاولات تضعف الديمقراطيات الجديدة وتشغلها عن القيام بالاصلاحات التي تشتد الحاجة إليها. وهي يمكن أن تدفعها إلى اتخاذ ردود فعل متشددة أيضا. إذا حاول الجيش في تونس ومصر المطالبة بالسلطة أو أعاق الإسلاميين من المشاركة في النظام الجديد، أو سعت الملكيات في المنطقة للمحافظة على أنظمتها مغلقة من خلال ممارسة القمع بدلا من انفتاحها من خلال تنفيذ الاصلاحات، في هذه الحالة، فإن القوى المتشددة فقط هي التي ستعزز من قوتها. وعلى سبيل المثال، كانت المعارضة في البحرين تسعى من أجل إجراء اصلاحات دستورية، لكن كان رد فعلها تجاه الإجراء السعودي لقمع محتجيها هو المطالبة بالإطاحة بالملكية في البحرين بدلا من إصلاحها.

يتمثل التهديد الرئيسي الأخر للديمقراطيات في الشرق الأوسط بالحرب. تاريخيا، تتصلب الأنظمة الثورية في مواقفها وتصبح أكثر تطرفا استجابة لحالة الصراع أو النزاع الدولي. فلم يكن سقوط الباستيل بل كانت الحرب مع النمسا هي التي سمحت لليعاقبة المتطرفين بالوصول إلى السلطة خلال الثورة الفرنسية. وبشكل مشابه، كانت الحرب العراقية-الإيرانية قد اعطت آية الله روح الله الخميني الفرصة للتخلص من العلمانيين المعتدلين في إيران. في الواقع، يمكن لحالة واحدة أن تجعل المتطرفين يخطفون ثورات الشرق الأوسط وهي إذا زاد توتر النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين فسيؤدي ذلك إلى تصعيد العداء بين مصر وإسرائيل، وسيقود إلى تجدد الحرب.

على الرغم مما ذكر آنفا، لا يزال هناك سبب للتفاؤل. قبل عام ٢٠١١،

كان الشرق الأوسط يبرز على الخارطة باعتباره المنطقة الوحيدة المتبقية في العالم الخالية تقريبا من الديمقراطية. يبدو أن ثورتي الياسمين والنيل قد بدأتا بمهمة تغيير كل ذلك الوضع. ومهما كانت النتيجة النهائية، فإنه يمكن قول الكثير: بأن حكم السلاطين قد وصل إلى نهايته.

---

* جاك غولدستون: عالم أمريكي في علم الاجتماع والسياسة، متخصص في الحركات الاجتماعية، والثورات والسياسات العامة، نشر تسعة كتب تأليفا أو تحريرا وحوالي مائة مقالة بحثية، يعمل حاليا أستاذا في مدرسة السياسات العامة في جامعة جورج ماسون.

الترجمة عن مجلة: Foreign Affairs, Volume 90, Number 3, May-June 2011

هوامش المترجم

١ - ما حدث يمثل انتفاضات شعبية واسعة ضمت قوى اجتماعية عريضة ولم تكن لها قيادة موحدة وبرنامج متفق عليه وهذا ما جعل الفترة التي اعقبت سقوط قيادات الأنظمة وما اصطلح عليها بالفترة الانتقالية تمر بمخاضات عسيرة نتيجة الصراع الذي اشتعل حول شكل بناء الدولة الجديدة، وهذا يختلف عن الثورات بالمفهوم المتعارف عليه والتي تتوفر على قيادة موحدة وبرنامج سياسي- اجتماعي- اقتصادي يتسم بالعمق تسعى لتطبيقه بعد سقوط النظام.

٢ - لم يكن وجود التوتر الاثني والديني شرطا دائما من شروط الثورة، فقد نجحت ثورات في مجتمعات لم تشهد مثل هذا التوتر.

٣ - في الواقع وكما يشهد التاريخ، من أجل تأمين مصالح هذه الدول التي يهددها نجاح الثورات، كما حدث عندما تدخلت الدول الأوروبية عسكريا ضد ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا.

٤ - تم إجراء استفتاء شعبي على الدستور الجديد في ١ تموز| يوليو ٢٠١١ والذي أقر بغالبية كبيرة ونص على اختيار رئيس الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات ويتمتع بصلاحيات أوسع من السابق بعد أن رحلت بعض من صلاحيات الملك له رغم أن الأخير ظل يتمتع بصلاحيات هامة، علما أن هذه الانتخابات قاطعتها حركة ٢٠ يناير التي انبثقت في سياق اندلاع الانتفاضات في البلدان العربية ورفعت شعار "الشعب يريد اسقاط الفساد" وفي الفترة الأخيرة تراجعت نشاطاتها بشكل ملحوظ.

نشرت في مجلة "الثقافة الجديدة"، العدد ٣٥٧-٣٥٨ نيسان- أيّار ٢٠١٣.

الدولة والمجتمع: مسألة التحول الزراعي في العراق ١٩٢١-١٩٩١

إن إنجاز هذه الدراسة بقي لفترة طويلة غير ممكن رغم إني كنت أعيش وأعمل في العراق بسبب من أن الدولة تهيمن على كل شيء وتتدخل في حياة الناس في البيت والشارع في الليل والنهار. غير أن مغادرتي الاضطرارية للعراق وإقامتي في هولندا مكنتني من إعادة التفكير في الموضوع والكتابة عنه.

يبحث الكتاب في دور الدولة في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها الريف العراقي والمجتمع العراقي بشكل عام منذ بداية القرن العشرين. ويحاول تحديد مدى تدخل الدولة في التحول الزراعي واكتشاف تأثير الدولة في صياغة شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية. ويبين كيف أن التحول الزراعي هو جزء من عملية اكبر للتحول البنيوي تتضمن تغيرات كبيرة في اهتمامات الدولة وعلاقاتها بالتنمية الاقتصادية والقطاع الزراعي.

كان قانون الأرض العثماني لعام ١٨٨٥ قد صنف ملكية الأراضي الزراعية في العراق إلى: ملكية الدولة، ملكية خاصة، الوقف، والأراضي البور (جدباء). وفي حقيقة الأمر أن تنفيذ هذا القانون قد فاقم مشكلة ملكية الأرض ونتج عنه تركز كبير للأراضي والنفوذ في أيدي رؤساء العشائر والملاكين الكبار الذين أصبحوا أرستقراطية مدنية.

وبعد الاحتلال البريطاني وخلال فترة الانتداب على العراق (١٩١٧ -١٩٣٢) لم تطرأ تغيرات رئيسية في ملكية الأراضي. وقد استوجبت مصالح بريطانيا

إيجاد دعامة اجتماعية محلية لها كي تبقي سيطرتها بفعالية اكبر وبتكلفة زهيدة. ووجدت هذه في الشيوخ. لذلك عززت السياسة البريطانية المواقع السياسية والاقتصادية لشيوخ العشائر وفي مقابل ذلك ساند هؤلاء الحكم البريطاني. وفي هذا السياق تم إصدار قانون دعاوي العشائر لعام ١٩٢٤ الذي حدد وعزز الدور القانوني للشيوخ وللإجراءات العشائرية المألوفة.

ففي انتخابات البرلمان العراقي في عام ١٩٢٤ انتخب ٢٤ نائب من شيوخ العشائر من مجموع ٩٩ نائب. هذا البرلمان لا يمكن اعتباره مؤشرا على وجود الديمقراطية في العراق وإنما أرادته بريطانيا وسيلة لتعزيز نفوذها من خلال إيجاد نخب تخدم مصالحها في السيطرة على العراق.

وهذه النخب تتكون من عدة مجموعات: ملاكي الأراضي، (شيوخ، ملاكي الأراضي في المدن)، أرستقراطية المدن (بصورة رئيسية التجار)، ضباط سابقون في الجيش العثماني، رجال دين، أشخاص متعلمون.

انتهاء الانتداب وإعلان الاستقلال في عام ١٩٣٢ لم يغير من تركيب الطبقات المتنفذة في الدولة وبقيت بريطانيا توجه الحكومة وتسيطر على العراق.

تضم النظريات الرئيسية للدولة: نظرية النخبة، النظرية الجماعية أو الجمعية (التعددية)، النظرية الماركسية ونظرية الدولة المركزية. إن نظرية النخبة تنطبق بدرجة كبيرة على تركيبة الدولة العراقية خلال العهد الملكي. إذ بقيت الدولة في يد مجموعة صغيرة من الأفراد تتكون من أعيان المدن الأثرياء وملاكي الأراضي وشيوخ العشائر وكانت أولوياتهم تتمثل في تعزيز نفوذهم وثروتهم. هذه النخبة من المجتمع سيطرت على أجهزة الدولة واستخدمتها لتوسيع هيمنتها على باقي المجتمع العراقي.

لقد قاد تدخل الدولة في المجتمع الريفي إلى إصدار تشريعات عززت من استغلال الفلاحين من قبل النخبة الريفية المتكونة من شيوخ العشائر

وملاكي الأراضي. مثل قانون تسوية الأراضي لعام ١٩٣٢ وقانون حقوق وواجبات الفلاحين لعام ١٩٣٣. أضف إلى ذلك فهذه القوانين نتج عنها تركز إضافي للأراضي بيد مجموعة صغيرة من ملاكي الأراضي. ففي عام ١٩٥٨ كان هناك ٤ مليون فلاح لا يملكون أي قطعة أرض بينما فقط ٢٧٢ من ملاكي الأراضي يملكون ٤,٥ مليون دونم. وبما أن الأرض كانت المصدر الرئيسي للنفوذ والثروة بالنسبة لرؤساء العشائر فإنهم أرادوا تأطير علاقتهم بالفلاحين من خلال إطار قانوني يخدم مصالحهم بشكل افضل. وفي ظل النظام الإقطاعي الظالم كانت الهجرة من الريف تعتبر الوسيلة الوحيدة للخروج من دائرة البؤس والاستغلال والتي تسارعت من المحافظات الجنوبية باتجاه المدن وبالأخص بغداد.

بعد سقوط الملكية إثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ شرع في عهد عبد الكريم قاسم بتنفيذ إصلاحات مهمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليم وتحرير المرأة. ولم تقصر سياسات التنمية أهدافها على المناطق الحضرية بل أعطيت الأولوية لسكان الريف حيث عانت المناطق الريفية من الإهمال بدرجة كبيرة خلال العهد الملكي وهي بحاجة إلى حلول جذرية وسريعة. وأراد النظام الجديد إحداث تحولات زراعية فعالة وكان أهم إجراء في هذا التحول إصلاح نظام ملكية الأرض القديم. فصدر قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ وكان هدفه إنهاء النظام الإقطاعي في المناطق الريفية والقضاء على نفوذ رؤساء العشائر وكبار ملاكي الأراضي. وقد قوض القانون القاعدة الاقتصادية لهذه الطبقة إذ صودر اكثر من ٤,٥ مليون دونم من أراضيهم حتى عام ١٩٦٣.

ثم إن إعادة توزيع الأراضي بين صغار الفلاحين والفلاحين بدون أرض قد قوى هذه المجموعات من السكان وعزز نمط إنتاج الأسرة في الريف العراقي.

وكان إنشاء التعاونيات الزراعية طبقا لقانون عام ١٩٥٨ قد قوض سيطرة مالكي الأراضي الكبار على آليات الإنتاج. ونزعت الإصلاحات إلى خلق وضع جديد للعلاقات الزراعية يفضي أكثر إلى تنمية زراعية وإنصاف في المجتمع الريفي. الإصلاح الزراعي العاجل والتنظيمات الزراعية الجديدة أعطت حافزا كبيرا لعملية التحول الزراعي وألغت هيمنة الطبقة القديمة للبرجوازية الريفية. لكن واجهت هذه الإصلاحات نواقص وعوائق تشريعية وتنفيذية تمثلت الأولى في أن القانون حدد الحد الأقصى لملكية الأرض بـ ١٠٠٠ دونم في الأراضي المروية و٢٠٠٠ دونم في الأراضي المعتمدة على الأمطار دون أن يأخذ في الاعتبار الاختلافات الإقليمية الكبيرة في البلد، درجة خصوبة التربة، الموقع من خط المطر، نمط الري ونوع الإنتاج.
ثم إن السقف العالي لملكية الأرض أبقى بيد كبار ملاكي الأراضي مساحات واسعة من الأراضي التي استولوا عليها بوسائل غير مشروعة أو طبقا لقوانين صدرت من قبل حكومات سابقة منحازة. والسماح لملاكي الأراضي باختيار الأراضي التي يرغبون الاحتفاظ بها قاد إلى بقاء الأراضي الأكثر خصوبة والقريبة من الطرق ومصادر المياه بيد ملاكي الأراضي. أضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي الذي مر به العراق بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ على يد حزب البعث ساهم في عرقلة تنفيذ الإصلاح الزراعي.
ذكر نواقص أو قصور قانون الإصلاح الزراعي يجب أن لا يغفل التأثيرات الإيجابية لهذا القانون حيث إن روح القانون أبرزت مبدأ الإنصاف والعدل في المجتمع الريفي. وسياسيا قوضت القوة السياسية لكبار ملاكي الأراضي وتحرر الفلاحون من التبعية. اجتماعيا أدى إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية لصالح المظلومين و الفقراء. اقتصاديا تنفيذ الإصلاح نتج عنه زيادة ملحوظة في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية و الإنتاج الغذائي بشكل عام.

منذ مجيء حزب البعث إلى السلطة اثر انقلاب ١٩٦٨ حدث تغير كبير في طبيعة الدولة ونمط ومدى تدخلها في شؤون المجتمع. فمنذ السنوات الأولى لاستلام السلطة بدأت النخب السياسية لحزب البعث التغلغل في مؤسسات الدولة وأجهزتها. وأصبحت المواقع الرئيسية في الحكومة، الإدارية، العسكرية والمنظمات الاجتماعية تشغل من قبل أعضاء حزب البعث. وبناء عليه صنع القرار بات في يد عدد محدود من أصحاب النفوذ من السياسيين الذين بدأوا إعادة بناء المؤسسات القيادية طبقا لعلاقاتهم الشخصية وعلاقات القربى والولاء خصوصا للرئيس. وأصبح التفاعل بين الدولة وحزب البعث أقوى واعمق لذلك قوة الدولة أصبحت تعبر عن مصالح كلا من البيروقراطية وحزب البعث.

وباتت البيروقراطية والحزب يملكون النفوذ والتشريع والسلطة. الاثنان كانا متحدان بنفس الهدف وهو خدمة أهداف حزب البعث. هذا الإتحاد بين الحزب و البيروقراطية أعطى إمكانية إضافية إلى النخبة السياسية لتعزز من سيطرة الدولة على المجتمع والاقتصاد. وتعمقت الطبيعة الاستبدادية للدولة حيث تمارس القمع والقسر من اجل بقائها. اضطهاد وإبادة القوى المعارضة أخذت تبرر باتهامها بالعمالة للقوى الأجنبية أو الثورة المضادة.

وكان ثراء الدولة المتأتي من ارتفاع أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ قد شجعها على توسيع نطاق تدخلها في المناطق الريفية. أصبح هذا واضحا من خلال إقرار سلسلة من السياسات العامة التي تؤثر في ملكية الأراضي الزراعية، التسويق، الأسعار والاستثمار. كذلك التدخل في الزراعة تم عبر تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي الثاني لعام ١٩٧٠ وإنشاء التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة. آليات مختلفة استخدمت لتنظيم سيطرة الدولة على المجتمع الريفي. وشكلت تنظيمات البعث الشبابية

والنسائية في الريف. وأصبحت سلطة تنظيمات حزب البعث المحلية بصورة متزايدة غير مقيدة وقادرة أكثر على تنفيذ القوانين. مختارو القرى باتت الحكومة تعينهم وفقا لمرتبتهم الحزبية. بهذه الطرق نفذت الدولة إلى المناطق الريفية وأوثقت سيطرتها على المجتمع والزراعة.

في هذا السياق صيغ الإصلاح الزراعي ونفذ من فوق ولم يشارك الفلاحون في انطلاق برنامج الإصلاح الزراعي ولا في تنفيذه. ولم تكن التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة ذات كفاءة وكان متوقعا من تنفيذ الإصلاح الزراعي أن يعمل على زيادة الإنتاج لكن هذا لم يحدث إلا لفترة محدودة. وخلال السبعينات زاد الاعتماد على الأسواق العالمية لتأمين المواد الغذائية. وفي ذلك الوقت لم تعط التنمية الزراعية الاهتمام مثل تنمية القطاع النفطي. وانخفضت استثمارات الدولة في الزراعة في خطط التنمية من ٢٤٪ عام ١٩٧٠ إلى ٩٪ عام ١٩٨٣ و بناءً عليه انخفضت حصة الزراعة باستمرار في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي حتى وصلت إلى ٩٪. تدهور الزراعة ترافق مع تسارع الهجرة الريفية - الحضرية التي نتج عنها استنزاف ثابت للقوى العاملة الزراعية ففي خمس سنوات فقط (١٩٧٠ - ١٩٧٥) انخفضت هذه بنسبة ١٠٪.

في الثمانينات وللخروج من الأزمة المالية التي تفاقمت نتيجة الحرب العراقية-الإيرانية أوقفت حكومة البعث جميع برامج التنمية وذهبت بعيدا لإعادة النظر في مجمل سياسات التنمية. وبدأت الحكومة تطرح تخصيص الاقتصاد والقطاع الزراعي على وجه الخصوص. وألغت برامج الإصلاح الزراعي والسقف الأعلى لملكية الأراضي الزراعية وباعت أيضا معظم الأراضي والمشاريع التي تملكها الدولة. ففي وقت انطلاق التخصيص كانت الدولة تملك ٥٠٪ من الأراضي الزراعية لكن في عام ١٩٨٨ أصبحت نسبة ٨٨٪ من الأراضي مملوكة من قبل القطاع الخاص و١١٪ مؤجرة من

الدولة لشركات القطاع الخاص وفقط ١٪ تديرها الدولة. وكان هذا يعني بداية مرحلة جديدة من التحول الزراعي في الريف العراقي.

لقد شجعت الدولة توغل الرأسمال الخاص في الزراعة بواسطة توفير محفزات مختلفة. وهذا لم يأخذ طريقه بدون تدمير الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية لبرامج الإصلاح الزراعي. وتمكنت مجموعة صغيرة من النخبة الحاكمة من الاستحواذ على القوة الاقتصادية والسياسية. ونما بسرعة عدد الأشخاص الأثرياء وأصحاب الأعمال التجارية - الزراعية على حساب الفلاحين الصغار. وبعد ٢٥ سنة من الإصلاح الزراعي وجد الفلاحون أنفسهم بدون أي دعم من قبل الدولة وباتوا يعتمدون على التجار أو الفلاحين الأغنياء من أجل الاستمرار في الزراعة. سياسة التخصيص تعكس بكل تأكيد تغير سياسة الدولة من تعزيز الإصلاح الزراعي إلى إعطاء الأولوية لزيادة الإنتاج دون عطاء أي اعتبار لتأثير ذلك في زيادة التفاوت في الدخول.

سياسة الانفتاح في العراق لم تؤد إلى أي تحسن مهم في الإنتاج. ففي الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ لم يتمكن الإنتاج الزراعي من مواجهة الطلب الداخلي المتزايد على المنتجات الزراعية. واستمر العراق يستورد ثلثي المواد الغذائية. هذا لا يعني بالضرورة أن التخصيص مطابق لعدم الكفاءة لكن الذي يجب تأكيده أن أنماط التخصيص التي اتبعت في العراق كانت غير ملائمة إضافة لذلك غياب الثقة في مصداقية السلطة. إذ أن أصحاب الأعمال كانوا غير واثقين من إجراءات المستقبل والقرارات السياسية التي يمكن أن تفرضها الدولة.

وفي ظل ضغط الاضطراب الاقتصادي قرر قادة النظام الدخول في مغامرة عسكرية أخرى بغزو الكويت عام ١٩٩٠ والذي تسبب في اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. وما آلت إليه من فرض العقوبات الاقتصادية الدولية

على العراق. هذه الحصيلة تمثل كارثة حقيقية على الاقتصاد العراقي الذي وصل إلى حافة الانهيار. وفي ظل هذا المناخ ظهرت مجموعات طفيلية تحتكر التجارة الداخلية وبالأخص تجارة الغذاء والدواء. إن سيناريوهات المستقبل بالنسبة للعراق تبقى مجرد افتراضات إذ لا يوجد دليل مؤكد يدعمها.

العنوان الأصلي للكتاب:

Adnan Koucher, State and Society: the question of agrarian change in Iraq 1921-1991, (Saarbrücken: Verlag für Entwicklungspolitik, 1999).

نشر في مجلة "الثقافة الجديدة"، العدد ٣٠٩ السنة ٢٠٠٣، كعرض كتاب، وتم تعديله حيث حذفت منه المادة العائدة للمترجم.

الاقتصاديات العربية.. الشفافية والعولمة وأزمة المياه

انعقد في تونس في الفترة ٣ - ٥ حزيران| يونيو ١٩٩٨ مؤتمر عالمي بعنوان "التطورات الاقتصادية الجديدة وتأثيراتها على الاقتصاديات العربية". ونظم المؤتمر معهد التخطيط العربي في الكويت، وهو منظمة اقليمية تضم ١٥ دولة عربية، ومن نشاطاته الرئيسية التدريب والبحث العلمي في مجال التخطيط والتنمية في الدول العربية.

ناقشت البحوث المقدمة في المؤتمر أربعة محاور رئيسية أو ما سميت بالتحديات التي تواجه العالم العربي وهي: العولمة والاقليمية، أزمة المياه والبيئة، التغيرات التكنولوجية والنتائج الاقتصادية لعملية السلام.

وعالجت البحوث المتعلقة بالمحور الأول العولمة والاقليمية والاتفاقيات التجارية العالمية وضرورة تنسيق وعادة بناء المؤسسات العالمية وسياسات البلدان العربية من أجل اندماجها مع بقية العالم. ويشمل مجال إعادة البناء اصلاحات في مجال التنمية البشرية، الاصلاح المالي، الشفافية الحكومية والفرص المتساوية، وبحث الشراكة والعولمة كأحد الخيارات للاندماج في الاقتصاد العالمي. فالاقتصاديات العربية تحتاج لتوفير المتطلبات الأساسية لتعزيز الروابط بينها. ويمكن أن ينجز هذا بشكل رئيسي من خلال تحرير التجارة وزيادة الاستثمار المباشر، والأكثر أهمية إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية.

وركزت البحوث المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية والبلدان العربية على العلاقات بين اتفاقيات هذه المنظمة والدول النامية والإصلاحات الاقتصادية المطلوب القيام بها من قبل البلدان العربية للنجاح في تنفيذ هذه الاتفاقيات، إذ أن أعضاء منظمة التجارة العالمية ملزمون بتنفيذ كل

الاتفاقيات الجماعية وتسهيل فرص الوصول الى الاسواق من خلال خفض التعريفة الجمركية وإزالة نظام الحصص بالتدريج. وتحدد منظمة التجارة العالمية المراجع المؤسساتية والقانونية، التي تشمل على سبيل المثال، آليات مختلفة لمنع اغراق الأسواق بالسلع ومعايير العلاقات الاستثمارية في التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية. والملاحظ أن الدول النامية غير مرتاحة تماماً لنظام الأفضلية نتيجة اعتقادها ان المنافع التي يمكن الحصول عليها تكون افضل بالنسبة لها تحت نظام الاتفاقيات الثنائية كما كان الحال في "الجات" بدلا من نظام الاتفاقيات التجارية الجماعية. وهناك تعديل آخر مطلوب من الاقتصاديات العربية لكي تتماشى مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وهو ما يتعلق بالتكتلات الاقتصادية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. فعلى سبيل المثال أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي تحتاج لإعادة النظر في الكثير من موادها لكي تنسجم مع المادة الرابعة والعشرين لـ "الجات"، اذ تحدد المادة الثالثة حصة غير المواطنين في مجال الاستثمار بـ ٤٩٪. وهذه المادة لا تتفق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول معايير التجارة والاستثمار. وكذلك يجب مراجعة المادة الرابعة المتعلقة بالتعريفات الجمركية الموحدة، التي يفترض أن تحمي المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية لكي تتفق مع الفقرة الرابعة من المادة الرابعة والعشرين للجات التي تتعلق بالغرض من الإتحادات الجمركية وهو إنشاء منطقة تجارة حرة بدلا من رفع الحواجز عن التجارة.

لقد اتفقت البلدان العربية على اقامة منطقة تجارة حرة عربية تنفذ في غضون ١٠ سنوات، وذلك في الأول من كانون الثاني| يناير ١٩٩٨. وتواجه هذا المشروع صعوبات تقنية، لكن بحوثاً قليلة عالجت هذا الجانب، مع ذلك، هناك توقعات بأن هذه المنطقة يمكن أن يكتب لها النجاح اذا ما تحسنت، من

بين أمور أخرى، وسائل النقل والمواصلات بين البلدان العربية، وإذا ما تم تحديد الصعوبات السياسية.

البحوث المتعلقة بالمحور الثاني عالجت أزمة المياه والمسائل البيئية في البلدان العربية. ولاحظ المساهمون أن القطاع الزراعي يستحوذ على حصة الاسد (٨٨٪) من الموارد المائية في العالم العربي، ورغم هذه الحقيقة تستورد البلدان العربية ٥٠٪ من حاجتها من المواد الغذائية من الخارج. وثانيا هناك نسبة عالية من المياه المتوفرة في العالم العربي، حوالي ٨٥٪، تقع مصادر تكوينها خارج حدوده. كما أن هناك شبه غياب لاتفاقيات ملائمة بين البلدان التي تشترك في الانهار (تشترك البلدان العربية في حوالي ٢٥ نهرا دوليا). وثالثا تختلف حصة موارد المياه المتجددة لكل شخص من بلد عربي لآخر فبينما نجدها في عام ١٩٩٦ في العراق ٣٠٦٨ مترا مكعبا/سنة فإنها تصل الى ٦١ مترا مكعبا/سنة في قطر، في حين انخفض متوسط المياه لكل شخص في العالم العربي من ٣٨٠٠ مترا مكعبا عام ١٩٥٠ الى ١٠٢١ متر مكعب عام ١٩٩٦. هذا الانخفاض يعود جزئيا الى المعدل السنوي لنمو السكان الذي كان حوالي ٢,٧٪ خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٦. ورابعا، ورغم عدم الاستقرار السياسي وتأثيره على المنازعات المائية مثل تركيا - سوريا - العراق، الأردن - اسرائيل - فلسطين، حوض النيل.. الخ، فإن النقص في الإدارة المائية السليمة أو الملائمة يعتبر السبب الرئيسي وراء أزمة المياه في البلدان العربية، اذ يمكن توفير كميات ضخمة من المياه اذا ما نجحت الحكومات العربية في السيطرة على اهدار المياه في الزراعة والاستخدام المنزلي، وقامت بإعادة بناء أنظمة الري بأخرى اكثر ادخارا وبترشيد استخدام المياه.

البحوث المتعلقة بالمحور الثالث تعرضت الى التغيرات التكنولوجية وثورة المعلومات، واستنتجت، أولاً، أن القدرات التكنولوجية لا يمكن أن تتطور وتتعزز في ظل حماية التعريفة الجمركية الكبير. وتجربة دول نامية

اخرى مثل دول أميركا اللاتينية خير دليل على ذلك. ثانيا، إن الفجوة التكنولوجية بين البلدان الصناعية والبلدان العربية آخذة في التعمق. ويعود هذا بشكل رئيسي الى التطورات السريعة الحادثة في التكنولوجيا العالمية، بينما البلدان العربية لم تحقق تقدما ملموسا في هذا المجال سواء من قبل القطاع العام أو الخاص. ومن المتوقع أن تتسع الفجوة التكنولوجية في القرن الواحد والعشرين. والدليل الذي استشهد به لاثبات هذه الفجوة على سبيل المثال لا الحصر خدمات الاتصالات في البلدان العربية التي تكون في الغالب محدودة في شبكة خدمات تحويل قاعدية، إذ هناك نقص في الربط بين البلدان العربية في هذا المجال. وبدلا من ذلك نرى البلدان العربية مرتبطة مباشرة بالولايات المتحدة أو بالعواصم الأوروبية. ثالثا، يجب أن يعاد النظر في السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا المتبعة في معظم البلدان العربية كي تناسب حجم تحديات القرن الواحد والعشرين. فاحتكار الحكومات لمعاهد البحث العلمي ومؤسسات التنمية لا يخدم على المدى الطويل متطلبات الاتجاهات الجديدة في الليبرالية الاقتصادية. واستمرار الهيمنة الحكومية على المقدرات التكنولوجية سوف يبقي البلدان العربية بعيدة عن تطور التكنولوجيا العالمية.

ناقشت بحوث المحور الرابع والأخير النتائج الاقتصادية لعملية السلام في الشرق الأوسط. فمنذ عقد اتفاقية السلام المصرية . الاسرائيلية في عام ١٩٧٩ شهد العالم العربي توقيع اتفاقيات سلام لاحقة بين السلطة الفلسطينية والأردن وإسرائيل. ومن بين الكثير من الصعوبات التي تواجه عملية التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل فقد حظيت الصعوبات التي تواجه السلطة الفلسطينية باهتمام خاص في المؤتمر. وكان قد وقع بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في نيسان | ابريل ١٩٩٤ ويفترض أن ينهي هذا البروتوكول ٢٧ سنة من السيطرة

الاسرائيلية الكاملة على العلاقات التجارية، وأن يمنح حرية الحركة للسلع والخدمات. إلا أنه رغم توقيع هذا البروتوكول واتفاقيات اقتصادية أخرى لم يتمتع الفلسطينيون بما وعدوا به. ففي الغالب لا تزال السيطرة الكاملة على شؤون الاقتصاد الفلسطيني بيد إسرائيل. وينعكس هذا، من بين امور أخرى، على السيطرة على الحدود والتجارة مع بقية أنحاء العالم والضرائب وعائدات الجمارك. علاوة على ذلك فقد وعد الفلسطينيون بتقديم مبلغ ٤,٢ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ الا أن المبلغ المدفوع لهم فعلا خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ لم يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار.

السؤال الآن: كيف تستطيع الاقتصاديات العربية التغلب على هذه التحديات بطريقة تحفظ للبلدان العربية سيادتها الاقتصادية والسياسية؟ الاجابة على هذا السؤال تتطلب معالجة أمور اقتصادية وأخرى غير اقتصادية من بينها القيام بإصلاحات مؤسساتية باتجاه زيادة الشفافية قبل اجراء أي اصلاحات اقتصادية، وزيادة التعاون الاقليمي العربي أولا قبل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الذي سوف يقلل من الخسائر المتوقعة من تنفيذ قواعد منظمة التجارة العالمية من قبل البلدان العربية منفردة. ومن الخطوات المهمة الأخرى ضرورة تحسين التنمية البشرية من خلال ادخال إصلاحات على نظامي التعليم والصحة، وإعادة النظر في بنية منظومة العلم والتكنولوجيا بحيث تخدم الحاجات الأساسية للتنمية البشرية من ناحية وتخدم متطلبات المنافسة من ناحية ثانية.

العنوان الأصلي للمجلد الذي يضم أعمال المؤتمر:

Ahmed Al-Kawaz (ed.), New economic developments and their impact on Arab economies, Amsterdam: North Holland, 1999.

نشر في صحيفة "الشرق الأوسط"، العدد ١ أيلول| سبتمبر ٢٠٠١، كعرض كتاب، وتم تعديله حيث حذفت منه المادة العائدة للمترجم.

ملاحظات في جغرافية التنمية والتخلف

منذ فترة طويلة اهتم الجغرافيون وعلماء الاجتماع الآخرون بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي الموجود سواء بين الدول أم بين المناطق. وقد ساهمت اعمالهم في فهمنا للتنمية، بتعريفها عموما بأنها عملية تحسن من خلالها الدولة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها وكذلك معرفة حصيلة هذه العملية. وتبنى العلماء من مختلف التخصصات مثل الاقتصاديين، والسسيولوجيين، والانثربولوجيين ومن علم السياسة وجهات نظر مختلفة لدراسة التنمية؛ لكن المساهمة المميزة للجغرافيين تتحدد بأنهم ينظرون لعملية التنمية بإطارها الواسع والشامل والذي يدمج الخاصيات البشرية والبيئية للبلد مع إرثه التاريخي الفريد وعلاقاته مع البلدان الأخرى.

وبالرغم من أن المصطلح يستخدم على نطاق واسع، لكن مفهوم التنمية لا يزال مثيرا للجدل للغاية. وكانت فكرة التنمية قد أصبحت فكرة عامة في الخمسينات من القرن العشرين عندما بدأت الكثير من المستعمرات السابقة بالحصول على استقلالها. وبالنسبة لهذه البلدان، فإن نجاح خطة مارشال في أوروبا التي اعقبت الحرب العالمية الثانية أصبحت نموذجا يحتذى به. ركزت التنمية في الخمسينات والستينات على نمو الناتج الوطني الإجمالي لكل شخص من خلال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الرئيسة ومشاريع البنية التحتية، التبادل التقني، والتعويل على الأسواق المفتوحة. طريقة التنمية هذه أو هذا النموذج اصطلح عليها بـ "التحديث" وكانت قد ارتبطت باسماء علماء مثل والتر روستو، الذي كتب مقالة مؤثرة للغاية بعنوان "مراحل التنمية الاقتصادية" عام ١٩٥٩.

في السبعينات بات واضحاً، بأنه على الرغم من جهود عقود من الزمن، لم يشهد الكثير من بلدان العالم الثالث نمط التنمية المتوقع بحسب نظرية التحديث. وفي العديد من هذه البلدان، ساءت أوضاع الفقر والتفاوت. وبدأت مجموعة اخرى من العلماء تؤكد بأن التحديث ببساطة قد عزز من الأنماط التاريخية الاستعمارية، لأن الطريق الوحيد للبلدان الفقيرة لتنمية رأسمالها المستثمر كان يتمثل في الاستمرار في تصدير المحاصيل الزراعية والمواد الخام إلى الدول الصناعية. وقد أكد العديد من الكتاب على أن هذا الوضع قد أطلق عملية التخلف بسبب أن اسعار صادرات القطاع الأولي من البلدان الفقيرة كانت تتجه للانخفاض عبر الوقت، في حين أن هذه البلدان مضطرة لدفع اسعار عالية مقابل الواردات الصناعية. وقد استخدم والرشتاين هذا الإطار ليتوصل إلى أن "النظام العالمي" يضم المركز، وشبه الهامش والهامش، مكانيا يتمثل نمط الدول الصناعية "أو المركز" بالدول التي تطورت على حساب العالم الثالث أو بلدان "الهامش" التي تزود هذه الدول بالمواد الخام. أما بلدان شبه الهامش فكانت تلك التي تشترك بمميزات مشتركة مع كلا المجموعتين من الدول. واستنادا إلى فرانك ووالرشتاين، فإن طبيعة النظام العالمي تقضي على جهود بلدان الهامش لتنمية اقتصادياتها.

هذا النقد الموجه لمشروع التحديث اصطلح عليه بأشكال مختلفة منها منهج البنيوية، التبعية أو منهج الأنظمة العالمية. وهو يقترح بدلا من نمو الصادرات الأولية، ينبغي أن تسعى بلدان الهامش لتصبح معتمدة على نفسها في إنتاج السلع المصنعة بواسطة فرض ضرائب عالية أو تعريفات على السلع الصناعية المستوردة، مترافقة مع تأميم الصناعات الرئيسة كوسيلة لكسر دائرة الاعتماد على دول المركز. وعلى نطاق أوسع، يستخدم مصطلح البنيوية، في الوقت الحاضر، للإشارة إلى أي منهج يقر بأن التفاوت في التنمية ناجم عن النظام العالمي المترابط والذي تكون فيه التنمية في بعض

البلدان على حساب البلدان الأخرى. ومقالة غرانت وناجمان المعنونة "إعادة قياس التنمية غير المتوازنة في غانا والهند"، مثال جيد لوجهة النظر هذه، حيث أشار الباحثان بأن اتجاهات العولمة المعاصرة فاقمت عمليات التنمية غير المتوازنة في غانا والهند.

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات نتج عن انهيار الإتحاد السوفيتي التحول إلى نهج السوق الحرة في الكثير من البلدان الاشتراكية والشيوعية السابقة. وقد سقط نموذج الدولة المركزية للتنمية الذي دعا له البنيويون باتجاه زيادة الاستياء، وتحول سياسة التنمية إلى الليبرالية الجديدة، مع التأكيد على خفض حجم الحكومة، وخصخصة الصناعات التي تملكها الدولة، والتوقف عن ضبط الاسعار والمساعدات، وتعزيز الصادرات من خلال تخفيض قيمة العملة. هذه الحزمة من الوصفات السياسية، اصطلح عليها بالتكيف الهيكلي، وقد دُعمت بقوة من قبل الوكالات الدولية المانحة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارها إجراءات صعبة ولكنها تمثل "دواء" ضروريا لتمكين البلدان النامية من تقوية اقتصادياتها. في الوقت الحاضر، وبعد أكثر من عشرين سنة على برامج التكيف الهيكلي ظهرت فقط نتائج مشكوك فيها في معظم الحالات، لذلك بدأت تتزايد الانتقادات الموجهة لهذا النهج.

أخيرا، اقترح عدد متنام من العلماء مناهج بديلة للتنمية تتجاوز ثنائية البنيوية مقابل الليبرالية الجديدة. مقالة آ. ببنغتون ود. ببنغتون المعنونة "بدائل التنمية: الممارسة، المعضلات، والنظرية"، تفحص معرفة التنمية البديلة. حيث ينتقد الباحثان نظريات التنمية البديلة بالقول أن علماء التنمية يجب عليهم التعامل مع السياسة العالمية الحقيقية. هذه المقالة أيضاً تتناول دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية. البعض يسأل فيما إذا يمثل تزايد دعوات المشاركة والبحث عن بدائل للتنمية تغييرا حقيقيا، أو

أنه مجرد إعادة تعبئة بسيطة لمفهوم التنمية دون معالجة القضايا البنيوية الأساسية للتفاوت والفقر.

رد فعل آخر على فشل الإصلاح الاقتصادي المستند إلى الليبرالية الجديدة كان قد تمثل في صعود "الجغرافية الاقتصادية الجديدة". والمفارقة الكبيرة هي أن أكبر عدد من العلماء الباحثين في هذا الحقل الفرعي الذي برز بسرعة هم اقتصاديو التنمية، وليس الجغرافيون. وقد دعا الاقتصاديون العاملون في هذا الميدان إلى إعادة اكتشاف أهمية الجغرافية وهم يستخدمون هذا المنهج لتفسير لماذا تشهد بعض مناطق العالم الجنوبية أداء باهتا في التنمية رغم الاصلاح الاقتصادي المستند إلى الليبرالية الجديدة. ويشير الكثير من الجغرافيين بأن هذا المنهج يمكن أن يحيل اساس الاختلاف في أداء التنمية إلى "الطبيعة". وهذا يمثل مشكلة بسبب أنه يحجب التباينات القوية الموجودة داخل وبين الدول، والعلاقات التجارية غير العادلة، التي تمتلك تأثيرا هائلا على مسارات التنمية. هذه البراهين المعارضة ملخصة بشكل دقيق بمقالة بعنوان "الجغرافية، الثقافة، والنماء" للباحث اندريس أوبنهايمر.

من هذه القراءات يصبح واضحا بأنه لا توجد نظرية واحدة يمكن أن تفسر بشكل كامل لماذا توجد تباينات جغرافية في التنمية عبر العالم؟ ومع ذلك، اخذ هذه النظريات مجتمعة، يزودنا بمادة غنية عن الكثير من العوامل التي تساهم في التنمية، وكذلك يفيدنا بتعريف هذه العملية الذي يوصف بالمهمة المعقدة، ويستفزنا للاستمرار بالبحث في هذا الميدان الهام.

الترجمة عن كتاب:

William G. Moseley et al.(eds.), The Introductory Reader in Human Geography, Malden, Oxford, Victoria: Blackwell Publishing, 2007.

نشرت في "طريق الشعب"، العدد ٢٣ نيسان| أبريل ٢٠١٥.

العولمة تعمّق عدم التوازن

"للعولمة منافع كثيرة بالنسبة للبعض ولكن بالنسبة لغالبية سكان العالم تعني فقط مزيداً من الفقر" تقول فوكودا بار التي صاغت تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ في حديث لها حول النتائج التي توصلت إليها.

الحدود تتلاشى والعالم يصبح باستمرار اصغر، لكن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً. ومن خلال التأكيد الاحادي على آلية السوق، تسبب العولمة باستمرار مزيداً من عدم المساواة.

عدم المساواة المتزايدة موضح بإحصائيات موثقة تدل على التفاوت المبيّن في احدث تقرير صادر عن الأمم المتحدة للتنمية البشرية. فثروة ثلاثة أغنى ملياردريه في العالم هي أكبر من اقتصاديات ٣٥ دولة مجتمعة من أقل الدول نمواً. وأغنى سكان العالم، الذين يشكلون ٢٠٪ من مجموعه، يستحوذون على ٨٦٪ من الدخل العالمي ويسيطرون على ٨٢٪ من اسواق التصدير وفي متناولهم ٧٤٪ من تأسيسات التلفون. وأفقر سكان العالم، الذين يشكلون ٢٠٪ من مجموعه، يملكون ضمن هذه التصانيف بالكاد ١٪.

حصل أغنى سكان العالم ٢٠٪ منه عام ١٩٩٧ على ٧٤ خلدن لكل فرد مقابل خلدن واحد للفرد بالنسبة لـ ٢٠٪ أفقر سكان العالم. "الدولار = ٢,٠٦ خلدن هولندي في وقته". عام ١٩٦٠، كانت النسبة ١ | ٣٠. العولمة طبقا لفوكودا اليابانية تتوجه بشدة إلى الاقتصاد. وقد قارنت العالم مع بلد افتراضي يمتلك فقط وزارة للشؤون الاقتصادية ولا يتوفر له وزارات للصحة،

البيئة والشؤون الاجتماعية. "قد يجدها كل واحد منا غير مألوفة، لكن العولمة تُقاد من جانب واحد طبقاً لأسلوب التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية. ومن دون استغراب ابداً يصبح العالم بدون توازن".

التطور السريع للأنترنت، بالنسبة لفوكودا، مثال ساطع على الميزة النخبوية للعولمة. ففي العالم، يوجد ٣٦ مليون كمبيوتر مُوصّل وأكثر من ١٥٠ مليون شخص يستخدمه. لكن مستخدمي الأنترنت يشكلون فقط ٢٪ من سكان العالم. وشبكة الأنترنت هي في الواقع مقتصرة على المجتمع الراقي وخصوصا لفئة الرجال الشباب الذين لديهم القدرة المالية في الدول الصناعية. علاوة على ذلك، ثلاثة أرباع مواقع الشبكة باللغة الانكليزية بينما ١|١٠ من الأشخاص يعتبر متمكن من هذه اللغة. "الأنترنت يدعنا نرى بأن القرية العالمية، أكذوبة"، تقول فوكودا.

"الاشتراك في الأنترنت يتطور بشكل متلاحق. لكن لفئة معينة من المجتمع العالمي، أما الفقراء فهم بعيدون عن ذلك". ويحذر التقرير بأن توزيع الأنترنت لا يمكن أن يترك لآلية السوق. ومن أجل أن تكون الشبكة دولية حقاً وفي متناول الكل يمضي التقرير إلى ضرورة رفع الضرائب عن مستخدمي البريد الالكتروني. ويمكن أن تستخدم الأرباح في ربط الدول النامية بالأنترنت. الأنترنت ليس الحالة الوحيدة التي تفسر التفاوت المستمر في الوصول إلى المعرفة. فالحماية القانونية للملكية الفردية هي أيضاً لا تتيح للدول النامية حرية أكبر لاقتناء المعرفة. إذ تملك الدول الصناعية ٩٧٪ من كل الاختراعات ويجري فيها ٩٦٪ من البحث العلمي. إلى جانب ذلك، كثير من البحوث العلمية في السنوات الماضية نفذت من قبل القطاع الخاص، مما جعل الوضعية بالنسبة للدول النامية أسوأ بكثير. "عند اختيار البحث، يصبح المال أهم من الحاجة – فمواد التجميل والنضج البطيء للطماطم يحظون بالأولوية قياسا بالتلقيح

ضد الملاريا وجفاف النباتات المستمر في الدول النامية"، تستشهد فوكودا في تقريرها.

يرى التقرير أيضاً بأن خصخصة قطاع المعرفة لا تقود بصورة اوتوماتيكية إلى المنافسة، بل أن كثير من التحولات قادت في السنوات الماضية إلى المزيد من احتكار المعرفة. ففي عام ١٩٩٨، سيطرت أكبر عشر مؤسسات في العالم على ٣٢٪ من قطاع التكنولوجيا الحيوية و٣٥٪ من قطاع الصيدلة و٨٦٪ من تكنولوجيا الكمبيوتر في السوق.

وفي سياق الاختراعات، تعد الولايات المتحدة أكثر نجاحاً في هذا المجال، إذ أكثر من نصف براءات الاختراع تموّل فيها. وتريد فوكودا أن يخصص جزء من عائدات الاختراعات والبحث العلمي لسد احتياجات الدول الفقيرة.

من الطبيعي أن تقدم العولمة امكانيات جديدة خارقة. لكن الجرائم المتزايدة تستفيد منها. اجمالاً، التجارة في المخدرات والأسلحة والنساء تبلغ سنويا ١٥٠٠ مليار دولار. وهذا يعادل أربع مرات حجم الاقتصاد الهولندي. وفي السنوات العشر الماضية، ارتفع إنتاج الافيون ثلاثة اضعاف والكوكائين بمقدار الضعف. ووصل حجم تجارة المخدرات إلى ٤٠٠ مليار دولار سنوياً. وهذا الرقم يعادل ٨٪ من مجموع التجارة العالمية ويعادل تقريباً تجارة النفط والغاز التي تشكل ٨,٦٪.

نتيجة أخرى من نتائج العولمة هي انتشار الثقافات عبر العالم. "بجانب ذلك، فالثقافة الأمريكية مهيمنة جداً"، تقول فوكودا. بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تُعد الافلام وبرامج التلفزيون صادرات رئيسية. إذ تسيطر هوليود على ٧٠٪ من السينمات الأوروبية، بينما في الولايات المتحدة يأتي فقط ٣٪ من الافلام من خارجها. "الهيمنة الأمريكية تُخرج الثقافات الأخرى من السوق" تقول فوكودا. يمكن أن لا يصبح للثقافة

موقع في ظل الإنتاج التجاري الحر وعبر تقديم المساعدة له تصبح المنافسة مزورة، علاوة على ذلك، فالعولمة تسببت في نمو الاتجاه الخاطئ الذي لا يمكن وقفه أو تغييره. ويقدم التقرير توصيات إلى القوى العالمية الكبرى بضرورة وقف التأثيرات السلبية للعولمة. تقول فوكودا "أولاً وقبل كل شيء يجب أن نكون واقعيين عندما نعمل حقاً بشكل مشترك. العولمة تتقدم بسرعة وتهز مفاهيمنا وتبقيها في المؤخرة".

الترجمة عن صحيفة NRC Handlesblad الهولندية، العدد ١٢ -٠٧-١٩٩٩
نشرت المقالة في مجلة "رسالة العراق" العدد ٥٨، تشرين الأول| أكتوبر ١٩٩٩.

رأسمالية الدولة عصر يتشكل
هل هو نهاية السوق الحرة؟

د. إيان بريمر*

في الولايات المتحدة، وأوروبا، والكثير من دول العالم المتقدم، تهدف الموجة الأخيرة من تدخل الدولة التخفيف من أضرار الركود الاقتصادي العالمي الحالي واستعادة الاقتصاديات المريضة لعافيتها. ولا تتجه أكثرية حكومات الدول المتقدمة لإدارة اقتصادياتها بشكل غير محدد. ويكمن وجود معارضة لهذا الاتجاه في طبيعة التدخلات المماثلة في العالم النامي: حيث تبسط الدولة يدها بقوة على الاقتصاد مما يشير إلى رفض إستراتيجي لعقيدة السوق الحرة.

الحكومات، ليست طرفاً مساهماً خاصاً فقط، فهي قبل هذا الوقت، كانت تملك أكبر شركات النفط في العالم وتسيطر على ثلاثة أرباع احتياطيات الطاقة. وهناك شركات أخرى تابعة للدولة أو متحالفة معها تتمتع بقوة تسويقية متنامية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاديات الأسرع نموا في العالم. وتشكل "صناديق الثروة السيادية،" المصطلح الذي صيغ في الآونة الأخيرة عن المحافظ الاستثمارية المملوكة للدولة، نسبة الثمن من مجموع الاستثمارات العالمية، وهذه النسبة العائد لها آخذة في الزيادة. هذه الاتجاهات تعيد تشكيل السياسة الدولية والاقتصاد العالمي بواسطة تحويل وبشكل متزايد مفاصل القوة الاقتصادية الكبيرة والتأثير أو النفوذ إلى السلطة المركزية للدولة. وبهذا فهي تغذي ظاهرة كبيرة ومعقدة لرأسمالية الدولة.

قبل أقل من ٢٠ عاما، بدا الوضع مختلف كثيراً. حيث بعد انهيار الإتحاد السوفيتي تحت وطأة تناقضاته الداخلية العديدة، تحركت قيادة الكرملين الجديدة بسرعة لتبني النموذج الاقتصادي الغربي. ودافعت الحكومات الحديثة للجمهوريات السوفيتية السابقة والأقمار الصناعية عن القيم السياسية الغربية وبدأت بالانضمام إلى تحالفاتها.

لكن أنحسر الآن مد السوق الحرة. وحلت محلها رأسمالية الدولة، المتمثلة بالنظام الذي من خلاله تكون وظائف الدولة الفاعل الاقتصادي القائد وتستخدم الأسواق في المقام الأول لتحقيق مكاسب سياسية. وقد أشعل هذا الاتجاه منافسة عالمية جديدة، ليس بين الأيديولوجيات السياسية المتنافسة لكن بين النماذج الاقتصادية المتنافسة. ومع زج السياسة في صنع القرار الاقتصادي، تظهر مجموعات مختلفة تماماً من الفائزين والخاسرين.

خلال الحرب الباردة، كانت القرارات المتخذة من قبل مديري القطاعات الاقتصادية السوفيتية والصينية المتسمة بالأوامرية تمتلك تأثيراً قليلاً على الأسواق الغربية. لكن اليوم في الأسواق الناشئة التي لم تكن قد ظهرت بعد. يتخذ موظفو الدولة في أبو ظبي، أنقرة، بكين، برازيليا، مدينة مكسيكو، موسكو ونيودلهي القرارات الاقتصادية- الخاصة بالاستثمارات الإستراتيجية، وملكية الدولة، والتنظيم- التي يتردد صداها في الأسواق العالمية. إن التحدي الذي يشكله هذا التوجه التجاري القوي لرأسمالية الدولة قد شحذته الأزمة المالية العالمية والركود العالمي. والآن، أثبت أنصار التجارة الحرة والأسواق المفتوحة بأن قيمة هذه الأنظمة مشكوك فيها على نحو متزايد من قبل الجماهير على مستوى العالم.

لرأسمالية الدولة أربع جهات فاعلة رئيسية هي: شركات النفط الوطنية والشركات المملوكة للدولة، والشركات الوطنية التابعة للقطاع الخاص والنصيرة للدولة، وصناديق الثروة السيادية.

عند التفكير في شركات النفط الكبرى، يفكر معظم الأمريكيين أولاً بالشركات المتعددة الجنسية مثل برتش بتروليوم، شيفرون، اكسون موبيل، شيل، أو توتال. لكن أكبر ١٣ شركة نفط في العالم، تقاس باحتياطياتها مملوكة وتدار من قبل الشركات الحكومية مثل ارامكو السعودية؛ وشركة النفط الوطنية الإيرانية؛ وشركة بترول فنزويلا؛ وغازبروم وروسنفت الروسية؛ وشركة النفط الوطنية الصينية؛ وبتروناس الماليزية؛ وبتروبراس البرازيلية. مثل هذه الشركات التابعة للدولة تسيطر على أكثر من ٧٥٪ من احتياطي وإنتاج النفط العالمي. بعض الحكومات، ومن خلال اكتشافها للنفوذ الذي يأتي من هيمنة الدولة على موارد الطاقة، وسعت من سيطرتها على المصادر الإستراتيجية الأخرى. أما الشركات المتعددة الجنسية التابعة للقطاع الخاص فهي تنتج الآن فقط ١٠٪ من إنتاج النفط في العالم وتملك فقط ٣٪ من احتياطياته. وفي الكثير من مناطق العالم، يتحتم عليها الآن إدارة علاقاتها مع الحكومات التي تملك وتدير أكبر وأفضل المنافسات التجارية العائدة لها من ناحية التمويل.

في قطاعات مختلفة مثل الصناعة البتروكيمياوية، توليد الطاقة، التعدين، إنتاج الحديد والصلب، إدارة الموانئ والنقل البحري، صناعة الأسلحة، السيارات، المكائن الثقيلة، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطيران، لم يعد عدد متنامي من الحكومات يكتفي بكل بساطة بتنظيم السوق. بدلاً من ذلك، فهي تريد استخدام السوق لدعم مواقفها السياسية المحلية. حيث تساعد الشركات العائدة للدولة في تحقيق ذلك، جزئياً، بواسطة دمج أو توحيد القطاعات الصناعية بأكملها. إن شركات مثل إندياما في أنغولا (الماس)، ازرانيرجي في أذربيجان (توليد الكهرباء)، كازاتومبروم في كازاخستان (اليورانيوم)، والمكتب الشريف للفوسفات في المغرب- العائدة للدولة هي الآن أكبر اللاعبين المحليين في القطاعات الخاصة بكل منها. وقد نمت بعض الشركات العائدة للدولة بشكل خاص نموا هائلا، وعلى الأخص شركة

التلفون الثابت واحتكارات تصدير الأسلحة في روسيا؛ واحتكار الألمنيوم، والاحتكار الثنائي لنقل الطاقة والشركات السلكية واللاسلكية الرئيسية وشركات الطيران في الصين؛ والسكك الحديدية في الهند، التي تعد من بين أكبر أرباب العمل في العالم في القطاع غير العسكري، حيث تشغل ما يزيد على ١،٤ مليون مستخدم.

إن الاتجاه الأكثر حداثة قد عمل على تعقيد هذه الظاهرة. في بعض الدول النامية، الشركات الكبيرة التي بقيت في قبضة القطاع الخاص تعتمد على دعم الحكومة المتمثل بالقروض، والعقود، والإعانات. هذه الشركات الوطنية عائدة للقطاع الخاص ونصيرة للدولة لكن الحكومة تفضل أن تبقى منفصلة عنها، حيث ترى في ذلك وسيلة للمنافسة مع مثيلاتها من الشركات الأجنبية التجارية البحتة، وبالتالي فهي قادرة على اختيار دور مهيمن في الاقتصاد المحلي وفي أسواق التصدير. وفي المقابل، فإن هذه الشركات تستخدم نفوذها مع حكوماتها لتلتهم المنافسين الأصغر على المستوى المحلي، ومن ثم فإن هذا يعزز من قوتها باعتبارها أحد أعمدة رأسمالية الدولة.

في روسيا، يجب أن تكون للمشاريع التجارية الكبيرة علاقات مرضية أو ملائمة مع الدولة كي تنجح. ويتم التحكم بالشركات الوطنية النصيرة للدولة من قبل مجموعة صغيرة من الاولغارشية التي من الناحية الشخصية تعمل لصالح الكرملين. حيث تندرج تحت هذه الفئة شركات نوريلسك للنيكيل (التعدين)؛ نوفوليبتسك للصلب وهولدنك (المعادن)؛ وافراز، سيفيرستال، وميتالونفيست (الصلب). في الصين، ينطبق الشيء نفسه، وأن كان على نطاق أوسع، حيث أصبحت إمبراطورية افيك (الطائرات)، هواوي (المواصلات السلكية واللاسلكية)، ولينوفو (للكمبيوتر) جميعها شركات عملاقة تحظى بدعم الدولة وتديرها دائرة صغيرة من رجال الأعمال ذوي الحظوة والنفوذ.

وقد نشأت في أماكن أخرى من العالم أشكال مختلفة من الشركات العائدة للقطاع الخاص لكن الحكومة تفضل متابعتها أو دعمها، بما في ذلك، في الدول التي ما تزال نسبيا تتبع اقتصاد السوق الحرة مثل شركات: سيفيتال (الصناعات الزراعية) في الجزائر، فال (التعدين) في البرازيل، تاتا (السيارات، الصلب والكيمياويات) في الهند، تنوفا (اللحوم والدواجن) في إسرائيل، سوليدير (الإنشاءات) في لبنان، وشركة سان ميغيل (الغذاء والمشروبات) في الفلبين.

يعود جزء من مهمة تمويل هذه الشركات إلى صناديق الثروة السيادية وهذه بدورها عملت بدرجة كبير على توسيع هذه الصناديق من ناحية الحجم والأهمية. وتعرف الحكومات بأنها لا تستطيع تمويل الشركات الوطنية النصيرة لها بسهولة بواسطة طبع المزيد من العملة؛ حيث سيؤدي التضخم في نهاية المطاف إلى تأكل أصولها. ويمكن أن يولد الإنفاق المباشر من ميزانية الدولة عجزاً في المستقبل إذا تدهورت الأوضاع الاقتصادية. لذلك، لعبت صناديق الثروة السيادية دوراً أكبر في هذا الجانب. وهي في الواقع تمثل مستودعات للعملة الأجنبية الفائضة المحصل عليها من تصدير السلع أو البضائع المصنعة. لكن هذه الصناديق هي أكثر من كونها مجرد حسابات مصرفية. فهي صناديق استثمارات عائدة للدولة مع محافظ مختلطة من العملات الأجنبية، والسندات الحكومية، والعقارات، والمعادن الثمينة، وحصص مباشرة في- وأحيانا تملك غالبية- عدد كبير من الشركات المحلية والأجنبية. ومثل كل الصناديق الاستثمارية، فإنها تتطلع لتحقيق أقصى العائدات. لكن بالنسبة إلى رأسمالي الدولة، هذه العائدات، يمكن أن تتمتع بأهمية سياسية إضافة إلى أهميتها الاقتصادية.

ورغم اكتساب صناديق الثروة السيادية شهرة في السنوات الأخيرة، لكنها لم تكن جديدة أبداً. حيث تأسست هيئة الاستثمار الكويتية، عام ١٩٥٣ وهي الآن

رابع أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم. لكن مصطلح "صندوق الثروة السيادي" كان أول ما صيغ عام ٢٠٠٥، مما يعكس اعترافاً بالأهمية المتزايدة لهذه الصناديق. ومنذ ذلك الحين، انضم عدد آخر من البلدان لهذه الصناديق: دبي، وليبيا، وقطر، وكوريا الجنوبية، وفيتنام. إن أضخم صناديق الثروة السيادية هي تلك الموجودة في إمارة أبو ظبي، والسعودية والصين،إضافة إلى روسيا التي تبحر للحاق بالركب. وتمثل النرويج البلد الديمقراطي الوحيد بين البلدان التي توجد بها أكبر عشرة صناديق للثروة السيادية في العالم.

علاقات وثيقة

أحدى الملامح الأساسية لرأسمالية الدولة هي وجود علاقات وثيقة تربط معاً بين الأشخاص الذين يحكمون البلد والذين يديرون شركاته. فرئيس وزراء روسيا السابق، ميخائيل فرادكوف، هو الآن رئيس شركة غازبروم، المحتكرة للغاز الطبيعي في روسيا. والرئيس السابق لغازبروم ، دميتري ميدفيديف، هو الآن رئيس روسيا. ديناميكية الزبون- صاحب العمل هذه قد أدخلت السياسة، والسياسيين، والبيروقراطية في عملية صنع القرار الاقتصادي إلى حد لم يسبق له مثيل منذ الحرب الباردة. وتثير هذه الديناميكية العديد من المخاطر بالنسبة لأداء الأسواق العالمية.

أولاً، إن ترك أغلب القرارات التجارية، بيد البيروقراطية السياسية، التي تمتلك خبرة قليلة بإدارة العمليات التجارية بفعالية، غالباً، ما يجعل وضعية الأسواق أقل تنافسية ومن ثم، أقل إنتاجية. ولكن بسبب تمتع هذه الشركات بدعم الراعي السياسي القوي وبسبب أن مميزاتها التنافسية تأتي من إعانات الدولة، لذلك فهي تشكل تهديداً كبيراً ومتنامياً لمنافسيها من القطاع الخاص.

ثانياً، قد تكون الدوافع التي تقف وراء قرارات الاستثمار سياسية بدلاً من أن تكون اقتصادية. فمثلاً تعرف قيادة الحزب الشيوعي الصيني، أن إحداث الازدهار الاقتصادي ضروري للحفاظ على السلطة السياسية. لذلك فإنها ترسل شركات النفط الوطنية الصينية إلى الخارج لتأمين إمدادات النفط والغاز لفترة طويلة والتي تحتاجها الصين لتغذية توسعها الاقتصادي المستمر. وبفضل التمويل الحكومي، تمتلك شركات النفط الوطنية المزيد من الأموال للإنفاق مقارنة بمنافسيها في القطاع الخاص- وهي تدفع أثماناً أعلى من أسعار السوق للوصول إلى اتفاقيات ثابتة وطويلة الأجل. وإذا احتاجت هذه الشركات إلى المزيد من المساعدات، فإن القيادة الصينية تكون قادرة على اتخاذ خطوات تتمثل بالتعهد بمنح القروض الإنمائية للبلد المورد.

إذا ارتبطت المشاريع التجارية والصناعية ارتباطا وثيقا بالسياسة، آنذاك، فإن عدم الاستقرار المحلي الذي يهدد النخب الحاكمة- وبشكل أكثر تحديدا، تحديدها للمصالح الوطنية وأهدافها السياسية الخارجية- يبدأ يكتسب أهمية أكبر بالنسبة للأعمال التجارية. وبالنسبة للأجانب، أصبح الفهم الجيد للدوافع السياسية يشكل إستراتيجية المواجهة. وقد تعلم الكثير من شركات القطاع الخاص التي تمارس الأعمال التجارية في الأسواق الناشئة قيمة استثمار المزيد من الوقت في سبيل إقامة علاقات وثيقة مع القادة الحكوميين الذين يمنحون العقود الكبرى ومع البيروقراطيين الذين يشرفون على تنفيذ الأطر القانونية والتنظيمية. وبالنسبة للشركات المتعددة الجنسية، يمثل هذا الأمر هدراً للوقت والمال ويبدو وكأنه ترفاً في وقت الركود العالمي، لكن من أجل حماية استثماراتها في الخارج وأسهمها في الأسواق، فإنها لا تستطيع أن تفعل خلاف ذلك.

تدخل الدولة

بدأت رأسمالية الدولة بالتبلور خلال أزمة النفط عام ١٩٧٣، وذلك عندما أتفق أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على وقف أو خفض إنتاج النفط رداً على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في حرب يوم الغفران. وتقريبا، بين عشية وضحاها، أصبحت السلعة الأكثر أهمية في العالم سلاحاً جيوبولتيكيا، وأعطت لحكومات البلدان المصدرة للنفط نفوذاً دوليا لم يسبق له مثيل. وكأداة سياسية، أستخدم وقف إنتاج أوبك للنفط باعتباره حظراً ضد بلدان معينة- خصوصاً الولايات المتحدة وهولندا. وكظاهرة اقتصادية، عكست أزمة النفط اتجاه التدفق السابق لرأس المال، والذي فيه تشتري الدول المستهلكة للنفط، دائماً، أكبر الكميات من النفط الرخيص وبدورها تبيع البضائع إلى البلدان المصدرة للنفط بأسعار تضخمية. ومن وجهة نظر أعضاء أوبك، فقد وضعت الأزمة نهاية لعقود من العجز السياسي والاقتصادي ولعهد الاستعمار نفسه.

لقد أظهرت أزمة النفط بأن منتجي النفط ومن خلال العمل الموحد، يمكنهم أن يسيطروا على مستويات الإنتاج ومن ثم الحصول على حصة أكبر من العائدات المتولدة من قبل شركات النفط الغربية الرئيسية. وثبت بأن هذه العملية أسهل في الحالات التي تتمكن فيها الحكومات الوطنية من استخدام الشركات المحلية لاستخراج وتصفية النفط. وفي الوقت المناسب، أصبحت شركات النفط الوطنية تحت سيطرة حكومية أكبر (ارامكو السعودية، مثلاً، لم تؤمم بشكل كامل حتى عام ١٩٨٠) وفي النهاية ضاع مجد نظرائها من الشركات الغربية المملوكة للقطاع الخاص. وقد عنت أزمة النفط بالنسبة لشركات النفط الوطنية الحديثة، ولادة نموذج أصبح من ذلك الوقت واسع الانتشار وطبق على قطاع الغاز أيضاً.

وبدأت الموجة الثانية من رأسمالية الدولة خلال الثمانينات، مدفوعة بصعود البلدان النامية التي تسيطر فيها الحكومات التي تؤمن بقيم الدولة المركزية والتقاليد. في الوقت نفسه، سبب انهيار الحكومات المعتمدة على اقتصاديات التخطيط المركزي موجة من الطلب العالمي على فرص تنظيم المشاريع وتحرير التجارة. هذا الاتجاه، بدوره، أحدث أو نشّط النمو السريع والتصنيع في العديد من البلدان النامية خلال التسعينات. و تحركت بلدان مثل البرازيل، والصين، والهند، والمكسيك، وروسيا، وتركيا، جنبا إلى جنب مع بلدان في جنوب شرق آسيا والكثير من البلدان الأخرى، بسرعة مختلفة على طريق التحول من بلدان نامية إلى متقدمة.

رغم أن الكثير من هذه البلدان ذات الأسواق الناشئة لم تكن جزءاً من الكتلة الشيوعية، لكنها تملك تاريخاً من مشاركة الدولة الكثيفة في إدارة اقتصادياتها. في بعض هذه البلدان، من الناحية العملية، تمتعت مشاريع رئيسية قليلة، غالباً ما تكون ملكيتها ذات طابع عائلي، بالاحتكار في القطاعات الإستراتيجية. والملاحظ، بعد الحرب العالمية الثانية، إن دولاً مثل الهند زمن نهرو، وتركيا بعد أتاتورك، والمكسيك تحت حكم الحزب الثوري المؤسسي، والبرازيل تحت حكم تناوب الحكومات العسكرية والقومية لم تتقبل أبدا بشكل كامل وجهة النظر الرأسمالية القائلة بأن الأسواق الحرة فقط تستطيع أن تنتج الازدهار الدائم. حيث تميل المعتقدات السياسية لهذه الأنظمة إلى الفكرة القائلة بأن قطاعات اقتصادية معينة يجب أن تبقى تحت الإدارة الحكومية، على الأقل لتجنب استغلال الرأسماليات الغربية.

عندما بدأت هذه البلدان ذات الأسواق الناشئة بتحرير اقتصادها، تبنت فقط جزئياً مبادئ السوق الحرة. بسبب أن المسؤولين الرسميين والمشرعين الذين أدخلوا الإصلاحات الجزئية أمضوا سنوات التكوين في مؤسسات التعليم الحكومية التي أنشئت لنشر القيم الوطنية كما

هي محددة من قبل الدولة. في معظم هذه البلدان، ترافق التقدم الاقتصادي مع القليل من الشفافية وحكم أضعف للقانون مقارنة مما كان عليه الحال في الديمقراطيات المنشأة للسوق الحرة. النتيجة، ليس من المستغرب أن يكون إيمان الجيل الجديد في قيم السوق الحرة محدوداً. ونظراً لقلة خبرة المؤسسات الحكومية، نسبياً، تتمتع المسائل السياسية في دول الأسواق الناشئة ،على الأقل، بنفس قدر أهمية الأمور الاقتصادية الأساسية المتعلقة بأداء الأسواق. من جانبها، لاحظت حكومات العالم الغني ذلك قليلاً، بسبب أن البلدان المذكورة تملك القليل من التأثير أو ليس لها تأثير في الأسواق الدولية.

تميزت الموجة الثالثة من رأسمالية الدولة بصعود أهمية صناديق الثروة السيادية، والتي بدأت عام ٢٠٠٥ بتحدي الهيمنة الغربية على تدفق الرأسمال العالمي. احتياطيات رأس المال هذه نتجت من الزيادة الضخمة في الصادرات من البلدان ذات الأسواق الناشئة. وقد استمرت إدارة معظم صناديق الثروة السيادية بيد المسؤولين الحكوميين، الذين يتعاملون مع تفاصيل مستويات الاحتياطي، والاستثمارات، وإدارة موجودات الدولة كشيء أقرب ما يكون إلى أسرار الدولة. النتيجة، ليس من الواضح إلى أي مدى تُستثمر هذه الصناديق ثم أن اتخاذ القرارات يتأثر بالاعتبارات السياسية.

يقود صندوق النقد الدولي الآن جهوداً لتوفير أعلى مستويات الشفافية والاتساق في عمل صناديق الثروة السيادية، لكن مثل هذه المحاولات سوف لا تتكلل بالمزيد من النجاح أكثر مما يفعله معظم الترتيبات الطوعية. إن صناديق الثروة السيادية التي لا تتسم بالشفافية ،خصوصا، ستبقى غامضة ومبهمة، وسيستمر القادة السياسيون بإدارتها من أجل ربح كل من المكاسب السياسية والمالية. وكتبرير أو تسويغ، يمكن أن يشير مدراء الصناديق بشكل معلن وعلى شكل دعوات سياسية إلى التجرد وبأن عملها يسير وفقا لصناديق

الثروة السيادية الغربية المشابهة، مثل صندوق التقاعد الحكومي في النرويج أو نظام تقاعد المستخدمين العام في كاليفورنيا.

الموجة الرابعة من رأسمالية الدولة وصلت الآن، وتسارعت بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الأخير. لكن في هذا الوقت، تدخلت حكومات أغنى البلدان في العالم، في اقتصادياتها وليس فقط حكومات بلدان الأسواق الناشئة. ففي الولايات المتحدة، تدخل المشرعون في الاقتصاد على الرغم من عدم ثقة الجماهير، تاريخياً، بالحكومة وثقتها بالمؤسسات الخاصة. وقد حذت حذوها أستراليا، واليابان، وغيرها من الأسواق الحرة التي تتمتع بوزن كبير.

وأما البلدان الأوروبية، ذات التوجهات الدولانية statism * * والديمقراطية الاجتماعية فجعلت من التأميم وعمليات الإنقاذ أو الضمان أكثر قبولاً من الناحية السياسية.

ومع ذلك، لم تتبنَ القوى الصناعية القائدة في العالم رأسمالية الدولة بدون تحفظات. ففي الولايات المتحدة وأوروبا، لا تزال قوة اليد الخفية تشكل مادة للإيمان. وتعرف الحكومات في جانبي المحيط الأطلسي أنه من أجل المحافظة على التأييد الشعبي، يجب عليها أن تحافظ على وعودها بإعادة القطاع المصرفي والشركات الكبيرة إلى أيدي القطاع الخاص بمجرد استعادة صحتها. ولكن ما دامت الحوافز الاقتصادية تأتي في طليعة الاعتبارات السياسية في واشنطن، وفي جميع أنحاء أوروبا، والصين، والهند، وروسيا، سيظل صانعو القرار السياسي في مركز النظام المالي العالمي. ومن أجل ضخ الأموال في الاقتصاد أولاً، سينقذ وزراء المالية والخزانة المصارف والشركات الخاصة، بضخ السيولة، وطباعة النقود، ببساطة لأنه لا يمكن لأي طرف آخر أن يعمل ذلك. في الواقع، القليل من المصارف المركزية، تتمتع بالاستقلالية، وهي لم تعد مقرض الملاذ الأخير، أو حتى إذا كانت مقرض الملاذ الأول؛ فهي

تكون مقرضة فقط. هذا التطور أنتج تحولاً مفاجئاً ومهماً في مركز ثقل القوة المالية العالمية.

حتى وقت قريب جداً، كانت نيويورك العاصمة المالية للعالم، أنها لم تعد الآن حتى عاصمة مالية للولايات المتحدة. هذه الحقيقة، باتت معروفه الآن في واشنطن، حيث يتخذ أعضاء الكونغرس والسلطة التنفيذية القرارات ذات التأثير البعيد المدى في السوق على نطاق لم يسبق له مثيل منذ عقد الثلاثينات. وهناك تحول مماثل يأخذ طريقه في كل مكان من العالم فيما يتعلق بالمسؤولية الاقتصادية: من شنغهاي إلى بكين، ومن دبي إلى أبو ظبي، ومن سدني إلى كانبيرا، ومن ساو باولو إلى برازيليا، وحتى في الهند التي تتمتع نسبياً باللامركزية، من مومباي إلى نيودلهي. وفي لندن، وموسكو، وباريس، حيث يتعايش المال والسياسية، يحدث نفس التحول نحو الحكومة.

من المرجح أن تنشأ اقتصاديات رأسمالية الدولة نتيجة تباطأ النمو العالمي مع تحكم غير مسبوق في مستوى النشاط الاقتصادي. حيث نرى الصين وروسيا تدعما كلا من شركاتها العائدة للدولة والشركات الوطنية التابعة للقطاع الخاص والنصيرة للدولة للخروج من المأزق. وتعملا لصالح دمج الصناعات الرئيسية من أجل خفض التكاليف. وفي أعقاب هبوط أسعار النفط من ١٤٧ دولار للبرميل في تموز ٢٠٠٨ إلى أقل من ٤٠ دولاراً في شباط ٢٠٠٩، واجهت روسيا أول عجز في الميزانية منذ عقد من الزمن. بينما حصلت الصين، البلد المستورد والمستهلك الرئيس للنفط، على بعض الفوائد من هبوط أسعار النفط، لكن تباطأ النمو العالمي ترك حكومتي البلدين عرضه لارتفاع البطالة مترافقاً مع اضطرابات اجتماعية. وقد استجابت الحكومتان على حد سواء، لمعالجة الجزء الأكبر من الأزمة، من خلال ممارسة سيطرة الدولة على الاقتصاد والتي لا تزال تتسم بالشدة.

رغم الركود العالمي، فإن صناديق الثروة السيادية، اللاعبة الاقتصادية

الرئيسية السابقة، وجدت لتبقى إلى المستقبل القريب. رغم انخفاض مجموع القيمة الصافية العائدة لها من تقدير عال حوالي ٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى أقل من ٣ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨، هذا الرقم الأخير لا يزال يقترب من مجموع الممتلكات العالمية من النقد الأجنبي العائد للمصارف المركزية ويتجاوز الأصول المشتركة المشغلة أو المملوكة من قبل جميع صناديق الوقاية من الخسارة المالية في جميع أنحاء العالم. وتشكل حسابات صناديق الثروة السيادية حوالي ١٢٪ من مجموع الاستثمارات العالمية، وهي ضعف الرقم مقارنة بقبل خمس سنوات. ومن المقرر أن يستمر هذا المسار، ويقدر بعض التوقعات الموثوق بها قيمتها المرجحة عند ١٥ تريليون دولار عام ٢٠١٥.

باختصار، رغم الأزمة المالية العالمية، لا تزال شركات النفط الوطنية تسيطر على ثلاثة أرباع الموارد الأولية الإستراتيجية في العالم، ولا تزال الشركات العائدة للدولة والشركات الوطنية المملوكة للقطاع الخاص والنصيرة للدولة تتمتع بميزات تنافسية أساسية على منافسيها من القطاع الخاص، ولا تزال صناديق الثروة السيادية تفيض بالسيولة النقدية. هذه الشركات والمؤسسات، حقاً، أكبر من أن تتعرض للفشل.

إن تدخلاً أعمق للدولة في الاقتصاد يعني بأن تبديد البيروقراطية، وعدم الكفاءة، والفساد من المرجح أن تكبح النمو. وتكون هذه الأعباء أشد في الدولة الاستبدادية، حيث يتمتع المسؤولون السياسيون بالحرية في اتخاذ القرارات التجارية دون تدقيق أو مراقبة من قبل الصحافة الحرة أو الوكالات التنظيمية السياسية المستقلة، أو المحاكم، أو المشرعين. ومع ذلك، فإن الركود العالمي المستمر قد قوض الثقة العالمية في نموذج السوق الحرة. وآيا كان السبب الحقيقي للأزمة، فإن حكومات الصين، وروسيا، ودول أخرى لديها أسباب مقنعة لتوجيه اللوم للرأسمالية على النمط الأمريكي

عن أسباب التباطؤ الاقتصادي. حيث أن هذا اللوم يسمح لها تجنب تحمل المسؤولية عن ارتفاع البطالة وانخفاض الإنتاجية في بلدانها والدفاع عن التزامها برأسمالية الدولة، التي بدأت كنظام قبل وقت طويل من بدء الأزمة الحالية.

ورداً على ذلك، يجب على صانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة أن يحاولوا بيع قيمة الأسواق الحرة، على الرغم من أن تنفيذ هذه الخطوة يمثل لحظة صعبة. وفي حالة تحول واشنطن إلى نظام الحماية والاحتفاظ بقبضة شديدة على النشاط الاقتصادي لفترة طويلة جداً، فإن الحكومات والمواطنين في جميع أنحاء العالم سترد بالمثل، إن المخاطر كبيرة، بسبب إدخال السياسة الشعبوية على نطاق واسع في التجارة الدولية والاستثمار والذي سيعرقل الجهود الرامية لتنشيط التجارة العالمية ويحد من النمو، مستقبلاً. فسياسة الحماية تولد الحماية، وسياسة الإعانات تنجب الإعانات. فقد فشلت جزئياً محادثات جولة الدوحة للتجارة العالمية عام ٢٠٠٨ بسبب إصرار الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على استمرار العمل بالرسوم الجمركية الزراعية العالية ورغبة الصين والهند بحماية كل من مزارعيها وبعض صناعاتها التي لا تزال ناشئة، والتي لا يمكن أن تتنافس حتى الآن من تلقاء نفسها. إن جمود محادثات الدوحة كلفت بالفعل مئات المليارات من الدولارات التي يحتمل أن تنتج من زيادة التجارة العالمية.

بدأت نشاطات حمائية أخرى تؤثر في التجارة الدولية. فقد أعادت الصين العمل بنظام الإعفاءات الضريبية لمصدرين معينين. وحصرت روسيا الاستثمار الأجنبي في ٤٢ "قطاعاً استراتيجياً" وفرضت رسوماً جديدة على السيارات المستوردة، وعلى لحوم الخنازير والدواجن. وفرضت اندونيسيا رسوماً جمركية على الواردات وقيوداً على منح التراخيص على أكثر من ٥٠٠ نوع من المنتجات الأجنبية. وأضافت الهند فرض ضريبة ٢٠ بالمائة على

استيراد زيت فول الصويا. وتبحث الأرجنتين والبرازيل علناً فرض رسوم جمركية جديدة على استيراد النسيج والنبيذ. ورفضت كوريا الجنوبية إلغاء الحواجز التجارية أمام استيراد السيارات الأمريكية. وأعلنت فرنسا إنشاء صندوق حكومي لحماية شركاتها المحلية من السيطرة الأجنبية. هناك بالفعل مطالبات من جانب العديد من البلدان في مناطق مختلفة لرفع الرسوم الجمركية إلى أقصى المستويات المسموح بها في إطار جولة أورغواي بشأن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية. ويجري إحلال الاتفاقيات العالمية الشاملة وآليات حل النزاع من خلال التصحيح والعمل بحوالي ٢٠٠ اتفاقية ثنائية أو إقليمية. (٢٠٠ اتفاقية أخرى أو نحو ذلك هي في العمل.) هذه التجزئة تمنع المنافسة العالمية، وتضر بالمستهلكين، وتضعف النظام الجماعي أو المتعدد الأطراف- كل ذلك في الوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد العالمي إلى تحفيز جديد.

الطريق إلى الأمام

خلقت الأزمة المالية العالمية وهم الوحدة الدولية القائم على خوف خاطئ متمثل بأن الجميع يغرق في نفس القارب. قبل عام، كان الحديث يدور في الدوائر السياسة حول عملية "فصل"، الأزمة الاقتصادية بواسطة قيام الاقتصاديات الناشئة بتطوير قاعدة محلية واسعة للنمو بما فيه الكفاية لتحريرها من الاعتماد على طلب الاستهلاك القادم من الولايات المتحدة وأوروبا. غير أن توقعات الفصل ثبت بأنها سابقة لأوانها. حيث إن المشاكل الاقتصادية التي نَشأت، بدرجة كبير، في الولايات المتحدة فرضت بقوة انخفاضاً حاداً في النمو الاقتصادي في العشرات من البلدان النامية من خلال تراجع الطلب على صادراتها.

لكن تحت السطح، لا يزال الفصل واضحاً في الأسواق النامية المحلية في البرازيل، والصين، والهند، وروسيا؛ المتمثل في الاستثمارات الحكومية العائدة لهذه البلدان التي تتم في الخارج؛ والتي تعمل على إضفاء الطابع الإقليمي على تدفقات رأس المال؛ وعلى المدى البعيد ستتمكن دول مجلس التعاون الخليجي، وأعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا، وبعض حكومات أمريكا الجنوبية من إصدار العملات الإقليمية القادرة على الحياة ومن ثم تصبح هذا الدول أكثر اعتماداً على الذات.

لم يعد بإمكان الولايات المتحدة أن تعول على الشركاء الاستراتيجيين لشراء ديونها، كما فعلت مع اليابان وألمانيا الغربية في الثمانينات. حيث يجب عليها الآن أن تعتمد على منافسيها الاستراتيجيين، خصوصاً، الصين التي لا تعتقد بأن الولايات المتحدة قادرة على الاحتفاظ بدورها كمركز اقتصادي عالمي لأجل غير مسمى. وقد ساعدت احتياطات الدولار المدخرة بكين على الحفاظ على قيمة العملة الصينية منخفضة، ومن ثم زيادة صادرات الصين وإنتاج فوائض تجارية قياسية. لكن الآن تتمثل أولوية الصين في بناء سوقها المحلي لخلق نموذج جديد من النمو الاقتصادي يعتمد أقل على الصادرات إلى الولايات المتحدة وأوروبا ويعتمد أكثر على طلب المستهلكين الصينيين. وإذا نجحت الصين، عندها سيصبح "الفصل" مصطلح ذو معنى أكثر، وسيكون للصين حافزاً أقل لشراء ديون الولايات المتحدة. وإذا أراد عدد أقل من الدول شراء سندات الخزانة الأمريكية، فإن معدل فائدتها يجب أن يُرفع لجعلها جذابة للمشترين، وهذا سيعني أن مديونية الولايات المتحدة ستستمر لفترة طويلة. وبمجرد أن يبدأ الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة، فإنه سيكون بوتيرة أبطأ، وستتسارع عملية تأكل مكانة الدولار باعتباره العملة الاحتياطية في العالم.

قد تخلص الولايات المتحدة بأن قوتها في ضبط وتعزيز القواعد الاقتصادية

في العالم في طريقها للانحسار. أنها لا تستطيع، على أية حال، أن تتمتع بثقة كبيرة يؤهلها كي تلعب دوراً قيادياً في مجموعة العشرين (مجموعة الدول ذات الاقتصاديات الرئيسية). هذا المنتدى يشمل الاقتصاديات الناشئة، مثل الصين والهند، التي استُبعدت من مجموعة السبعة (مجموعة الدول الصناعية الكبرى) وبسبب الاختلاف الطبيعي بين المصالح الاقتصادية لهذه الدول ومصالح الدول المتقدمة سيكون من الصعب بناء أي توافق في الآراء بشأن أصعب التحديات الاقتصادية.

إن المشكلة تتضخم بسبب ميل السياسيين، في كلا من العالم المتقدم والنامي، لتصميم خطط التحفيز لتكون متوافقة مع زبائنهم أو جمهورهم أو دوائرهم الانتخابية، وعدم أخذهم بعين الاعتبار تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكبرى.

هل ستبقى رأسمالية السوق الحرة تشكل بديلا مجديا على المدى البعيد؟ سيعتمد هذا الأمر إلى حد كبير على ما يقوم به صانعو القرار السياسي الأمريكي بعد ذلك. ومع هذا فإن رأسمالية الدولة سوف لن تختفي في أي وقت قريب.

---

* د. إيان بريمر: عالم أمريكي من مواليد عام ١٩٦٩، متخصص في السياسة الخارجية الأمريكية، والدول التي تمر بمرحلة انتقالية، ومخاطر السياسة العالمية.

* * تعني الدولانية تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة، لكن في تقديرنا أن هذا المبدأ لا تطبقه البلدان الأوروبية الرأسمالية إلا بشكل محدود، ويبدو أن الكاتب يشير إلى أن الدولانية أكثر استخداماً في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة. (المترجم)

الترجمة عن مجلة: Foreign Affairs, Volume 88 Number. 3, May/ June 2009

نشرت في مجلة "الثقافة الجديدة"، العدد ٣٣٩ السنة ٢٠١٠.

الرأسمالية وعدم المساواة

د. جيري مولر *

هيمنت على النقاش السياسي الأخير في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الديمقراطية المتطورة الأخرى قضيتان هما: تنامي التفاوت الاقتصادي وحجم التدخل الحكومي لمعالجته. وقد اظهرت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٢ والمعارك المتعلقة بمسألة "حافة الهاوية المالية" بأن القضية المركزية لليسار اليوم تتركز على زيادة الضرائب الحكومية والانفاق، كمقدمة لعكس التفاوت الطبقي المتزايد، في حين تتركز القضية المركزية لليمين على تخفيض الضرائب والانفاق، أوليا لتعزيز الديناميكية الاقتصادية. وكل طرف يقلل من شأن أو من قلق مخاوف الطرف الآخر، ويبدو أن كل طرف يعتقد بأن سياساته التي يرغب بتنفيذها هي كفيلة بتعزيز الرخاء والاستقرار الاجتماعي. لكن كلاهما على خطأ.

في الواقع، التفاوت، يزداد في كل مكان من العالم الرأسمالي ما بعد الصناعي. لكن بالرغم من اعتقاد الكثيرين في صفوف اليسار، فإن هذا التفاوت لا ينتج من السياسة، ولا السياسة من المتوقع بمقدورها أن تعكس ذلك، لأن المشكلة ذات جذور أكثر عمقا ومن العسير تعريفها بشكل عام. حيث أن التفاوت يكون نتاجا حتمي للنشاط الرأسمالي، وتوسع تكافؤ الفرص يزيد منه فقط – بسبب من أن بعض الأشخاص والمجموعات يكونون ببساطة قادرين بشكل أفضل من الآخرين على استغلال الفرص للتطور والتقدم الذي توفره الرأسمالية. ورغم ما يعتقده الكثير في صفوف اليمين، فإن مشكلة التفاوت هذه هي مشكلة كل شخص ليس فقط أولئك الأشخاص الذين

يعملون بشكل سيء أو أولئك الملتزمون أيديولوجيا بالمساواة- بسبب من أن اليسار إذا لم يعالج، تفاقم التفاوت وعدم الثقة بالاقتصاد فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تأكل النظام الاجتماعي ويولد ردود فعل شعبية عنيفة ضد النظام الرأسمالي ككل.

خلال القرون القليلة الأخيرة، ولّد انتشار الرأسمالية قفزة هائلة في التقدم الإنساني، وأدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة بشكل لا يمكن تصوره وإلى تنمية غير مسبوقة لكل انواع الإمكانيات البشرية. ولكن أنتجت الدينامية الفعلية للرأسمالية عدم الأمان جنبا إلى جنب مع إنتاجها للمنافع، ولذلك واجه تقدمها دائما مقاومة. في الواقع، الكثير من التاريخ السياسي والمؤسساتي للمجتمعات الرأسمالية كان قد شهد محاولات لتخفيف أو اخماد الشكاوي من حالة عدم الأمان، لكن فقط كان إنشاء دولة الرفاه الاجتماعي الحديثة في منتصف القرن العشرين، قد مكن الرأسمالية والديمقرطية في النهاية من أن تتعايشا في وئام نسبي.

في العقود الأخيرة، نتج عن التطورات التي حصلت في قطاعات التكنولوجيا، والمال، والتجارة الدولية موجات وأشكال جديدة من عدم الأمان في الاقتصاديات الرأسمالية القائدة، جاعلة الحياة تتسم بعد المساواة ومشكوك فيها بشكل متزايد ليس فقط بالنسبة إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض والطبقة العاملة بل يشمل ذلك الكثير من أفراد الطبقة الوسطى كذلك. لقد أنكر اليمين إلى حد كبير وجود المشكلة، في حين طالب اليسار باجتثاثها من خلال العمل الحكومي، وبغض النظر عن التكاليف، فإن كلا النهجين غير قابل للاستمرار أو من غير الممكن تطبيقهما على المدى البعيد. إن الأنظمة السياسة الحاكمة المعاصرة في الدول الرأسمالية تحتاج إلى القبول بفكرة أن التفاوت وعدم الأمان سيستمران كونهما نتيجة حتمية لعمليات السوق، وأن تجد طرق لحماية المواطنين من عواقبهما- في حين تظل الرأسماية، بصورة

من الصور، تحتفظ بالدينامية التي تنتج المنافع الاقتصادية والثقافية الواسعة في المقام الأول.

تسليع وتهذيب

الرأسمالية نظام من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية يتميز بالملكية الخاصة، وتبادل السلع والخدمات بحرية من قبل الأفراد، واستخدام آليات السوق للسيطرة على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. بعض عناصر الرأسمالية كانت موجودة في المجتمعات البشرية منذ عصور، ولكن فقط في القرنين السابع عشر والثامن عشر، برزت الرأسماية بقوة في أجزاء من أوروبا وفروعها في أمريكا الشمالية. وخلال التاريخ، كانت معظم الأسر تستهلك معظم الأشياء التي تنتجها وتنتج معظم ما تستهلكه. وفقط من هذه النقطة بدأت غالبية السكان في بعض البلدان تشتري معظم الأشياء التي تستهلكها وتفعل ذلك بالعائدات التي تحصل عليها من بيع معظم ما تنتجه.

إن نمو توجه الأسر إلى السوق وما اطلق عليه لاحقا بـ "المجتمع التجاري" ترتبت عليه آثار عميقة في كل أوجه النشاط البشري من الناحية العملية. فقبل الرأسمالية، كانت الحياة تحكم من خلال المؤسسات التقليدية التي همشت اختيارات وقدرات الأفراد إلى بنى طائفية، وسياسية، ودينية مختلفة. وقد أبقت هذه المؤسسات عملية التغيير في اضيق الحدود، ومنعت الناس من تحقيق الكثير من أوجه التقدم ولكن أيضا حمتهم من الكثير من تقلبات الحياة. وقد منح ظهور الرأسمالية الأفراد المزيد من السيطرة والمسؤولية على حياتهم الخاصة من أي وقت مضى- ولكنها قدمت على حد سواء التحرر و الفزع، مما سمح بحدوث كل من التقدم والتراجع.

التسليع – التحول من نشاطات لغرض الاستخدام الخاص إلى نشاطات لغرض البيع في السوق المفتوحة- سمح للناس باستخدام وقتهم بصورة أكثر فعالية، متخصصين في إنتاج ما هو جيد نسبيا وشراء أشياء أخرى من الناس الآخرين. وقد استخدمت الأشكال الجديدة من التجارة والصناعة تقسيم العمل لإنتاج الأدوات المنزلية الشائعة بأسعار رخيصة وأيضا وفرت مجموعة من المنتجات الجديدة. وكانت النتيجة، كما لاحظ المؤرخ جان دي فريس ما يسميه المعاصرون بـ "نهضة الميل إلى العقل"- توسع الاحتياجات الشخصية والنظرة الشخصية الجديدة للضرورات. هذا التوسع المستمر في الاحتياجات كان موضع نقد الرأسمالية من روسو إلى ماركوز باعتباره يمثل سجن البشر في قفص من الرغبات غير الطبيعية. لكن هذا التوسع قد أشاد به أيضا المدافعون عن السوق من فولتير فصاعدا باعتباره يوسع من مدى القدرات البشرية. إذ يمثل من وجهة النظر هذه، تنمية الاحتياجات والضرورات الأسمى والإيفاء بها، جوهر الحضارة.

بسبب من إننا نميل للتفكير في السلع باعتبارها أشياء مادية ملموسة، فنحن كثيرا ما نغفل مدى الإبداع وعلى نحو أكثر التوزيع الرخيص للسلع الثقافية الجديدة التي وسعت نطاق ما يمكن أن يطلق عليه وسائل التثقيف الذاتي. وتاريخ الرأسمالية يشمل أيضا تاريخ توسع المواصلات، والمعلومات، و التسلية- أشياء يقتضي التفكير بها وحولها.

وقد كانت من بين السلع الحديثة الأولى الكتب المطبوعة (في المقام الأول،عادة الكتاب المقدس)، حيث تراجعت اسعارها وزادت وفرتها وكانت اهميتها من الناحية التاريخية، هامة جدا أكثر بكثير كما يقال من انتشار ماكنة الاحتراق الداخلي. وهكذا، ومع انتشار ورق الصحف، أيضا، جعل ذلك من الممكن ظهور الصحف والمجلات. وهذه أدت بدورها، إلى ظهور أسواق جديدة للمعلومات والأعمال لجمع وتوزيع الأخبار. في القرن الثامن عشر،

كان وصول الأخبار من الهند إلى لندن يستغرق شهورا؛ في حين، تحتاج إلى لحظات حاليا. وقد جعلت الكتب والأخبار من الممكن توسيع ليس فقط وعينا لكن أيضا تصوراتنا، وإمكانياتنا على التعاطف مع الآخرين وتصور العيش لأنفسنا وفق طرق جديدة. وهكذا، مهدت الرأسمالية والتسليع لكل من الجانب الإنساني ولأشكال جديدة من الابتكار الذاتي.

خلال القرن الأخير، توسعت وسائل الثقافة من خلال اختراع تسجيل الصوت، والفيلم، والتلفزيون، ومع انتشار الانترنت وأجهزة الكمبيوتر المنزلية، انخفضت تكاليف اكتساب المعرفة والثقافة بشكل دراماتيكي. وقد وفر توسع وسائل الثقافة الإمكانية ليكون هناك تقريبا توسع لا يمكن تصوره في ميدان المعرفة.

قضايا العائلة

قادت الرأسمالية إلى توفر فرص أكثر لتنمية القدرات البشرية، مع ذلك، لم يكن كل شخص قادرا على الاستفادة الكاملة من هذه الفرص أو التقدم حتى لمرة واحدة. حيث منعت العوائق الرسمية أو غير الرسمية التي تعيق تحقيق المساواة في الفرص، تاريخيا، فئات مختلفة من السكان على سبيل المثال، - النساء، والأقليات، والفقراء- من الاستفادة بشكل كامل من إيجابيات الرأسمالية. ولكن مع مرور الوقت، قلت أو زالت هذه العوائق بشكل تدريجي، في العالم الرأسمالي المتقدم، بحيث باتت الآن الفرص متاحة أكثر فيما يتعلق بالمساواة، من أي وقت مضى. لذلك، يستمد التفاوت الموجود حاليا، بدرجة أقل من حالة الفرص غير المتكافئة مقارنة بما تلعبه الكفاءة غير المتكافئة من دور في استثمار الفرص. وتنجم القدرة غير المتكافئة، في المقابل، من الاختلافات في الامكانيات البشرية الكامنة التي تبدأ مع الأفراد

وفي الطرق التي من خلالها تمكن وتشجع العائلات والمجتمعات الطاقات البشرية على النمو.
دور العائلة في تشكيل كفاءة الشخص وميوله للاستفادة من وسائل الثقافة التي توفرها الرأسمالية من الصعب المبالغة به. فالعائلة ليست فقط وحدة للاستهلاك والتكاثر البيولوجي. ففيها أيضا يجري الإعداد الرئيسي للأطفال إجتماعيا، وحضاريا، وتربويا، وفيها يتم تطوير العادات التي تؤثر في مصائر الأطفال اللاحقة كأشخاص وكفاعلين في السوق.

دينامية وانعدام الأمان

في معظم التاريخ، كان المصدر الأولي لانعدام الأمان البشري يتمثل في الطبيعة. في مثل هذه المجتمعات، كما لاحظ ماركس، كان النظام الاقتصادي يتسم بالاستقرار والركود. أما في المجتمعات الرأسمالية، فهو على العكس، موجه نحو الابتكار والدينامية، لخلق معرفة جديدة، ومنتجات جديدة، وطرق جديدة للإنتاج والتوزيع. كل هذه المتغيرات حولت مصدر عدم الأمان من مجال الطبيعة إلى مجال الاقتصاد.
وقد لاحظ هيغل في عشرينات القرن التاسع عشر بأن وضع الرجال في المجتمع التجاري كان يستند إلى نموذج المعيل - ربة البيت، حيث أرتبط شعور المرء بقيمة ذاته والاعتراف من قبل الآخرين بالحصول على الوظيفة. وهذا فرض مشكلة، بسبب أنه في السوق الرأسمالي الديناميكي، كانت امكانية حدوث البطالة غير مشكوك فيها. لذلك فإن تقسيم العمل الذي نتج عن السوق كان يعني بأن الكثير من العمال الذين يمتلكون مهارات وكانوا متخصصين بشكل عال باتوا مؤهلين للعمل في مجال ضيق فقط. وقد خلق السوق تحولا في الحاجيات وزاد من الطلب على منتجات جديدة، وهذا يعني انخفاض الطلب

على المنتجات القديمة. وبات الرجال الذين كانت حياتهم مكرسة إلى دورهم في إنتاج المنتجات القديمة بدون عمل وبدون تدريب يسمح لهم بالحصول على عمل جديد. وقادت مكننة الإنتاج أيضا إلى فقدان الوظائف. ومنذ البدايات الأولى، اتسم ابتكار وإبداع الرأسمالية الصناعية بانعدام الأمان بالنسبة إلى القوى العاملة.

رسم ماركس وانجلز الدينامية الرأسمالية، وانعدام الأمان، وتحسن الاحتياجات، وتوسع الإمكانيات الثقافية في البيان الشيوعي:

"البرجوازية، باستثمارها السوق العالمية، طبَّعت الإنتاج والاستهلاك، في جميع البلدان، بطابع كوسموبوليتي، وانتزعت من تحت أقدام الصناعة أرضيتها القومية وسط غم الرجعيين الشديد. فالصناعات القومية الهرمة دُمرّت و تدمَّر يوميا لتحل محلها صناعات جديدة، أصبح اعتمادها مسألة حيوية بالنسبة إلى جميع الأمم المتحضرة، صناعات لم تعد تستعمل المواد الأولية المحلية، بل المواد الأولية من أقصى المناطق، صناعات لا تُستهلك منتجاتها، في البلد نفسه فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء العالم. فمكان الحاجات القديمة، التي كانت المنتجات المحلية تسدُّها، تحُل حاجات جديدة تتطلب لإشباعها منتجات أقصى البلدان والأقاليم. ومحل الاكتفاء الذاتي الإقليمي والقومي والإنعزال القديم، تقوم علاقات شاملة في كل النواحي، وتقوم تبعية متبادلة شاملة بين الأمم".

في القرن العشرين، سيوسع الاقتصادي جوزيف شومبيتر هذه النقاط مع ملاحظته بأن الرأسمالية تميزت بـ "التدمير الخلاق" حيث حلت منتجات وأشكال جديدة من التوزيع والتنظيم محل الأشكال القديمة. على عكس ماركس، الذي رأى بأن مصدر هذه الدينامية يتمثل في سعي الرأسمال للتراكم (على حساب، الطبقة العاملة)، ركز شومبيتر على دور المقاول أو المتعهد كونه مبتكر والذي عرض السلع الجديدة واكتشف أسواق وأساليب جديدة.

قادت الديناميية وانعدام الأمان اللتان نشأتا في القرن التاسع عشر في الرأسمالية الصناعية إلى إنشاء مؤسسات جديدة من أجل تقليل حالة عدم الأمان، تشمل هيئات ذات مسؤولية محدودة، لتقليل مخاطر المستثمر، والنقابات العمالية، لتعزيز مصالح العمال؛ وجمعيات المساعدة المتبادلة، لتوفير القروض وتأمين الدفن؛ والتأمين على الحياة التجارية. وفي العقود الوسطى من القرن العشرين، واستجابة للبطالة الضخمة والحرمان الناتجين عن الكساد الكبير (والنجاح السياسي للشيوعية والفاشية، الذي اقنع العديد من الديمقراطيات بأن الكثير من انعدام الأمان يشكل تهديدا للديمقراطية الرأسمالية نفسها)، تبنت الديمقراطيات الغربية دولة الرفاه الإجتماعي. حيث ابتكرت دول مختلفة مجموعة معينة من البرامج، وكذلك تبنت دول الرفاه الإجتماعي الجديدة في العموم وبشكل جيد، برامجا تشمل التأمين لكبار السن والبطالة وإجراءات مختلفة لدعم الأسر.

إن توسع دولة الرفاه الإجتماعي في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية أخذ طريقه في الوقت الذي كانت فيه الاقتصاديات الرأسمالية في الغرب تشهد نموا سريعا. لذلك جعل نجاح الاقتصاد الصناعي من الممكن سحب الأرباح والأجور للأغراض الحكومية من خلال فرض الضرائب. ساعد أيضا التركيب السكاني لفترة ما بعد الحرب، حيث ساد نموذج المعيل-ربة البيت للعائلة، باعتدال معدلات المواليد العالية مما خلق نسبة ملائمة بين العمالة النشطة والمعالين. وتوسعت فرص التعليم، كما قبلت جامعات النخبة بشكل متزايد الطلاب على قاعدة تحصيلهم الأكاديمي وإمكانياتهم، وبات المزيد والمزيد من الناس يواصل دراسته في معاهد التعليم العالي. وبدأت تسقط عوائق مشاركة النساء والأقليات الكاملة في المجتمع كذلك. ونتيجة لكل هذا كان هناك توازن مؤقت شهدت خلاله الدول الرأسمالية المتقدمة نموا اقتصاديا قويا، ومعدل تشغيل عال، ومساواة اجتماعية- اقتصادية نسبية.

كل هذا التقدم، قد تظلل بمميزات الرأسمالية الدائمة المتسمة بالتفاوت وانعدام الأمان. عام ١٩٧٣، لاحظ السسيولوجي دانيال بيل بأنه في العالم الرأسمالي المتقدم، كانت المعرفة، والعلم، والتكنولوجيا تقود التحولات إلى ما يصطلح عليه بـ "المجتمع ما بعد الصناعي." كما حلت الصناعة في السابق محل الزراعة كمصدر رئيسي للعمل، ناقش دانيال بيل، بأن قطاع الخدمات قد حل الآن محل الصناعة. في مرحلة ما بعد الصناعة، في الاقتصاد القائم على المعرفة، يعتمد إنتاج السلع المصنعة على المدخلات التكنولوجية أكثر من اعتماده على مهارات العمال الذين بنوا وركبوا المنتجات فعليا. هذا يعني انخفاضا نسبيا في الحاجة إلى القيمة الاقتصادية لعمال المصانع الماهرين وشبه الماهرين - كما حصل في السابق انخفاض في الحاجة إلى قيمة العمال الزراعيين. في مثل هذا الاقتصاد، تضم المهارات المطلوبة المعرفة العلمية والتكنولوجية والقدرة على التعامل مع المعلومات. في غضون ذلك، فاقمت ثورة تكنولوجيا المعلومات التي اجتاحت الاقتصاد في العقود الأخيرة، من هذه الاتجاهات فقط.

تأثيرنا الحاسم في صعود الاقتصاد ما بعد الصناعي تم استنادا إلى وضعية وأدوار الرجال والنساء. وقد استندت الميزة النسبية للرجال في الاقتصاديات ما قبل الصناعية والصناعية في جزء كبير منها على قوتهم البدنية الأقوى- شيء ما بات الطلب عليها الآن أقل من أي وقت مضى. أما النساء، فعلى العكس، سواء بسبب وضعهن البيولوجي أو بسبب التنشئة الاجتماعية، يتوفرن على ميزة نسبية فيما يتعلق بالمهارات البشرية والمعية عاطفية، جعلتهن يصبحن بشكل متزايد أكثر أهمية في اقتصاد يتوجه إلى الخدمات البشرية أكثر من توجهه إلى إنتاج الحاجيات المادية. وقد توسع جزء من

الاقتصاد الذي تستطيع النساء المشاركة فيه، وأصبح عملهن أكثر قيمة- يعني هذا أن الوقت الذي ينفق في المنزل بات الآن على حساب الإمكانيات الأكثر ربحا المتأتية من قوة العمل المدفوعة الأجر.

لقد قاد هذا إلى زيادة استبدال نموذج الأسر ذات المعيل الذكر- ربة البيت الأنثى بنموذج الأسر ذات الدخل المزدوج. وقد مال كلا من المؤيدين والمنتقدين لتوجه النساء نحو الاقتصاد المدفوع الأجر إلى المبالغة بالدور الذي لعبته في هذا التحول النضالات الايديولوجية المستندة إلى نظرية المساواة بين الجنسين، في حين قللوا من أهمية الدور الذي لعبته التغيرات في طبيعة الإنتاج الرأسمالي. حيث أصبح ممكنا جزئيا إعادة توزيع العمالة النسائية من الأسرة من خلال وجود سلع جديدة خفضت من وقت العمل المنزلي الضروري (مثل مكائن الغسل، المجففات، غسالات الأواني، سخانات المياه، المكانس الكهربائية، أفران الميكروويف). وأدى الجزء الأكبر من الوقت المخصص لنشاط التسوق، بدوره، إلى طلب جديد على السلع الاستهلاكية الموجهة للأسرة التي تحتاج إلى عمل أقل (مثل الأطعمة المعبئة والمعدة) وتوسع المطاعم والأكلات السريعة. وقد قاد هذا إلى تسليع الرعاية، بحيث بات الشباب، وكبار السن، والعجزة يتطلعون بشكل متزايد لا إلى الأقرباء بل إلى المرافقين المدفوعي الأجر.

تزايد التفاوت

هذه الاتجاهات الاجتماعية لفترة ما بعد الصناعة كان لها تأثيرا كبيرا على التفاوت. حيث أن جزءا اساسيا من الأسر التي تكون في النهاية المنخفضة للسلم الاقتصادي، لم يتضاعف دخلها على الإطلاق- لأنه رغم نمو الأجور النسبية للنساء إلا أن الأجور النسبية للأشخاص الأقل تعليما والطبقة

العاملة شهدت انخفضا، هذه الأخيرة قد ينظر إليها على أنها أقل وأقل صلاحية للزواج. وفي الغالب، تجعل محدودية رأس المال البشري مثل هؤلاء الرجال أقل قابلية للتوظيف وتجعلهم أيضا مرغوب بهم أقل من بين رفاقهم، وأيضا، تتدهور في بعض الأوقات الصفات الشخصية للرجال الذين يعدون في عداد البطالة بشكل دائم. ومع قلة اللجوء إلى طاولة المفاوضات، يعتبر مثل هؤلاء الرجال أقل ضرورة- جزئيا لأن المرأة تستطيع أن تعتمد الآن على التموين من دولة الرفاه الاجتماعي كمصدر إضافي مستقل من الدخل، رغم أنه ضئيل.

في الولايات المتحدة، من بين التطورات اللافتة أكثر في العقود الأخيرة كان التقسيم الطبقي لأنماط الزواج وسط طبقات المجتمع ومجموعاته الإثنية المختلفة. فعندما خففت قوانين الطلاق في الستينات من القرن الماضي، حدث ارتفاع في معدلات الطلاق وسط جميع الطبقات. لكن في الثمانينات، نشأ نمط جديد يتمثل في انخفاض الطلاق وسط فئات السكان الأكثر تعليما، في حين استمرت معدلات الطلاق في الارتفاع وسط فئات السكان الأقل تعليما. إضافة إلى ذلك، كانت الفئات الأكثر تعليما والتي تعمل بشكل جيد أكثر فرصتها في الزواج أكثر احتمالا، في حين كانت الفئات الأقل تعليما فرصتها بالزواج أقل احتمالا. ونظرا لدور العائلة باعتبارها حاضنة للرأسمال البشري، فإن مثل هذه الاتجاهات تمتلك تأثيرات ممتدة مهمة على عدم المساواة. وقد أظهرت الكثير من البحوث بأن الأطفال الذين يتربون من قبل الآب والأم في رابطة مستمرة فهم من المحتمل أكثر أن يطوروا الانضباط الذاتي والثقة بالنفس اللذان يجعلانهم ناجحين في حياتهم، في حين الأطفال –خصوصا الأولاد- الذين يتربون في أسر وحيدة الآب أو الأم (أو أسوأ من ذلك، الأسر التي تكون فيها للأم سلسلة من العلاقات المؤقتة) فإن ذلك يتوفر على خطر أكبر من النتائج السلبية.

كل ذلك أخذ طريقه خلال فترة زيادة فرص المساواة للوصول إلى التعليم وزيادة التقسيم الطبقي المتعلقة بمكافآت عالم التجارة أو السوق، كلاهما زاد من أهمية رأس المال البشري. ويتمثل العنصر الأول من رأس المال البشري في القدرة المعرفية: سرعة المقدرة العقلية أو الأفكار، القدرة على الاستدلال وتطبيق أنماط مستمدة من الخبرة، والقدرة على التعامل مع التعقيدات العقلية. أما العنصر الثاني فيتمثل في المهارات الشخصية والاجتماعية: الانضباط الذاتي، الأصرار، والمسؤولية. ويتمثل العنصر الثالث بالمعرفة الفعلية. كل هذه العناصر تصبح بشكل متزايد حاسمة للنجاح في السوق أو عالم التجارة في الفترة ما بعد الصناعية. وقد لاحظ الاقتصادي برنك ليندسي في كتابه الذي صدر حديثا "الرأسمالية الإنسانية"، بأنه بين ١٩٧٣-٢٠٠١، كان متوسط النمو السنوي للدخول الفعلية فقط ٠,٣ بالمائة بالنسبة إلى الأشخاص في خمس الجزء السفلي من توزيع الدخل في الولايات المتحدة، مقارنة مع ٠,٨ بالمائة بالنسبة إلى الأشخاص في الخمس المتوسط، و١,٨ بالمائة بالنسبة إلى أولئك الأشخاص في الخمس الأعلى من توزيع الدخل. وتسود أيضا، أنماط مشابهة إلى حد ما في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة الأخرى.

لم تتسبب العولمة بهذا النمط المتزايد من العوائد غير المتكافئة لرأس المال البشري لكنها عززته. وقد ميز الاقتصادي مايكل سبنس بين "سلع قابلة للتداول" والخدمات، التي يمكن استيرادها وتصديرها بسهولة، وسلع "غير قابلة للتداول" لا يمكنها ذلك. وعلى نحو متزايد، تستورد السلع القابلة للتداول والخدمات إلى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة من المجتمعات الرأسمالية الأقل تقدما، حيث تكون كلفة العمل أقل. وبما أن السلع المصنعة والخدمات الروتينية تكون مصادرها خارجية، لذلك تشهد أجور غير الماهرين وغير المتعلمين نسبيا في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة المزيد من

الانخفاض، إلا إذا تمكن هؤلاء الأشخاص بطريقة أو بأخرى من العثور على فرص عمل مجزية في القطاع غير القابل للتداول.

تأثير التمويل الحديث

تزايد التفاوت، في غضون ذلك، قد ترافق مع تزايد عدم الأمان وقلق الناس بات أكبر بشأن السلم الاقتصادي. وكان أحد الاتجاهات الذي ساهم في هذه المشكلة هو تمويل الاقتصاد،(أي الاعتماد على حركة توظيف رؤوس الأموال السريعة أكثر من الاعتماد على الاقتصاد الإنتاجي، المترجم)، في بادئ الأمر نشأت في الولايات المتحدة، ما وصفه الاقتصادي هايمان منسكي بـ "رأسمالية إدارة الأموال" وأطلق الخبير المالي الفريد رابابورت على هذه الوضعية بـ "رأسمالية الوكالة."

في وقت متأخر من الثمانينات، كان التمويل عنصرا أساسيا في اقتصاد الولايات المتحدة. وكانت تجارة الأسهم والسندات (سوق الأوراق المالية) تتكون من المستثمرين الأفراد، الكبار أو الصغار، الذين يضعون نقودهم في اسهم وسندات الشركات اعتقادا منهم بوجود فرص جيدة للربح على المدى الطويل. أيضا كان رأس المال الاستثماري متوفرا من البنوك الاستثمارية الرئيسية في وول ستريت ونظرائها من البنوك الأجنبية. كل ذلك بدأ يتغير بسبب أن رؤوس الأموال الكبيرة أصبحت متوفرة للاستثمار ليتم التعامل بها من قبل مديري الأموال المهنيين بدلا من مالكي رؤوس الأموال أنفسهم.

أحد مصادر رأس المال الجديد هذا كانت صناديق التقاعد. حيث في العقود التي اعقبت الحرب، عندما ظهرت الصناعات الأمريكية الرئيسية في الحرب العالمية الثانية كاحتكارات تمثل القلة مع منافسة محدودة وأسواق كبيرة ومتوسعة في البلاد وخارجها، سمحت لها ارباحها وآفاقها المستقبلية بتبني

خطط التقاعد المحددة لفائدة العاملين، مع المخاطر التي تنطوي عليها والتي تتحملها الشركات نفسها. ومن السبعينات فصاعدا، وبسبب من أن الاقتصاد الأمريكي أصبح أكثر تنافسية، باتت أرباح الشركات غير مؤكدة أكثر، وحاولت الشركات (فضلا عن مؤسسات القطاع العام المختلفة) تحويل الخطر من خلال وضع صناديق التقاعد التابعة لها بأيدي مدراء الأموال المهنيين، الذين توقعوا توليد ارباح إضافية منها. لذلك أصبح دخل التقاعد للعاملين الآن لا يعتمد على أرباح أصحاب العمل لكن يعتمد على نصيبهم من صناديق التقاعد.

كان هناك مصدر أخر لرأس المال الجديد يتمثل بالجامعات ومنح المنظمات غير الربحية الأخرى، التي نمت في البداية بفضل التبرعات لكنها توقعت مزيدا من النمو وبشكل متزايد اعتمادا على أداء استثمارتها. وأتى مصدر أخر لرأس المال الجديد من الأشخاص والحكومات في العالم النامي، حيث قاد النمو الاقتصادي السريع، مترافقا مع ميل أو استعداد كبير للتوفير والرغبة في آفاق الاستثمار الأمن نسبيا، إلى حدوث تدفقات مالية كبيرة نحو النظام المالي للولايات المتحدة.

لقد حفزت هذه الفرص الجديدة جزئيا، البنوك الاستثمارية التقليدية في وول ستريت لتحويل نفسها علنا إلى شركات تداول - وهذا يعني، أنها، بدأت في الاستثمار ليس فقط بأموالها الخاصة لكن أيضا بأموال الناس الآخرين- وربطت مكافآت شركائها وموظفيها بالأرباح السنوية. كل ذلك خلق نظاما ماليا تنافسيا عاليا، يسيطر عليه مدراء الاستثمار المتعاملون برؤوس الأموال الكبيرة المقامرة، التي توظف على اساس قدرة المدراء المفترضة للتفوق على أقرانهم. وقد قادت بنية المحفزات في هذه البيئة مدراء الصناديق أو الأموال إلى محاولة تعظيم العائدات قصيرة الأجل، وهذه العملية تجري وصولا إلى المسؤولين التنفيذيين في الشركات. وقد خلق الأفق الزمني المتقلص إغراءا

لزيادة الأرباح بشكل فوري على حساب الاستثمارات الطويلة الأجل، سواء في البحث والتنمية أو في تحسين مهارات القوى العاملة في الشركات. وبالنسبة إلى المدراء والموظفين، كانت النتيجة زبد مستمر يزيد من إمكانية فقدان العمل وانعدام الأمن الاقتصادي.

التباين في تحصيل المجموعات

في دول أوروبا الغربية (على وجه الخصوص دول أوروبا الشمالية) التي تتوفر على مستويات أعلى بكثير من المساواة مقارنة بالولايات المتحدة تميل إلى أن يكون سكانها أكثر تجانسا من الناحية الإثنية. في حين، جعلت الموجات الأخيرة من الهجرة الداخلة الكثير من المجتمعات المتقدمة ما بعد الصناعية أقل تجانسا من الناحية الإثنية، حيث يبدو تقسيمها أيضا وعلى نحو متزايد على طول خطوط المجموعات، إذ تظهر بعض المجموعات المهاجرة أنماطا مرضية أكثر مقارنة بالسكان الأصليين، في حين يكون أداء مجموعات أخرى أسوأ. في المملكة المتحدة، مثلا، يميل أداء أطفال المهاجرين الصينيين والهنود ليكون أفضل من أداء السكان الأصليين، في حين، يميل أداء أطفال المهاجرين السود من الكاريبي والباكستانيين ليكون أسوأ. في فرنسا، يميل أداء المنحدرين من فيتنام ليكون أفضل، في حين يميل اداء أولئك المنحدرين من شمال افريقيا ليكون أسوأ. في إسرائيل، يميل أداء أطفال المهاجرين الروس ليكون أفضل، في حين يميل أداء أطفال المهاجرين من أثيوبيا ليكون أسوأ. في كندا، يميل أداء أطفال الصينيين والهنود ليكون أفضل، في حين يميل أداء ذوي الأصول الكاريبية والأمريكية اللاتينية ليكون أسوأ. يمكن تفسير الكثير من هذا التباين في التحصيل الدراسي من خلال التباين في الخلفيات الطبقية والثقافية للمجموعات المهاجرة في بلدانها الأصلية. ولكن بسبب

من أن الجاليات نفسها تكون بمثابة ناقلة أو حاضنة لرأس المال البشري، لذا يمكن للأنماط هذه أن تستمر عبر الزمان والمكان.
في حالة الولايات المتحدة، تلعب الهجرة الداخلة دورا أكثر في مفاقمة حالة التفاوت، إذ تميل الدينامية الاقتصادية للبلاد، والانفتاح الثقافي، والموقع الجغرافي لجذب بعض المهاجرين الأفضل والألمع تعليما وكذلك أولئك الأقل تعليما. وهذا يعمل بدوره على رفع وخفض الدخل في السلم الاقتصادي.

لماذا لا يكون التعليم دواء شافيا؟

تنامي التعرف على زيادة التفاوت الاقتصادي والتراتب الإجتماعي في المجتمعات ما بعد الصناعية من الطبيعي أن يقود إلى مناقشات حول ما الذي يكن عمله حيال ذلك، وفي السياق الأمريكي، يكون الجواب تقريبا من جميع الجهات بسيطا: التعليم.
يركز أحد خيوط هذا المنطق على الدراسة في الكلية. فهناك فجوة متنامية في فرص الحياة بين الأشخاص الذين أكملوا الكلية وأولئك الذين لم يكملوها، ويوجد برهان حول هذه الوضعية، لذلك يجب أن يتوجه أكبر عدد من الناس قدر الإمكان إلى الدراسة في الكليات. لسوء الحظ، رغم أن نسبة عالية من الأمريكيين يواصلون دراستهم في الكليات، لكن ليس بالضرورة أنهم يتعلمون أكثر. حيث أن عددا متزايدا منهم يكون غير مؤهل للعمل بمستوى شهادة الكلية، ويترك الكثير منهم الكلية بدون اكمال درجاتها العلمية، ويحصل آخرون على الدرجات العلمية لكن معاييرها تكون أقل بكثير مما كان يتم فهمها على أنها شهادة جامعية.
لكل هذه الأسباب، يبدو أن التفاوت في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ينمو وبشكل حتمي، على الأقل في الوقت الراهن. في الواقع، تشير احدى أقوى

نتائج البحث الإجتماعي والعلمي المعاصر إلى أن الفجوة بين الدخول العالية والمنخفضة للأسر قد ازدادت، وبأن فجوة التحصيل الدراسي وإنجاز العمل بين أطفال هذه الأسر قد ازدادت أكثر.

ما الذي يجب عمله؟

تستمر الرأسمالية في الوقت الحاضر بإظهار فوائد ملحوظة وفرصا مستمرة أكبر بالنسبة إلى التهذيب الذاتي والتنمية الشخصية. ومع ذلك، تأتي الآن أكثر من أي وقت مضى، تلك الإيجابيات مترافقة مع سلبيات، خصوصا تنامي التفاوت وانعدام الأمان. وكما لاحظ ماركس وانجلز بشكل دقيق، أن ما يميز الرأسمالية عن الأنظمة الإجتماعية والاقتصادية الأخرى هي " الثورة المتواصلة في الإنتاج، الاضطرابات المتواصلة في جميع الأوضاع الإجتماعية، وعدم اليقين الدائم والهياج."

تتمثل احدى العلاجات المحتملة لمشكلات تنامي التفاوت وعدم الأمان ببساطة بإعادة توزيع الدخل من أعلى الاقتصاد إلى أسفله. مع ذلك، تتوفر هذه الطريقة على عقبتين. تتمثل الأولى في أنه بمرور الوقت، تؤكد القوى التي تقود تعاظم التفاوت ذاتها. وتتمثل العقبة الثانية في أنه عند نقطة معينة، ينتج عن إعادة التوزيع استياء كبير يعيق القوة المحركة للنمو الاقتصادي. وتكون درجة معينة من إعادة توزيع الدخل ما بعد السوق من خلال فرض الضرائب ممكننة وضرورية، ولكن لا يمكن تفادي النزاع، ومن ثم، فإن ذلك لن يحل المشاكل الأساسية.

يتمثل التحدي الذي يواجه السياسة الحكومية في العالم الرأسمالي المتقدم في كيفية المحافظة على معدل من الدينامية الاقتصادية يعمل على توفير منافع متزايدة للجميع في حين تستمر الحكومة في معالجة إدارة دفع

ثمن برامج الرعاية الإجتماعية المطلوبة بنجاح لجعل حياة المواطنين من الممكن احتمالها في ظل ظروف تنامي التفاوت وانعدام الأمان. وستتعامل بلدان مختلفة مع هذا التحدي بطرق مختلفة، بسبب اختلاف أولوياتها، وتقاليدها، وحجمها ومميزاتها الديمغرافية والاقتصادية. لكن يمكن أن تكون نقطة البداية المفيدة رفض كل من سياسة الامتيازات وسياسة الاستياء وتبني رؤية حصيفة لما تنطوي عليه الرأسمالية في الواقع، خلافا لتمجيد متعبديها وشيطنة منتقديها.

* البرفسور جيري مولر: من مواليد عام ١٩٥٤، أستاذ التاريخ في الجامعة الكاثوليكية في الولايات المتحدة الأمريكية، مؤلف كتاب "العقل والسوق: الرأسمالية في الفكر الغربي."

الترجمة عن مجلة: Foreign Affairs, Volume. 92, Number 2, March| April 2013.

نشرت في مجلة "الثقافة الجديدة"، العدد ٣٧٣، أيار ٢٠١٥.

التنمية المستديمة في المناطق الجافة
تقييم ومراقبة الأنظمة البيئية الصحراوية

عُقد المؤتمر العالمي حول التنمية الصحراوية في دول الخليج العربي عام ١٩٩٦، والذي نظم من قبل معهد الكويت للبحث العلمي بالتعاون مع منظمات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية والسكرتارية العامة لمجلس التعاون الخليجي، ودعي له علماء معروفون على الصعيد العالمي من مختلف دول العالم، وشارك فيه ممثلون عن منظمات إقليمية مثل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والصندوق العالمي للتنمية الزراعية ومنظمة جنوب أفريقيا للأمم المتحدة. وكان شعار المؤتمر " نحو تنمية مستديمة للنظام البيئي الصحراوي في القرن الواحد والعشرين" .

توزعت البحوث المقدمة في المؤتمر إلى ثمانية محاور؛ الأربعة الأولى منها نشرت في المجلد الأول وشملت الأفاق العالمية والإقليمية، الخليج وتأثير الحرب، تقييم السيطرة على تذرية الرمال والكثبان الرملية والاستشعار عن بعد وتطبيق نظام المعلومات الجغرافية. أما بقية المحاور فقد نشرت في المجلد الثاني.

تتميز دول الخليج العربي، كما هو معروف، بجفاف شديد. وينعكس هذا في زحف الرمال وتكرر العواصف الترابية. لذا تكون تعرية التربة ظاهرة طبيعية لكنها تتسارع بمعدلات عالية نتيجة الضغط الرعوي والنشاطات البشرية الأخرى غير الرشيدة. وفي معظم دول الخليج العربي هناك معوقات عامة تعيق تنمية الأراضي، تشمل: زحف الرمال وغزو الكثبان الرملية، تدهور الغطاء النباتي، وتملح وتقشر وتصلب التربة وتدهور خصوبتها.

وتوفر الأنظمة البيئية الصحراوية منافعا وقيما مختلفة الأنماط لمستخدميها؛ فهي مصدر لرعي الماشية، ومكان لحماية ولجوء الحياة البرية وتتوفر على فرص للترفيه. وعندما تستخدم بشكل عقلاني يمكن إيقاف زحف الرمال وعملية تعرية التربة ومن ثم السيطرة على ظاهرة التصحر. وعلاوة على ذلك فالموارد الصحراوية في دول الخليج العربي تكون جزءا متمما للتراث والتقاليد الشعبية وتتمتع بمكانة واعتبار خاص من قبل السكان.

ركزت بحوث المحور الأول "الأفاق العالمية والإقليمية" على التغيرات المناخية العالمية وتهديد التصحر؛ إذ أن تلوث الهواء بثاني اوكسيد الكاربون والغازات الدفيئة الأخرى يمكن أن يزيد درجة الحرارة ٢ درجة مئوية في الخمسين سنة القادمة. وإذا حدث مثل هذا السيناريو السيئ ستكون عواقبه كثيرة منها زيادة الجفاف في الأراضي المدارية وشبه المدارية الجافة. إلا أنه يمكن مواجهة هذه الحالة بتحسين عمليات إدارة الأراضي باتجاه سياسات التنمية المستديمة. غير أن مثل ذلك سوف يحتاج إلى تنفيذ إصلاح زراعي جذري في الكثير من الدول لتشجيع إدارة مسؤولة بدل الإدارة السلبية الحالية. وإذا لم يُعمل شيء سوف يستمر التدهور ويزداد معدل التصحر ٠،٥٪ في السنة في الأراضي الجافة.

وبحث موضوع التصحر وتأثيراته على إدارة الزراعة المروية في البيئة الجافة في دول الخليج العربي. وتم التطرق إلى تحليل الأسباب الكامنة للتصحر مع تأكيد خاص على السعودية. واقترحت إدارة بديلة لتقليل التصحر إلى الحد الأدنى في الزراعة المروية في منطقة الخليج. وبما أن السعودية تتميز بمناخ حار وجاف وتصنف كمنطقة جافة تحتل ٥٪ من مجموع المناطق الجافة في العالم فالتصحر فيها يتسبب في خسائر اقتصادية تتمثل في انخفاض إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة إلى مستوى ضئيل. وأسباب هذه الظاهرة تعود إلى عوامل طبيعية وبشرية. وتتوفر إمكانيات كبيرة لتقليل امتداد التصحر

إلى الحد الأدنى في السعودية فيما إذا استغلت كل الموارد المائية المتوفرة (بغض النظر عن المصدر والنوعية) بشكل ملائم. وتنفيذ برنامج تعليمي توجيهي لتدريب العاملين في الحقل الزراعي.

وفي المحور الثاني "تأثير حرب الخليج الثانية" قدمت عدة بحوث شملت تقييم التلوث النفطي في منطقة الشعيبة الصناعية في الكويت، الناتج عن حرق وتفجير آبار نفط الكويت من قبل النظام العراقي عام ١٩٩١. وتأثير ذلك على نباتات وتربة صحراء الكويت. حيث نتج عن ذلك كميات كبيرة من السخام والنفط غير المحترق على شكل غبار نفطي، والذي انتقل إلى مناطق بعيدة. وقد استخدمت عدة معايير في كل مواقع الدراسة تتمثل في معرفة الهايدروكاربونات، المعادن الثقيلة، مجموع الأملاح القابلة للذوبان، حامض الكاربونيك ونسبة بقاء المجموعات الرئيسية من النباتات. وتبين من هذا أن النباتات والتربة أصيبت بأضرار بالغة جراء هذا العمل. وبحث موضوع أخطار التلوث النفطي على صحة الإنسان وعلى البيئة البحرية. وتقييم تقنيات المعالجة البايولوجية (الأحيائية) لاستصلاح التربة الصحراوية المدمرة في الكويت.

أما في المحور الثالث " تقييم السيطرة على تذرية الرمال والكثبان الرملية"، فقد قدمت مجموعة من البحوث منها "حركة الرمال في دولة قطر- المشكلة والحل"، ومنه يتبين أن حركة الكثبان الرملية وخصوصا الهلالية منها تحدث في القطاعات الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد. وتساهم كثير من العوامل في تكوين هذه الحركة، منها انبساط سطح الأرض وهبوب الرياح الشمالية الغربية السائدة.

تحليل الخرائط الطوبوغرافية والصور الجوية وصور الأقمار الصناعية يظهر كمية ونسبة حركة الكثبان الرملية، حيث كانت نسبة الحركة للكثبان الكبيرة ٧،٥ متراً في السنة وللكثبان الصغيرة ٤٠ متراً في السنة خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٨٠ وتحت تأثير الرياح المحلية السائدة.

تعتمد مقاومة حركات الكثبان الرملية في قطر، بدرجة كبيرة، على تجارب المشاريع السابقة التي نفذت في دول مجلس التعاون الخليجي وكانت لها نتائج جيدة. محليا يهدف التشجير إلى إقامة مشاريع حيوية في البلد، كان آخرها مشروع الماشابيه Al-Mashabia، حيث استخدمت الرمال لزراعة أعلاف الحيوانات وأشجار النخيل. وأخيرا يقترح البحث بعض الحلول لتثبيت الكثبان الرملية؛ تشمل تأسيس وتصميم مصدات للرياح وإقامة أحزمة خضراء والأخذ في الاعتبار عامل الارتفاع وكثافة وطبيعة المواد المستخدمة في تثبيت الرمال.

ونوقشت مواضيع أخرى ضمن هذا المحور شملت: فهم آليات تنقل الرمال - وجهة نظر في التقدم الجديد، مفاهيم نظام عمل الرياح على المستوى العالمي وتوازن رواسب الرياح، السيطرة على تذرية الرمال، طريقة جديدة لتصنيف الأشكال الأرضية الناتجة عن عمل الرياح في الكويت، توقع معدل تنقل الرمال، طريقة جديدة لدراسة حركة الكثبان الرملية والتعرية الهوائية في الأراضي الجافة، جيومورفولوجية (أشكال سطح الأرض) الصحراء، معدلات تذرية الرمال ودورها في تصميم وسائل للسيطرة على حركة الرمال في السعودية، تثبيت الرمال - الدروس المستخلصة من مشاريع في الصين وإيران والصومال.

المحور الرابع " الاستشعار عن بعد وتطبيق نظام المعلومات الجغرافية"، شمل عدة بحوث منها: "أصل وتطور الصحراء العربية". يقترح هذا البحث فرضية جديدة حول أصل الرمال، تقول بأن الرمال نتجت بالأساس من عمل نهري أي من القنوات النهرية والمائية لتترسب في الأراضي المنخفضة. وبعد أن تغير المناخ من الظروف الرطبة إلى الظروف الجافة أعادت الرياح تشكيل الترسبات إلى كثبان رملية. وتتناقض هذه الفرضية مع الرأي السائد والقائل بان الكثبان الرملية تكونت في الأصل من عمل الرياح. وهناك أدلة جيولوجية وأثرية تثبت

تغير المناخ في الجزيرة العربية وتشير بوضوح إلى أن المراحل الرطبة نتج عنها تكون بحيرات داخلية ونباتات كثيرة. لذلك تكثر بقايا النباتات والحيوانات والإنسان في الأراضي المنبسطة المفتوحة. شواطئ البحيرات القديمة هي الآن مصدر لتذرية الرمال. لقد حدث التغير في المناخات الرطبة والجافة على الأقل في خمس مراحل تعود إلى ٣٢٠,٠٠٠ سنة إلى الوراء.

وينتج عن المناخات الرطبة، بالضرورة، تجمع المياه الجوفية، والكثير من المياه في البحيرات الداخلية تسرع من عملية تكوين الترسبات وتفتت الصخور اسفل سطح الأرض التي تنتج منها الرمال. وهذا يشير بوضوح إلى أن البحث على المياه الجوفية مستقبلا يجب أن يتركز في الأراضي ذات التجمعات الكبيرة من الرمال مثل صحراء النفوذ والربع الخالي. الفرضية المذكورة تقوم على تفسير معطيات توفرت من تصوير الأقمار الصناعية. وهي تستند على أدلة ملاحظة لأصل وتطور المظهر الطبيعي للصحراء عبر الزمان والمكان.

واهتمت البحوث الأخرى، ضمن هذا المحور، بالمعطيات الجديدة التي توفرها الأقمار الصناعية واستخدامها كوسائل للمسح البيئي والتقييم السريع لحالة البيئة. هذه المعطيات يمكن أن تحل محل الطريقة التقليدية لجمع المعلومات عبر السكان المحليين وسوف تدعم الجمع السريع للمعلومات الأساسية التي يحتاج لها المخططون لتطوير استراتيجيات ملائمة. وباستخدام الرادار يتم تحسس تضاريس سطح الأرض ويمكن تحديد موقعها وتصنيفها طبقا لتعرية تربتها وهذا يقود إلى تحديد غير مباشر للغطاء النباتي. كذلك يمكن استخدام معطيات الأقمار الصناعية لمسح ومراقبة الأراضي الهامشية ورسم الخرائط للتغيرات التي تحدث في المظهر الطبيعي للأرض وتطوير وسائل فعالة للتحذير المبكر من تآكل التربة وتعريتها. هذه الوسائل ستكون فعالة لوقف عملية تعرية التربة.

وبحث تطبيق طريقة نظام المعلومات الجغرافية لرسم نموذج للتغيرات الجيومورفولوجية الحاصلة في صحراء الكويت. وقد ركزت الدراسات الأولى بشكل رئيسي على وضع خرائط لهذه التغيرات في السطح من ناحية تقييم التلف الحاصل في البيئة جراء تكون ٣٠٠ بحيرة نفطية داخلية من آبار النفط المتدفقة بعد تفجيرها. تغطية سطح الأرض بالقطران سيكون لها تأثير رئيس على جيومورفولوجية سطح الأرض وعلى توزيع الترسبات في الكويت. ومن اجل التمكن من توقع طبيعة وامتداد وتأثير هذه التغيرات، تمت دراسة مميزات سطح الأرض قبل وبعد الحرب وهذه مسألة أساسية في البحث. واستخدمت تقنيات الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية لتحديد ومعرفة علاقة التغيرات الحاصلة في سطح الأرض معتمدة على معطيات مشتقة من تصوير الأقمار الصناعية والخرائط و الملاحظات الحقلية. وقد تم تحديد الأراضي التي أظهرت تغيرات في السطح وبالتالي يمكن استخدامها كدليل في إعادة تصنيف جيومورفولوجية الكويت.

ومن المواضيع الأخرى التي نوقشت في المحور الرابع: رسم خرائط لأنماط الكثبان الرملية ومراقبتها في شمال غرب الكويت بواسطة الأقمار الصناعية. وتكنولوجيا جديدة لاكتشاف انبعاث الموجات الكهرومغناطيسية وتطبيقاتها على قياس رطوبة التربة من الجو.

لقد ساهم هذا المؤتمر في فهم فيزيائية عمليات الرياح، وآليات حركة الرمال، وتقنيات السيطرة عليها، والتغييرات القصيرة والطويلة الأجل في جيومورفولوجية الصحراء، وفيما إذا هذه تعود إلى أسباب طبيعية أو تأثيرات بشرية.

ومن التوصيات التي أقرها المؤتمر: العمل على اتباع طريقة منهجية لجمع المزيد من المعطيات والمعلومات حول مشاكل تدهور الأراضي وتنمية الصحراء في دول الخليج العربي. ولكي يتم التقييم الصحيح للوضع الحالي في المناطق

الهامشية الصحراوية يجب إعداد مسوحات للموارد الطبيعية تشمل الخرائط. وهذه ستشكل قاعدة معلوماتية موثقة يعول عليا في التخطيط. وقد تم الإقرار بأن الظروف المتغيرة التي تسود العالم الآن وعلى وجه التعيين توقيع الكثير من دول العالم اتفاقيات مختلفة حول تغير المناخ، التصحر، الجفاف، والحفاظ على التنوع البايولوجي (الأحيائي)، كل هذه الاتفاقيات تدعو الدول لتطوير خطط عملها على المستوى المحلي والإقليمي. وتطبيق نظام جماعي لإدارة الموارد الطبيعية وتعزيز الاكتفاء الذاتي الدائم. مثل هذا النظام سيستفيد منه السكان وسيحفظ التراث والثقافة ويجلب منافعا اقتصادية للدول ويساعد كليا في تنفيذ الاتفاقيات الدولية المختلفة.

ومن التوصيات أيضا، تطوير استراتيجيات وطنية أو خطط عمل تضع سياسة واضحة المعالم لاستخدام وإدارة الموارد الوطنية بما فيها القوى البشرية. وتوفير آليات مختلفة لتنفيذ هذه الأهداف، منها على سبيل المثال: تأسيس منظمة وطنية لتنفيذ القوانين والسياسات بشكل فاعل، وتعزيز السياسات والقوانين الموجودة وتنظيم اهتمام المحافظة على التنوع الأحيائي وحماية الأراضي.

واستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية لتقدير حركات الكثبان الرملية وتحديد أنماطها، وتقييم الموارد المائية والنباتية وإعداد خرائط للتربة مكملة تظهر كل أنماط المشكلات المتعلقة بالرمال.

العنوان الأصلي للمجلد الأول:

Samira A.S. Omar, Raafat Misak & Dhari Al-Ajmi.(eds.). Sustainable Development in arid Zones| International Conference on Desert Development in the Arab Gulf Countries, vol. 1: Assessment and monitoring of desert ecosystems. Rotterdam: Balkema, 1998.

نشر في مجلة "النهج"، العدد ٣٦ خريف ٢٠٠٣، كعرض كتاب، وتم تعديله حيث حذفت منه المادة العائدة للمترجم.

التنمية المستديمة في المناطق الجافة
إدارة وتحسين الموارد الصحراوية

توزعت البحوث المقدمة في المؤتمر العالمي حول التنمية الصحراوية في دول الخليج العربي إلى ثمانية محاور كما أشير؛ الأربعة الأولى منها نشرت في المجلد الأول وبقية المحاور، نشرت في المجلد الثاني، وشملت تقييم وإدارة وتحسين الأراضي الهامشية، إدارة و تحسين المياه والتربة، إدارة وحماية التنوع البايولوجي (الأحيائي) والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

في المحور الأول "تقييم وإدارة وتحسين الأراضي الهامشية" نوقش العدد الأكبر من البحوث منها "الأراضي الهامشية في المناطق الجافة وشبه الجافة-التحديات والآمال في الألفية الثالثة". تطرق البحث إلى افتراض بقاء المناطق الهامشية في العالم تعاني من ضغوط غير اعتيادية نتيجة الزيادة الحادة في الكثافة السكانية التي بدأ ت منذ حوالي منتصف القرن الماضي. ويتساءل ماذا تستطيع أن تقدمه التكنولوجيا الحديثة لهذه المناطق غير الكوارث والاستخدام المفرط لمواردها.

من الناحية التاريخية، كانت الأراضي الهامشية تشكل مركز اهتمام ساكنيها الذين تراكمت لديهم معرفة وخبرة غنية في إدارة العيش في ظروف مناخية تتميز بالتذبذب. فقد كانت المجتمعات الرعوية التقليدية في شبه الجزيرة العربية وأفريقيا وأماكن أخرى في العالم تدير وبشكل جيد موارد البيئات السريعة التلف والهشة في الأراضي الجافة وشبه الجافة. ولآلاف السنين نظم البدو وأداروا ضبط استراتيجيات تتوافق مع نمط الأمطار وتجنبوا الرعي في التربة المعرضة للاستنزاف. وقد عرفوا أن النباتات الطبيعية تملك آليات

طبيعية للدفاع عن نفسها لمقاومة الجفاف الطويل والأنماط المناخية الأخرى. وبواسطة اتباع نمط الهجرة الدوري وممارسات تربية الحيوانات بطرق اكثر اقتصادية وأقل نفقة تمكن البدو من منع انقراض قطعان حيواناتهم والمحافظة على التنوع البايولوجي للمراعي المحلية.

وقد أحدث التقدم الحديث في التكنولوجيا والنقل والمواصلات تغيرات سريعة أثرت في الموارد الطبيعية إضافة إلى تأثيرها في ثقافات وأسلوب حياة ساكني المناطق الجافة. فالأراضي الهامشية التي تشكل موردا رئيسيا متجددا في بيئة صعبة ومعرضة للتلف بدرجة كبيرة قد تأثرت كثيرا بهذه التغييرات.

وإذا أريد الاستخدام السليم والتنمية المستديمة والواقعية في المناطق الجافة فيجب الأخذ في الاعتبار تنفيذ خطط ذات إطار يتسم بعلاقات متبادلة، سياسي، اجتماعي- اقتصادي، مؤسساتي، بيئي، إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها وإطار تقني. فهم ظروف سكان الأراضي الهامشية الذين هم المستخدمين التقليديين لمواردها يعتبر حاسما جدا إذا أريد لتنمية وتحسين موارد الأراضي الجافة أن يكتب لهما النجاح. فالحكومات والمنظمات والإتحادات الإقليمية (يعني مجلس التعاون الخليجي) ووكالات التنمية بحاجة إلى تعاون في مجال تقييم دور السياسات التي تؤثر في استخدام وحماية وتحسين الأراضي الهامشية.

وضمن هذا المحور كان هناك بحث عالج" التغيرات في الأراضي الهامشية والتصحر- وجهة نظر الاستشعار عن بعد". إذ بيّن أن تكنولوجيا الاستشعار عن بعد تقدم إمكانيات كبيرة لمراقبة التغيرات التي تحدث في الغطاء النباتي في الأراضي الهامشية. فمعطيات هذه التكنولوجيا توفر فرصا كثيرة للمخططين لاتخاذ قرارات ملائمة في سبيل الاستخدام العقلاني لموارد هذه الأراضي وإيجاد الحلول في الزمان والمكان لمشكلة التصحر.

وناقش بحث أخر " وضعية الأراضي الهامشية في الكويت- أولويات التنمية والبحث العلمي". إذ جرى التأكيد على أهمية تعليم إدارة الأراضي الهامشية

في الكويت. ويقترح البحث وجوب وضع وتطوير برامج تتعلق بهذا الموضوع في جامعة الكويت في مستوى ما قبل التخرج وما بعده. ويجب أن يكون هناك تعاون بين معهد الكويت للبحث العلمي وجامعة الكويت والجامعات الأجنبية الأخرى لتطوير برامج رئيسية لإدارة وتنمية الأراضي الهامشية. وهناك أيضا حاجة ماسة لتعليم المزارعين إذ أن هذا سيساعدهم على التعرف على منافع التكنولوجيا لتنمية الأراضي. وخلص البحث إلى أنه بدون التأكيد على التعليم سيكون من غير الممكن تنفيذ برامج فعالة لإدارة وتنمية الأراضي في الكويت.

وعالج بحث أخر "وضعية النباتات وتقييم تأثير الضغط الرعوي في منطقة شمال الجبيل في السعودية". وتبين من نتائج البحث الذي اجري في هذه المنطقة أنه يجب اعتبار حوالي ٦٠٠ جملا و١٨٠٠ رأسا من الأغنام أو الماعز كحد أعلى للرعي في منطقة الدراسة. بينما الرقم المسجل لرعي الحيوانات كان أكثر من ذلك بكثير إذ يعادل ١٠٠ ٪ أكثر من الحد الأعلى.

ومن أجل السماح للنباتات كي تسترجع نموها يقترح البحث تحريم الرعي كليا لمدة سنتين على الأقل. وهذه المدة تعتبر كافية ما عدا في الأراضي ذات حركة الرمال القوية. وبعد هذه الفترة يجب ألا يسمح بأكثر من الحد الأعلى من الحيوانات في الرعي في منطقة الدراسة. مع ملاحظة أن هذه الأعداد يجب أن تقلل في السنوات الأكثر جفافا. والملاحظ أن الأغنام والماعز تدمر الأنظمة البيئية أكثر مما تفعله الجمال إذ أنها تأكل النباتات مع جذورها. إضافة لذلك فإنها تدمر التربة بواسطة حركتها الكثيفة مقارنة بالجمال ذات الأقدام الناعمة. لذلك يقترح البحث تقليل عدد رؤوس الأغنام والماعز والسماح لعدد أكبر من الجمال للرعي في المنطقة. إضافة لذلك المطلوب إدارة جيدة للرعي تؤكد على مغادرة قطعان الحيوانات للمرعى بعد أيام قليلة من الرعي. وهذه الطريقة شائعة جدا في نظام الرعي التقليدي عند مربي الحيوانات البدو إذ لا تسبب تلفا للنظام البيئي.

وفي المحور الثاني "إدارة وتحسين المياه والتربة" نوقشت عدة بحوث منها "تأثير تدهور نوعية المياه الجوفية في تصحر التربة في البحرين ١٩٥٦-١٩٩٢". فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة مكانية - زمانية قوية بين ارتفاع ملوحة المياه الجوفية المستخدمة في الري في البحرين وتراجع مساحة الأراضي الزراعية. ويعود ارتفاع ملوحة هذه المياه إلى سحب كميات كبيرة منها من الطبقات الصخرية المائية حيث يستهلك القطاع الزراعي أعلى نسبة من هذه المياه مقارنة مع القطاعات الأخرى، تمثل أكثر من ٦٥٪ (١٣٩ مليار متر مكعب في السنة) من مجموع المياه المسحوبة. أيضا يملك هذا القطاع أعلى معدل فقد للمياه (٢٤-٤٠٪) لذلك فإن خفض المياه الموجهة إلى هذا القطاع سوف تكون له تأثيرات مهمة في تخفيف الضغط الحالي على المياه الجوفية والسماح لها بالتجدد. ويمكن أن يتم هذا أوليا بواسطة تحسين طرق الري، واختيار محاصيل ملائمة، وتقييم نجاحها طبقا لإنتاجيتها ومقدار استهلاكها من المياه، واستخدام موارد مائية أخرى غير تقليدية مثل مياه الصرف الصحي المعاملة التي تلعب دورا مهما في مكافحة تصحر الأراضي الزراعية في البحرين حاليا. إذ تصل كمية المياه المستخدمة منها في الزراعة إلى ١٠ مليار متر مكعب في السنة في المرحلة الأولى. وسوف يوفر الاستخدام الكامل لهذه المياه في الري خفضا مهما في سحب المياه الجوفية في البحرين. وهذا سيساعد في إنجاز تنمية مستديمة للقطاع الزراعي ويكافح التصحر.

وناقش بحث أخر "صيانة التربة كمفهوم لتحسين البيئة في الكويت" إذ تم التركيز على المحافظة على مكونات التربة واعتبارها هدفا أساسيا في السياسة الوطنية للبيئة. إذ أن التربة هي أنظمة حية ديناميكية ونوعيتها تعتمد على عناصر مثل نسيج التربة والعمق والنفاذية والنشاط البايولوجي وطاقة خزن المياه والمواد الغذائية وكمية المادة العضوية في التربة. فنوعية التربة ذات الجودة العالية تعزز نمو المحاصيل وتجعل الأنظمة الزراعية أكثر إنتاجية.

وإدارة سليمة للزراعة والرعي تحافظ على التربة والمياه وتقلل إلى الحد الأدنى من التأثيرات السلبية. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال التعليم والمحفزات المالية وسن القوانين التي يجب أن تحدد بشكل واضح مسؤوليات مالكي الأراضي ومستخدميها لإدارة أراضيهم بطريقة تصون التربة ونوعية المياه من التلوث، وهذه سوف توفر قاعدة متينة ومنظمة لتنفيذ جهود حماية التربة والمياه على أسس دائمة.

وناقشت البحوث ضمن هذا المحور مواضيع أخرى هي: السيطرة على الفيضانات المفاجئة في الأراضي لجافة وشبه الجافة، احتياطيات المياه الجوفية وطريقة إدارتها في حوض وادي فيران في جنوب سيناء في مصر، تحسين إنتاج القمح في شمال صحراء سيناء، دراسة تكون المياه الجوفية في غرب وادي النيل في محافظة المينا في مصر.

في المحور الثالث" إدارة والمحافظة على التنوع البايولوجي (الأحيائي)" ألقيت بحوث ناقشت هذا الجانب الذي بات يحظى بالاهتمام في السنوات الأخيرة منها "التنوع الاحيائي والمحافظة عليه- اتجاهات المستقبل في دول مجلس التعاون الخليجي". ومنه يتبين أنه من أجل المحافظة على التنوع الأحيائي في المنطقة يستلزم الأمر زيادة مصادر المعلومات والتعاون وذلك من خلال الخطوات التالية: فهم تعقيد الأنظمة البيئية لتقرير أفضل طريقة لإدارتها ويتم هذا من خلال الدراسة والبحث العلمي المستمرين. تشجيع والاستفادة من إمكانيات الأشخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال البحث العلمي والمراقبة. البدء بمشاريع بحث علمي عامة في المنطقة مثل دراسة التنوع الأحيائي والأنظمة البيئية وأصناف النباتات والحيوانات النادرة أو المهددة بالانقراض والتوعية العامة بمخاطر إهمال هذا الجانب. تبادل المعلومات فيما يخص: تأسيس شبكة إقليمية للمعلومات في المنطقة، تشجيع ودعم النشر، تنظيم لقاءات علمية منتظمة، الاستفادة من ميزات

الشبكات الدولية للمعلومات والانترنت، تشجيع استخدام نظام المعلومات الجغرافية في حقل التنوع الأحيائي، زيادة التعاون الإقليمي بين مؤسسات البحث العلمي، تأسيس مشروع لتدريب الكوادر العاملة في مجال التنوع الأحيائي، واعتبار البحث العلمي المستمرين واحدا من المكونات الرئيسية للمحافظة على التنوع الأحيائي.

ونوقش بحث أخر حول "تطوير استراتيجيات المحافظة على التنوع البايولوجي (الأحيائي) في دول مجلس التعاون الخليجي". وقد جرى التأكيد أن دول المنطقة بحاجة إلى سياسة فعالة للمحافظة على مواردها الطبيعية المتجددة، إذ أصبح هذا الموضوع يحظى بالاهتمام بشكل متزايد في الوقت الحاضر. وبما أن المنطقة غنية بالتنوع الأحيائي لذلك هناك حاجة لتطوير استراتيجية إقليمية للمحافظة عليه. والمطلوب مزيدا من التعاون والتنسيق بين دول المنطقة لتطوير خطة للمحافظة على الأنظمة البيئية وإدارتها.

فالكويت قلقة من وضعية البيئة بعد غزو النظام العراقي لها عام ١٩٩٠ وما أعقبه من حرب الخليج في ١٩٩١. وهي ودول الخليج الأخرى قلقة أيضا من التصحر الواسع للأراضي ونقص الأراضي المحمية والصيد غير المنظم للحيوانات البرية والتلوث الصناعي والنفطي للبيئة والتنمية غير المستديمة والاستهلاك المتزايد للموارد. واستجابة لهذه الوضعية ولإعطاء أجيال المستقبل فرصة للتمتع بالطبيعة والبيئة فيجب على دول الخليج أن تحافظ على بيئتها الطبيعية من خلال إنشاء أراضٍ محمية للمحافظة على التنوع الأحيائي. وقد اتخذت خطوات من قبل دول المنطقة للمحافظة على التاريخ الطبيعي للصحراء. إن إنشاء مناطق محمية لا يحافظ فقط على الأنظمة البيئية الطبيعية بل يستطيع أن يساهم إيجابيا في التوازن البيئي الإقليمي وفي البحث العلمي والتعليم وحماية التاريخ الطبيعي ويوفر فرصا للترفيه والسياحة.

وقدم بحث بعنوان" إحياء الأنظمة البيئية الصحراوية من خلال إدارة الحياة البرية- تجربة السعودية". ومنه يتضح أن إنشاء نظام سليم للمناطق المحمية يعدُ مهمة ضخمة نظرا لاتساع مساحة البلد وتنوع ظروفه الفزيوبايولوجية. ويقترح البحث بأن النظام الأكثر ملائمة للظروف الاجتماعية-الاقتصادية في السعودية والذي يكون مقبولا بشكل عام خصوصا من قبل السكان الريفيين هو الحد من حقوق الرعي. وفي المدى البعيد فإن نجاح هذه الطريقة يمكن قياسه بدرجة كبيرة في إحياء الأنظمة البيئية واستخدام الموارد الطبيعية بشكل سليم والذي سيكون لفائدة هؤلاء السكان.

المحور الرابع والأخير"التنمية الاجتماعية- الاقتصادية" بحث فيه "الاستخدام التقليدي للأراضي في صحاري العالم العربي". حيث تعيش أعداد كبيرة من السكان دائما في مناطق أكثر أو أقل جفاف في العالم العربي. ويعود هذا إلى اتباع السكان طرقا للتكيف مع ظروف هذه المناطق مثل استخدام أساليب زراعية ملائمة لها وأنظمة مختلفة لري الأراضي الزراعية والتكيف مع أشكال محددة لتربية الحيوانات. وفي كثير من الحالات كانت الموارد تستخدم بشكل عقلاني ومستديم، غير أن بعض النشاطات كانت غير رشيدة وتسببت في تدهور الأنظمة البيئية مثل تملح الأراضي الزراعية في العراق وتصحر مساحات شاسعة في شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا.

وقد تم التخلي عن الاستخدام التقليدي للأراضي في بعض المناطق وأهمل في مناطق أخرى. ونتج هذا بشكل رئيسي من التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية التي حدثت في المنطقة. ومع التوسع الكبير في المدن وفي الإنشاءات أبيدت الكثير من الأنظمة البيئية وانقرض عدد كبير من النباتات والحيوانات. ومن أجل اتباع الطرق التقليدية في استخدام الأراضي يجب العمل على ما يلي: مسح مكثف للطرق التقليدية لاستخدام المكونات

المختلفة للنظام البيئي الصحراوي. ويشمل هذا دراسة ميزة هذه الطرق وفي أي مكان طبقت. تقييم إمكانية إعادة بناء أمثلة لأنظمة استخدام الأراضي التقليدية. اختيار مواقع معينة لإعادة بناء الأنظمة التقليدية ومراقبة التغيرات الاكولوجية والبايولوجية الناتجة عنها. اختبارات لتطوير الطرق التقليدية من خلال تكييف التكنولوجيا المعاصرة لتوسيع استخدام هذه الطرق.

وفي بحث "التخطيط البيئي والتنمية في المناطق الصحراوية"، تم التركيز على أن الكثير من خطط التنمية التي نفذت في الماضي في المناطق الصحراوية أعطت الأولوية للجانب التجاري والربح السريع وأهملت النواحي البيئية. وقد قادت مثل هذه العقلية إلى تأثيرات مختلفة في ظروف البيئة ونتج عنها بالتالي عدم توازن في النظام البيئي. وقد انتبه صانعو القرار إلى التأثيرات الطويلة المدى للتنمية على البيئة وعلى الموارد الطبيعية المهمة. لذلك فإن خطط التنمية المقترحة في هذه الأيام أخذت تدخل في حسابها قضايا البيئة مع المبرر الاقتصادي المعقول. وجرى التأكيد في المناقشات بان على الجهات المسؤولة عن التنمية أن تدرس وتقيم بشكل دقيق خطط التنمية المقترحة دون اعتبار للمنفعة التجارية القصيرة الأمد، بسبب أنها تخفي تأثيرات ضارة على البيئة سوف تظهر على السطح في المدى الطويل فارضة أخطارا مهلكة على الإنسان والبيئة. وسوف تتجاوز تكاليف المشاكل البيئية الناتجة المنافع المتأتية من التنمية غير المدروسة.

العنوان الأصلي للمجلد الثاني:

Samira A.S. Omar, Raafat Misak & Dhari Al-Ajmi.(eds.). Sustainable Development in arid Zones| International Conference on Desert Development in the Arab Gulf Countries, vol. 2, Management and improvement of desert resources: Rotterdam: Balkema, 1998.

نشر في مجلة "حوليات الجامعة الحرة"، العدد الأول، هولندا، ٢٠٠٦، كعرض كتاب، وتم تعديله حيث حذفت منه المادة العائدة للمترجم.

الملامح المميزة لمشاكل البيئة في المرحلة الحالية

تميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين بالتدهور الحاد في مكونات البيئة الطبيعية كتلوث الهواء والماء والتربة أيضاً، وزيادة مستوى الضوضاء، خصوصاً في المدن، وتراكم أنواع كثيرة من الفضلات Products Waste وانتشارها على مساحات واسعة، وتنامي الاستعمال لكثير من الموارد الطبيعية، وانقراض بعض اصناف الحيوانات والنباتات، وانجراف التربة اضافة الى أشكال أخرى من تحطيم التوازن الطبيعي.

وعلى الرغم من أن حجم ومدى مشاكل البيئة والنتائج المترتبة عليها لا تكون متطابقة في كل البلدان، إذ لكل حالة خاصة ملامحها المميزة، إلا انها باتت تنال بشكل أساسي جميع بلدان المعمورة.

إن التأثيرات الخطرة الناتجة عن النشاطات البشرية واضحة في معظم مكونات البيئة كالغلاف الحيوي والغلاف الجوي، والغلاف المائي وأجزاء من الغلاف الصخري، مما يعني في الواقع أن التناقض بين المجتمع والطبيعة أصبح حادا وقد يصل الى درجة الخطورة. فنشاطات الانسان التحويلية (مثل استعمال الموارد الطبيعية، وتصريف المخلفات الناتجة عن الانتاج والاستهلاك، احداث تغيرات في المظهر الطبيعي للأرض Landscape وخلق أنظمة جديدة من صنع الانسان... الخ) تتعارض مع عمليات تنظيم التوازن الديناميكي في الغلاف الحيوي ككل. وقد تؤدي الى حدوث تغيرات خطيرة في الأنظمة الطبيعية لا يمكن إلغاؤها على المستوى المحلي والعالمي. ويؤثر ذلك في سيرة الحياة العادية بالنسبة للاجيال الحالية والقادمة.

تتميز المرحلة الحالية بانبثاق مظاهر جديدة في عدد من أوجه مشاكل البيئة، سواء تلك التي لم تكن موجودة، أو التي كانت موجودة بشكل مستتر، الأمر الذي زاد معه مدى مشاكل مكونات البيئة بشكل يتعذر قياسه أو الحد منه، وفرض بالتالي وضعية اجتماعية - سياسية ذات بعد عالمي، ذلك أن التأثيرات الضارة لنشاط الانسان كانت قبل وقت قريب محصورة في مجال الحياة البرية، والغطاء النباتي، والمظهر الطبيعي، خلافاً للوقت الحاضر حيث أصبح التلوث البيئي المكثف والخطر، واستنزاف الموارد الطبيعية ايضا جزءا من مكونات الصورة التي نعيشها اليوم.

وبالإضافة الى التلوث البيئي، (الذي يخص البيئة الطبيعية والمراكز السكنية والصناعية) والمستويات العالية من التلوث البايولوجي (الفضلات العضوية) ثمة ايضا زيادة حادة في التلوث الكيميائي والفيزيائي، إذ يشتمل الإنتاج الصناعي على عشرات الآلاف من المواد الكيميائية، وتضاف اليها سنوياً عدة مئات أخرى من المواد الكيميائية الجديدة التي يؤدي إنتاجها وبالتالي استعمالها الى اطراد زيادة حدة التلوث. كما أن هناك تأكيدات متزايدة على خطر التلوث الفيزيائي مثل الحرارة والضوضاء والاشعاع والتلوث الكهرومغناطيسي.

ويتأثر عدد من الموارد الطبيعية على وجه الخصوص بالتلوث. فعلى سبيل المثال، يزيد انبعاث الدخان الصناعي والغازات في الهواء من حموضة التربة من خلال تساقط ما يسمى بالمطر الحامضي، إضافة الى ارتفاع نسبة الحموضة في الانهار وخزانات المياه العذبة، كما ان تصريف الفضلات السائلة نحو الأنظمة المائية ينتج عنه تلوث المياه العذبة وتقليل التنوع البايولوجي (الأحيائي) في الانهار والبحيرات والبحار، إضافة الى انقراض أو التهديد بانقراض بعض أنواع الأحياء البايولوجية. ويضعف تلوث الهواء بالفريون Freon (مواد هيدروكاربونية مشبعة يدخل في تركيبها الفلور والكلور وهي

إما أن تكون على شكل غازات أو سوائل عديمة اللون والرائحة، المترجم) والكاربوهيدرات من طبقة الأوزون في طبقات الجو العليا التي تعمل على الوقاية من الاشعاع فوق البنفسجي ومدى تأثير ذلك في صحة الانسان وبالأخص تزايد نسب الاصابة بالسرطان وأمراض العيون. باختصار، يؤدي التلوث الى حدوث تدهور في اعادة الانتاج الطبيعي والفيزيائي لكثير من أنماط الموارد المتجددة مثل الهواء، والماء، والنبات والحيوان.

يقود كل ما سبق الى استنزاف كمي ونوعي لكثير من أنواع الموارد الطبيعية من خلال الاستعمال المفرط لها وعدم كفاية إعادة اجراءات تجديدها، كما يتضح من خلال استعراض حالة عدد من الموارد المتجددة.

تحتوي الأرض على كميات كبيرة من موارد المياه العذبة، ويذهب ٤٠ في المائة من المياه السطحية الدائمة لتوفير المياه لأغراض الاستهلاك، مع ملاحظة ان استهلاك المياه تضاعف على الأقل مرتين في القرن العشرين، وإذا استمر تلوث المياه عند المعدل الحالي مع زيادة كميات المياه المستخدمة بمعدل أعلى من معدل نمو السكان في اجزاء عديدة من العالم، نتيجة ارتفاع المستوى المعيشي، فسيؤدي ذلك الى استنزاف المياه العذبة في وقت قريب، وهناك اليوم ٨٨ دولة نامية يقطن فيها ٤٠ في المائة من سكان العالم يعد النقص في المياه فيها معوقاً جدياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتتعرض التربة ايضا للاستنزاف. ففي كل سنة تمر، يتم فقدان ٥٠,٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠ كم^2 من الأراضي الزراعية الجيدة نتيجة النشاطات الإنشائية، وعمليات التعدين والصيانة والتصحر والتملح.

وأكثر من هذا تتقلص كمية الأوكسجين في الغلاف الجوي على مستوى العالم نتيجة لمختلف نشاطات الإنسان وتزداد كمية غاز ثاني أكسيد الكاربون الذي زاد انبعاثه. كذلك ترتفع نسب الغازات الضارة الأخرى مثل أول أكسيد الكاربون وأكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت، وزيادة الغاز الأول

تساهم بدرجة أكبر في توجه المناخ العالمي نحو الدفء أو ما يسمى بظاهرة الاحتباس الحراري وما ينتج عنها من قلة الأمطار وتراجع الموارد المائية والأراضي الزراعية في مناطق وزيادة الفيضانات في مناطق أخرى، وتسبب الموارد غير المتجددة الكثير من المشاكل المعقدة، حيث ان عملية استغلالها تمتاز بميزتين: تتمثل الأولى في الكميات الكبيرة من المنتجات الجانبية الناتجة عن استخراج واستهلاك الوقود المعدني، بالإضافة الى حرق كمية من الأوكسجين لاتمام هذه العملية، أما الثانية فتتمثل في اتلاف المظهر الطبيعي في مواقع المخزونات المعدنية، إضافة الى ما ينتج من مواد كيماوية ومواد أخرى في عملية تصنيعها الأمر الذي أصبح عاملا رئيسياً في الإضرار بصحة الانسان، وينتج من تجريد الأرض من مكونات سطحها حوالي ١٥٠ كم مكعب من أكوام المخلفات والحجارة سنويا. وطبقاً لأكثر التقديرات تحفظاً، كان سكان العالم يستخدمون أكثر من ١٠٠ مليار طن من المواد الطبيعية المختلفة في بداية السبعينات والتي ينتظر بلوغها ٣٠٠ مليار طن في ٢٠٠٠.

بسبب الاهمال البيئي، أو بمعنى آخر اللامبالاة تجاه الحياة البرية، فإن معدل انقراض الحيوانات البرية قد وصل الى مستوى قياسي، إذ ينقرض صنف منها سنويا مقابل صنف واحد كل عشر سنوات بين عامي ١٦٠٠ - ١٩٥٠، وبات هناك ٢٠,٠٠٠ من الأنواع النباتية، وحوالي ٩٠٠ صنف من الحيوانات الفقرية تعتبر أما نادرة أو مهددة بالانقراض.

إن المميزات الجديدة لمشاكل البيئة هي اكتسابها ابعادا عالمية تواجه كل الجنس البشري، إذ اصبحت صحة الانسان ورفاهيته مهددة بشكل كبير بسبب عواقب العبث بالبيئة.

وتظهر الأهمية الاجتماعية والاقتصادية الجديدة لمشاكل البيئة أن علاقات الانسان بالطبيعة قد دخلت في مرحلة من التطور ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى حاضر ومستقبل الاجيال القادمة، إضافة الى آفاق تنمية القوى المنتجة

على المستوى الوطني والعالمي، ومن هنا تأتي المطالبة بسياسات لحماية البيئة تأخذ في الاعتبار الجانب السياسي الدولي منها، إذ على الدول المتقدمة ان تعي مسؤولياتها في حماية البيئة وفي الوقت نفسه عليها تقديم الدعم والمساعدة للدول النامية لأنه في ظل التخلف والفقر لا تستطيع هذه الدول ان تساهم في هذه المهمة.

الترجمة عن كتاب:

Inozemtsev N. N, Global Problems of Our Age, Moscow: Progress Publishers,1984.

المادة مقبولة للنشر في مجلة "جامعة السابع من أبريل"، الزاوية، ليبيا.

المتغيرات المناخية الأخرى
لماذا يعد الكربون الأسود والأوزون أيضاً مسألة هامة

د. جيسيكا سيدون والاك *
د. فيرابادران راماناتبان * *

أخيرا، أقر قادة العالم بأن التغير المناخي يشكل تهديداً. ومن أجل إبطاء هذا التغير أو عكسه هم يطلقون المبادرات من أجل خفض غازات الاحتباس الحراري خصوصاً غاز ثاني أكسيد الكربون، المسؤول عن حوالي نصف الاحترار العالمي حتى هذا التاريخ. من الضروري خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بشكل أساسي بسبب من إنها على الأرجح ستصبح السبب الأكبر للاحترار العالمي بنهاية هذا القرن. لكن المسألة المثبطة للعزائم هي: بقاء ثاني أكسيد الكربون في الجو قروناً، ومن الصعب الحصول على حكومات تتفق على خفض الانبعاثات بسبب من أن منافع ذلك يتم الاستفادة منها عالمياً، بينما التكاليف تتحملها الدول منفردة. وبالنتيجة، لا توجد حكومات تتحرك بالسرعة الكافية لتعويض تأثير الانبعاثات الماضية والحاضرة. وحتى إذا تم خفض الانبعاثات الحالية إلى النصف في عام ٢٠٥٠ – أحد الأهداف التي نوقشت في مؤتمر تغير المناخ للأمم المتحدة عام ٢٠٠٨- وقتئذ ستظل المساهمة الإجمالية للبشرية في رفع مستوى ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي تشكل نسبة الثلث منذ بداية هذا القرن.

في غضون ذلك، أعطي قليل من الاهتمام لخيار ذي خطر أقل وفعال من ناحية الكلفة وذي مردود عال وهو: خفض انبعاثات مواد الكربون الممتص

الخفيف (يعرف الكربون الأسود) والغازات التي تكون الأوزون مجتمعة، هذه الملوثات تشكل تأثيراتها المدفئة حوالي ٤٠-٧٠٪ من تلك العائدة لثاني أكسيد الكربون. إن الحد من وجودها في الغلاف الجوي هو أسهل وأرخص، وهذا الاقتراح يمكن تحقيقه من الناحية السياسية أكثر مقارنة بالمقترحات المألوفة أكثر لإبطاء تغير المناخ- وسيكون له تأثيراً فورياً أكثر.

الوقت ينفذ. وقد تسببت البشرية برفع حرارة كوكب الأرض بأكثر من ٠,٥ درجة مئوية منذ القرن التاسع عشر وأنتجت غازات الاحتباس الحراري بدرجة كافية لترفع درجات الحرارة ٢,٤ درجة مئوية في نهاية هذا القرن. وإذا أستمر غاز ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز في الجو بالزيادة عند المعدلات الحالية وإذا ثبت أن المناخ أكثر حساسية تجاه غازات الاحتباس الحراري مما هو متوقع، فيمكن أن ترتفع حرارة الأرض ٥ درجات مئوية قبل نهاية القرن.

تغير الحرارة من درجتين إلى خمس درجات ستكون له تأثيرات بيئية وجيوبولتيكية عميقة. وبالتأكيد سيذوب تقريباً كل الجليد البحري الصيفي في القطب الشمالي. نتيجة لذلك سيمتص المحيط المتجمد الشمالي المزيد من أشعة الشمس والذي بدوره سيزيد من تضخم ظاهرة الاحتباس. مثل هذه الزيادة يمكن أن تقضي على الأنهار الجليدية في جبال هملايا والتبت والتي تغذي الأنظمة النهرية الرئيسية لبعض من أفقر المناطق في العالم. وستعمل أيضاً على تسارع ذوبان الغطاءات الجليدية في كريلاند والقطب الجنوبي رافعة مستوى مياه البحار في العالم ومتسببة بهجرة سكانية واسعة النطاق من المناطق الساحلية المنخفضة. وستسبب دورات الجفاف والفيضانات الناتجة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض كوارث للاقتصاديات المعتمدة على الزراعة.

ستكون بعض التأثيرات البيئية الناتجة من ارتفاع درجة حرارة الأرض في وضع لا يمكن إلغاءها؛ ولا يمكن السيطرة على بعض التأثيرات الاجتماعية. ونظراً لهذه النتائج، يجب على صانعي القرار السياسي في جميع أنحاء العالم الذين يسعون لإبطاء تغير المناخ أن يمعنوا النظر في خيارات أبعد من مجرد الحد من ثاني أكسيد الكربون، خصوصاً، تلك الخيارات التي ستكون لها نتائج سريعة. حيث يمثل خفض الكربون الأسود والأوزون أحدى هذه الإستراتيجيات.

الملوثات القوية

عرف التأثير المسخن لثاني أكسيد الكربون، على الأقل، منذ بداية القرن العشرين، وعرف تأثير الأوزون منذ سبعينات القرن الماضي، لكن اكتُشفت أهمية الكربون الأسود، أخيراً، فقط. وخلال العقد الماضي، أستخدم العلماء أدوات متقدمة في الطائرات والسفن والأقمار الصناعية لاقتفاء مواد الكربون الأسود والأوزون من مصادرها إلى أماكن تبعد آلاف الأميال وقياس ووضع نماذج حول مقدار ما تسببه هذه المواد من رفع لحرارة الغلاف الجوي.
إن الكربون الأسود، هو شكل واسع الانتشار لتلوث الهواء بالجزيئات والتي تكون الدخان المصحوب بالسخام ذا اللون الضارب إلى السواد أو أسود بعض الشيء. وهو يتشكل من الناتج الجانبي للاحتراق غير المكتمل وغير الكفء- دلالة على أن نفايات الطاقة بقدر استخدام الطاقة. حيث تطلق المركبات والسفن التي تستخدم الديزل والسيارات ذات الصيانة غير الجيدة هذه المواد. كذلك ينتج من حرائق الغابات والمنازل والمصانع التي تستخدم الخشب، الروث،

مخلفات المحاصيل، أو الفحم للطبخ، أو للتدفئة أو أي احتياجات أخرى للطاقة.

يغير الكربون الأسود البيئة بطريقتين. في السماء، تمتص الجزيئات العالقة أشعة الشمس، وتسخن الغلاف الجوي وبدورها تسخن الأرض نفسها. وعلى سطح الأرض، فإن مخزونات الكربون الأسود، على الجليد والثلوج تمتص أشعة الشمس وبواسطتها تسخن الأرض وتذوب الجليديات. على سبيل المثال، جليد البحر القطبي وجليديات جبال هملايا والتبت، تذوب نتيجة الكربون الأسود وظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة من ثاني أكسيد الكربون. ويعادل التأثير المسخن للكربون الأسود حوالي ٢٠-٥٠٪ من تأثير ثاني أكسيد الكربون وبذلك فإنه يحتل المرتبة الثانية أو الثالثة كأكبر مساهم في الاحترار العالمي. لا أحد يعرف بالضبط مقدار ما يسببه من تسخين، لكن أكثر التقديرات تحفظاً تشير إلى تأثيره غير القليل. وتمثل مساهمته الكبيرة في إذابة الجليديات والجليد البحري، إحدى أكثر الأدلة الواضحة، على المدى القريب، والمنذرة بتغير المناخ، والموثقة جيداً.

ويوجد الأوزون في الطبقة السفلى من الغلاف الجوي وهو مساهم رئيسي آخر في الاحترار العالمي والذي يستحق الاهتمام. (هذا يختلف عن الأوزون في طبقات الجو العليا الذي يحمي الحياة على الأرض من الأشعة فوق البنفسجية) ويعادل تأثير هذا الغاز القوي المكون للاحتباس الحراري حوالي ٢٠٪ من تأثير ثاني أكسيد الكربون. وهو لا يشبه الكربون الأسود الذي يوجد على شكل جزيئات، فالأوزون غاز. ولا ينبعث في الغلاف الجوي مباشرة لكن يتكون من غازات أخرى، "مكونات الأوزون" مثل أول أكسيد الكربون (من

حرق الوقود الاحفوري أو الكتلة الحيوية)، وأكاسيد النتروجين (من الإضاءة، والتربة، وحرق الوقود الاحفوري)، والميثان (من الزراعة، والماشية، وتسرب الغاز وحرق الأخشاب)، وهيدروكاربونات أخرى (من حرق المواد العضوية والوقود الاحفوري ومن مصادر أخرى).

المسألة الأكثر أهمية، هي بقاء الكربون الأسود والأوزون في الجو لفترة أقصر بكثير مقارنة بثاني أكسيد الكربون الذي يبقى في الجو لقرون- ربما حتى آلاف السنين- قبل أن يتم امتصاصه من قبل المحيطات، والنباتات والطحالب. وحتى إذا توقفت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمعجزة الآن، فهي سوف تأخذ عدة قرون لكي يقترب ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي من المستوى الذي كان عليه قبل العصر الصناعي. على العكس، يبقى الكربون الأسود في الغلاف الجوي فقط أيام إلى أسابيع قبل أن يُغسل من قبل الأمطار، ويبقى الأوزون (بالإضافة لمكوناته) فقط أسابيع إلى أشهر قبل أن يتحلل. رغم ذلك، بسبب انتشارهما الواسع وانبعاثهما بشكل مستمر تبقى تركزاتهم في الغلاف الجوي وتسبب أضرارا جدية للبيئة.

رغم أن خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الأخرى مثل الميثان يمكن أن ينتج عنه نتائج آنية، لكن الكربون الأسود والأوزون مكونات مغيرة للمناخ تعيش فترة أقصر، وهي نسبيا تحت الإقرار أو الاعتراف في الجهود الرامية لوقف تغير المناخ. إن خفض انبعاثات هذه المكونات على الأرض سوف ينتج عنه قلة تركزاتها في الغلاف الجوي بسرعة وبدوره يؤدي إلى انخفاض تأثيرها في الاحترار العالمي.

خطوة إضافية أسهل

ملمح مؤمل آخر يتعلق بانبعاثات الكربون الأسود ومكونات الأوزون والتي يمكن الحد منها بتكاليف منخفضة نسبيا وباستخدام التكنولوجيا الموجودة بالفعل. رغم اختلاف مصادر الكربون الأسود ومكونات الأوزون على المستوى العالمي، فإن معظم الانبعاثات يمكن خفضها بدون الحاجة إلى تحديد أو قصر النشاط الأساسي الذي يولدها. وهذا راجع إلى كونها لا تشبه ثاني أكسيد الكربون، حيث لا يمثل الكربون الأسود ومكونات الأوزون منتجات جانية أساسية لاستخدام الطاقة.

استعمال الوقود الاحفوري، خصوصاً الديزل، يكون مسؤولاً عن حوالي ٣٥٪ من انبعاثات الكربون الأسود على مستوى العالم. إن تكنولوجيا تصفية الكربون الأسود تم اختراعها من قبل: لذلك فإن تصفية الديزل خصوصا في السيارات والشاحنات على سبيل المثال يمكن أن يخفض انبعاثات الكربون الأسود بنسبة ٩٠٪ أو أكثر مع تخفيض غير جدير بالذكر في اقتصاد الطاقة. وقد قدرت دراسة حديثة لمنظمة بحث بيئية أمريكية غير ربحية بأن تجهيز الشاحنات بمليون من المصافي سيوفر نفس المنافع للمناخ في حالة منع أكثر من ١٦٥,٠٠٠ شاحنة و٥,٧ مليون سيارة من السير في الطرق بشكل دائم لمدة عشرين سنة.

النسبة الباقية ٦٥٪ من انبعاثات الكربون الأسود تكون مترافقة مع حرق الكتلة الحيوية- من خلال حرائق الغابات التي تحدث بشكل طبيعي، والحرائق من قبل الإنسان لتنظيف أراضي المحاصيل الزراعية واستخدام الوقود العضوي للطبخ، والتدفئة وللصناعات الصغيرة الحجم. الخيارات الأكثر نظافة بالنسبة للنشاطات الناتجة من صنع

الإنسان موجودة. حيث تتمثل الخيارات الخضراء للمنازل باستخدام مواقد الطاقة الشمسية أو الغاز الناتج من النفايات العضوية، لكن التصاميم التي يتم تحديثها للمواقد المستخدمة للكتلة الحيوية تستطيع أيضاً وبشكل أساسي خفض انبعاث كمية الكربون الأسود والملوثات الأخرى. وتمثل بقايا المحاصيل الزراعية والخشب والفحم وفحم الخشب الوقود الأرخص لكن أيضاً الأقل كفاءة والأوسخ ولذلك تتجه المنازل لتبديلها حالما تتوفر خيارات أخرى يمكن الاعتماد عليها.
إن تحدي خفض انبعاثات الكربون الأسود لا يكون مقنعا للناس للتضحية بأساليب حياتهم، بقدر ما يكون عليه الحال في إقناع الناس لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لذلك يكمن التحدي في جعل الخيارات الأخرى متاحة.
تنبعث معظم مواد الأوزون التي هي من صنع الإنسان من خلال العمليات الصناعية واستخدام الوقود الاحفوري، خصوصاً في قطاع النقل. لذلك يمكن خفض انبعاثاتها بواسطة جعل عملية الاحتراق أكثر كفاءة (مثلا، من خلال استخدام مواد إضافية لتحسين الوقود) أو بواسطة إزالة هذه الغازات بعد الاحتراق (مثلا من خلال استخدام المحولات المحفزة). إن التكنولوجيا التي تقلل إلى أدنى حد من المواد المكونة للأوزون وتصفي أو تحلل الانبعاثات تستخدم بالفعل على نطاق واسع وهي تخفض مواد الأوزون في العالم المتقدم. لذلك فإن التنفيذ الأكثر حزما للقوانين التي تمنع استخدام الغازولين السيء والديزل ومواد أرخص وأوسخ سيساعد أيضا في خفض الانبعاثات.
ويستطيع التطبيق الكامل للتكنولوجيا الموجودة للسيطرة على الانبعاثات من خفض انبعاثات الكربون الأسود بنسبة حوالي ٥٠٪. وذلك سيكون كافيا لتعويض تأثيرات الاحترار لما يعادل عقد إلى

عقدين من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وخفض الأوزون الذي يسببه الإنسان في الطبقة السفلى من الجو بنسبة حوالي ٥٠٪ سيكون ممكنا بواسطة التكنولوجيا الموجودة، وسيعادل حوالي قيمة عقد آخر. في أسابيع، سيقل تأثير الاحترار الناتج من الكربون الأسود، وفي أشهر، سيقل أيضاً تأثير الاحتباس الحراري الناتج من الأوزون. وفي عشر سنوات، سيتباطأ اتجاه الاحترار الكلي للأرض، المتمثل في تراجع الجليد البحري والجبال الجليدية. وسيكون الدليل العلمي لانخفاض انبعاثات الكربون الأسود ومواد الأوزون واضحاً.

الإمكانية السياسية

يمثل خفض انبعاثات الكربون الأسود والمواد المكونة للأزون، أيضاً، من الناحية السياسية مشروعا واعداً. فهو سيوفر منافعاً مهمة فضلاً عن إبطاء التغير المناخي، ويعطي الحكومات محفزات اقتصادية وتنموية من أجل خفض الانبعاثات. وسيكون لخفض مواد الأوزون منافع زراعية متميزة. حيث أن الأوزون يضعف غلة المحاصيل من خلال إتلاف الخلايا النباتية ويتعارض مع إنتاج الكلوروفيل وهو المادة الملونة التي تدخل في تركيب الصبغة التي تمكن النباتات من امتصاص الطاقة من أشعة الشمس. وقد قدرت دراسة حديثة بأن الخسارة الاقتصادية المرتبطة بها (حسب الأسعار العالمية لسنة ٢٠٠٠) تتراوح بين ١٤ مليار دولار إلى ٢٦ مليار دولار، ثلاث إلى خمس مرات بالقدر الذي يعزى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض. بالنسبة لصانعي القرار السياسي وفيما يتعلق بالإنتاج والأمن الغذائي، هذه التأثيرات سيكون لها صوت مدون بعمق.

في البلدان التي مازال قسم كبير من سكانها يعتمد على وقود الكتلة

الحيوية، فإن خفض انبعاثات الكربون الأسود من المنازل سيحسن الصحة العامة والإنتاج الاقتصادي. حيث أن تقريبا نسبة ٥٠٪ من سكان العالم، و٩٥٪ من سكان الأرياف في البلدان الفقيرة، تعتمد على الوقود الصلب الذي يشمل الكتلة الحيوية والفحم. ويرتبط تلوث الهواء في المناطق المغلقة بحوالي ثلث التهابات الجهاز التنفسي الحادة المميتة وسط الأطفال في عمر أقل من خمس سنوات، أو حوالي ٧٪ من وفيات الأطفال على مستوى العالم. وتمثل أمراض الجهاز التنفسي المرتبطة بانبعاثات الوقود الصلب السبب الرابع الأكثر أهمية للوفيات في البلدان النامية (بعد أمراض سوء التغذية والأمراض الجنسية غير المأمونة ومصادر المياه).

إن المشاكل الصحية هذه تديم الفقر. والتعرض للملوثات في وقت مبكر من الحياة يضر بنمو الرئة لدى الأطفال وأولئك الذين يعانون من أمراض الجهاز التنفسي تقل فرصهم في الالتحاق بالمدرسة. إن تلوث الهواء يترك الفقير الذي في الغالب يكسب مورد عيشه خصوصاً من العمل اليدوي في وضع أسوأ. وإجمالاً، يقدر أن العمال في الهند يفقدون ١,٦- ٢,٠ مليار يوم عمل سنوياً نتيجة تأثيرات تلوث الهواء في المناطق المغلقة. لذلك سيعزز خفض انبعاثات الكربون الأسود من المنازل النمو الاقتصادي، وبالنسبة للنساء الريفيات والأطفال خصوصاً فإنه سيحسن الصحة العامة.

إضافة لذلك، تميل انبعاثات الكربون الأسود ومواد الأوزون لتكون ذات عواقب محلية، لذلك فإن موافقة الحكومات على استراتيجيات خفض الانبعاثات تكون أكثر احتمالاَ لأن هذا الخفض يحقق منافعاً محلية. بالنسبة لثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى التي تبقى لفترة طويلة وتنتشر على نطاق أوسع فإن انبعاثاتها تساهم حيثما

كانت في الاحترار العالمي أي في كل مكان. بينما تكون تأثيرات الكربون الأسود والأوزون محصورة أكثر في النطاق المحلي. وعندما يدخل الكربون الأسود في البداية إلى الغلاف الجوي، فإنه ينتشر محلياً وبعد ذلك وفي غضون أسبوع يتبدد أكثر على المستوى الإقليمي قبل أن يختفي من الغلاف الجوي كلياً على شكل تساقط. أيضاً تكون مواد الأوزون محصورة أكثر في النطاق الإقليمي مقارنة بثاني أكسيد الكربون، رغم أن المستويات الأساسية للأوزون تتزايد في جميع العالم.
بسبب من أن تأثيرات الكربون الأسود والأوزون تكون في معظمها محصورة في نطاق إقليمي، لذلك فإن الفوائد المتأتية من خفضها ستستفيد منه بدرجة كبيرة المناطق التي يتحقق فيها الانخفاض. لذلك يشكل ذوبان جليد جبال هملايا والتبت تقريبا سبباً كافياً للبلدان الواقعة في جنوب وشرق آسيا للشروع بعمل سريع لخفض انبعاثات الكربون الأسود. كذلك الحال، بالنسبة لتراجع الجليد البحري القطبي للدول المجاورة للمحيط المتجمد الشمالي. إن التجمعات الإقليمية تتوفر على فرص أكثر مقارنة بالمجموعات الكبيرة من البلدان في العمل على إقامة شبكات كثيفة من العلاقات الاقتصادية، والثقافية والدبلوماسية التي تدعم تسهيل المفاوضات الصعبة. علاوة على ذلك، أن كلا من الكربون الأسود والأوزون يمكن حصرهما أو احتوائهما من خلال تبني إستراتيجية محددة جغرافيا بسبب من أن الكثير من مصادر الكربون الأسود والأوزون تكون ثابتة إلى حد كبير. وحتى لو سعت دولة واحدة في المنطقة لتنظيم الانبعاثات، فإن الأنشطة التي تلوث البلاد من غير المرجح أن تنتقل إلى بلد آخر حتى مع وجود سياسات أقل صرامة – لكن هذا الأمر يمثل مصدر قلق مشترك فيما يتعلق باتفاقيات الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

تنظيف

ما الذي يمكن عمله من أجل كبح انبعاثات الكربون الأسود ومادة الأوزون؟ الخطوة المنطقية الأولى بالنسبة للحكومات ووكالات التنمية الدولية ومحبي البشرية هي زيادة الدعم المالي للجهود الرامية لخفض الانبعاثات. ورغم توفر بعض الأموال لهذا الغرض حالياً، إلا أنه لم يبرز ملوث كهدف لتيار رئيسي من أجل الحصول على التمويل العام والخاص. ببساطة إن تحديد الكربون الأسود والأوزون كمشاكل بيئية مع ثاني أكسيد الكربون سيجل صانعي القرار السياسي يميلون أكثر لصرف الأموال المخصصة للتنمية وللأجزاء "الخضراء" من حزم التحفيز في مبادرات تهدف للتصدي لهذه المشاكل البيئية. وتستطيع الدول المتقدمة بدورها أن تساهم في تكييف تكنولوجيا خفض الانبعاثات وجعلها بخدمة العالم النامي وتعزيز انتشارها- ستكون هذه مبادرة ذات مغزى لحسن النية وانطلاقة لبداية التغيير.

بغض النظر عن أهمية التمويل، يجب أن تدعم المساعدة توسيع اختيارات الطاقة النظيفة للمنازل والصناعات الصغيرة في العالم النامي وتكنولوجيا خفض انبعاثات وسائط النقل على المستوى العالمي. يمكن أن يعني هذا نشر الفوانيس الشمسية والمواقد التي تستخدم مصادر الوقود المحلية بكفاءة أكثر أو دفع المشاريع أو المؤسسات التجارية الصغيرة للتحول نحو تكنولوجيا أنظف. إجراء تعديلات معينة في الصناعة الصغيرة سيختلف حسب نوع النشاط الاقتصادي- جعل أفران الآجر أو الطابوق أنظف يختلف عن جعل معامل الشاي والتوابل المجففة أكثر كفاءة- غير أن عدد الزبائن الذين يتم تمكينهم لاستخدام التكنولوجيا الجديدة يوفر بعض وفورات الحجم. بالنسبة للنقل، تشمل الخيارات

السياسية الدعم المالي للمحركات والمصافي المتطورة التي تحول مخلفات الوقود إلى حالة أنظف، وإلغاء المحفزات التي تتمثل في الدعم المالي المقدم من قبل الحكومات التي تفضل بعض أنواع الوقود على غيرها وهذا ينطبق على الوقود المغشوش واستخدام الديزل.

نشر التكنولوجيا من أجل خفض الانبعاثات من هذا العدد الكبير من الأنشطة التي تمثل جزءا لا يتجزأ من البنية الثقافية، من الطبخ إلى السياقة سيكون عملية غير سهلة. ويكون تعزيز السيطرة على انبعاثات الملوثات الصغيرة المتحركة والكثيرة أصعب من تنظيم السيطرة على المصادر الأكبر، مثل مصانع الطاقة. وبالنسبة لتكييف التكنولوجيا، ستكون هناك حاجة لتوجيه اهتمام أساسي إلى الاحتياجات المتنوعة للمنازل والصناعة. غير أن خلق وتقوية التنظيم والدعم المالي ونشر تكنولوجيا الطاقة ذات الكفاءة تمثل تحديات قد تمت مواجهتها من قبل. حيث أن "الثورة الخضراء" - النمو اللافت للنظر للإنتاج الزراعي الذي حدث في النصف الثاني من القرن العشرين- أحدثت تغيرات جذرية (راديكالية) في الزراعة الصغيرة الحجم. وقد أثرت مبادرات التنمية الأخرى في الخصوبة السكانية، والمساواة في الجنس، والتعليم وقرارات الأسرة الأخرى التي تتسم بحساسية أكثر من تلك المتعلقة بالطبخ والسياقة.

علاوة على ذلك، فإن البنية التحتية للتمويل المالي الدولي ونقل التكنولوجيا موجودة بالفعل في شكل البنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، وبرامج الأمم المتحدة التي دعمت التنمية على مستوى العالم لعقود. وقد بدأ مرفق البيئة العالمي، وصندوق التنمية والبيئة العمل باعتباره برنامج البنك الدولي ويعد الآن أكبر ممول في العالم للمشاريع البيئية وهو مناسب تماماً لتمويل التكنولوجيا الأنظف.

أيضاً، ينبغي على الوكالات الحكومية والدولية أن تمول التكنولوجيا التي تؤثر في نوعية الهواء والتي هي عموما أقل مراقبة. ففي المدن الكبيرة، في معظم الدول النامية يكون عدد أجهزة الاستشعار لا يتماشى مع نمو السكان أو النشاطات الاقتصادية. وفي المناطق الريفية لا تتم مراقبة تلوث الهواء على الإطلاق. إن تحسين نوعية مراقبة الهواء ونشر المعطيات ستفيد صانعي القرار والناشطين في مجال البيئة. والتأثير في انبعاثات الأفراد- من خلال مراقبة تلوث الهواء في المناطق المغلقة أو من خلال إضافة أجهزة مرفقة بمؤخرة السيارة- يمكن أن يساعد على تحفيز الناس على كبح انبعاثاتهم. وقد أثبتت المبادرات التجريبية لقياس آثار الكربون واستخدام الطاقة من قبل الأفراد أنها تساهم في تغيير سلوك الناس في بعض الأماكن.

المساعدات لوحدها لن تكون كافية، ولكن يجب أن تساعد المنظمات الدولية الحكومات على تحديد الخيارات التي تعمل على تخفيف التغير المناخي وتدعم التنمية. وتستطيع مؤسسات التنمية الدولية، مثل برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة وبنوك التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف، تبني البحوث، وتشكيل مجموعات عمل مشتركة بين الوزارات، ووضع معايير للمراقبة والإبلاغ عن النفقات العامة. هذه المبادرات ستجعل من السهل تحديد المجالات الممكنة للتنسيق في مجال برامج الصحة العامة، والبرامج الزراعية والبيئية ومكافحة الفقر. في معظم الدول، لا تدعو المؤسسات المحلية لتشجيع التعاون بين مختلف السلطات. لذلك فإن اختيار خفض انبعاثات الكربون الأسود ومواد الأوزون كسياسات لتحسين الصحة العامة والزراعة يمكن أن يساعد في مثل هذه الجهود من خلال الاشتراك في الأموال الشحيحة؛ إن إجراء حساب أكثر وضوحاً للفوائد البيئية لسياسات التنمية ستجعل صانعي القرار أكثر استنارة في

هذا الجانب. وفي نفس الاتجاه، هناك الكثير من العمل الذي تدعم فيه منظمات التنمية الدولية، حالياً، الحكم الرشيد من أجل تحسين البنية التحتية والخدمات، كذلك ينبغي أيضا أن تعمل على تشجيع تحسين الإدارة البيئية.

الاستجابة الإقليمية

بالنسبة لعلم المناخ، الطريقة الحالية لحل المشكلة تدريجيا - خصوصاً الميل لعلاج تلوث الهواء وتغير المناخ كقضايا منفصلة- قادت مع الوقت إلى انتهاج سياسة سيئة. حيث أن قرار الكثير من الدول تعزيز استخدام الديزل كوسيلة لرفع كفاءة استخدام الوقود، على سبيل المثال، قد يكون له أثر غير مقصود في زيادة انبعاثات الكربون الأسود. إن قوانين تلوث الهواء الرامية للحد من استخدام بخاخات الكبريتات المضغوطة التي تسبب المطر الحامضي، من المفارقات، أنها قادت إلى مزيد من الاحترار لأن الكبريتات تمتلك تأثيراً مبرداً. بدلا من ذلك، إذا دمج صانعو القرار السياسي جهود خفض تلوث الهواء مع الجهود التي تعمل على أبطاء الاحترار العالمي، فإنهم يستطيعون التأكيد بأن خفض الكبريتات يترافق مع خفض مساو في مستوى الغازات الدفيئة.

سيكون الإطار العالمي الوحيد للعمل، متمثلاً، بالطريقة النموذجية التي تدمج الاستراتيجيات المختلفة التي تعمل على تخفيف التغير المناخي. وهناك فرص متوفرة أكثر للتصديق على الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة، وذلك للبدء في خفض انبعاثات الكربون الأسود ومادة الأوزون. وهذه بدورها تستطيع تقوية دوافع الحكومات للعمل على عدم تشجيع القيادة الحرة للسيارات وتحفيز الحكومات لتأخذ في الاعتبار التأثيرات الكبيرة

الحجم للانبعاثات العائدة لها. وبسبب اختلاف مصادر الكربون الأسود والأوزون من إقليم إلى أخرى، فإن الاتفاقيات الهادفة لخفضها تحتاج لتكون أكثر ملائمة للظروف الإقليمية. ففي النصف الشمالي من الكرة الأرضية، على سبيل المثال، يأتي معظم مواد الأوزون من العمليات الصناعية والنقل، بينما في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية خصوصاً المناطق المدارية، يأتي معظمها من الانبعاثات الطبيعية (التربة، النباتات وحرائق الغابات). وأيضاً، تختلف مصادر الكربون الأسود حسب الأقاليم: ففي أوروبا وأمريكا الشمالية يلعب النقل والنشاط الصناعي دوراً أكبر من حرق الكتلة الحيوية، بينما يكون العكس صحيحاً في الأقاليم النامية.

يكون تأثير الانبعاثات على المناخ من الناحية العلمية معقداً، وهو يعتمد على عدد من العوامل التي لم تؤخذ بنظر الاعتبار بشكل كاف عندما ابتكرت نماذج المناخ. بعد ذلك، يتمثل التحدي، في الوصول بسرعة إلى اتفاقيات تأخذ في الاعتبار العلاقات المعقدة بين النشاطات البشرية، والانبعاثات، وتغير المناخ وهذه أمور يمكن ضبطها بمرور الوقت مع تطور الفهم العلمي للمشكلة. ويكون تحديث الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بتلوث الهواء أسهل مقارنة بالاتفاقيات العالمية التي تستلزم الكثير من الموقعين. لذلك وفرت اتفاقية الأمم المتحدة الطويلة الأمد حول تلوث الهواء العابر للحدود (معظم الموقعين دول أوروبية ودول آسيا الوسطى) والبروتوكولات الخاصة بالتلوث التي أعقبت ذلك نموذجاً جاهزاً للاتفاقيات الإقليمية حول الملوثات المغيرة للمناخ والتي تعيش لفترة قصيرة. وقد استندت الإجراءات الخاصة لهذه الاتفاقيات على تكاليف التخفيضات، ومعرفة العلماء لمصادر التلوث وتوزيع تلوث الهواء، وإمكانية قياس التخفيضات- يجب أن يعطى اهتمام أيضاً

لتنظيم انبعاثات الكربون الأسود ومادة الأوزون. علاوة على ذلك، تلزم هذه الاتفاقيات الدول باتخاذ إجراءات خاصة، وليس الاختصار على نتائج محددة فقط. وهذه مسألة معقولة، حيث يكون من الصعب مراقبة وقياس الانبعاثات بدقة.

يمكن أن يكون الكربون الأسود والأوزون، أيضاً، في صلب النقاشات الثنائية القائمة. حيث أن الحوار الرفيع المستوى بين الهند والإتحاد الأوروبي، وفريق العمل الذي يضم علماء وصانعي القرار السياسي من أوروبا والهند، يمثل واحداً من هذه المنتديات الموجودة. وكانت الحكومات الأوروبية والهند في شباط (فبراير) ٢٠٠٩ متحفزة للعمل سوية لتحديد وخفض تهديد الكربون الأسود. وقد أقترح المشاركون مشروعاً بحثياً يتكون من اختصاصات متعددة والذي سيقرر تأثيرات الكتلة الحيوية المستخدمة في الطبخ والتدفئة على الصحة والمناخ وتقييم العقبات أمام نشر المواقد الأنظف على نطاق واسع. ويمثل الكربون الأسود والأوزون أيضاً مسائل طبيعية مرشحة للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول الطاقة وتغير المناخ: حيث ستجني الصين منافع صحية وزراعية من خفض الانبعاثات، وستكسب الولايات المتحدة النوايا الحسنة لمساعدة الصين على القيام بذلك.

ومن خلال البناء على اتفاقيات تلوث الهواء القائمة، يمكن تفادي خطر حرف مفاوضات تغير المناخ عن هدفها الأساسي المتمثل بتعزيز خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. إن وضع الكربون الأسود والأوزون على طاولة المحادثات الرفيعة المستوى حول المناخ يمكن أن يأتي بنتائج عكسية إذا اعتقدت البلدان النامية بأنها ستقر ضمنيا بمسؤوليتها عن الاحترار العالمي بواسطة التعهد بخفض انبعاثات الكربون الأسود ومواد الأوزون أو الاعتقاد بأن المسألة تمثل مسعى من قبل الدول المتقدمة

لتحويل الانتباه عن الاهتمام المتمثل بالحاجة لعمل هذه الدول لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لديها. لذلك، فإن محاولات خفض انبعاثات الكربون الأسود ومواد الأوزون يجب أن لا تعتبر بدائل عن تعهدات خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكن كلما كانت طرق العمل سريعة فإنها ستحقق فوائداً بيئية واقتصادية على المستوى المحلي.

الثمرة الدانية

تاريخياً، ركزت مبادرات إبطاء الاحترار العالمي على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى المسببة للاحتباس الحراري وأهملت بدرجة كبيرة الدور الذي يلعبه تلوث الهواء. هذه الإستراتيجية معقولة على المدى الطويل، حيث تمثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العامل الأكثر أهمية في التغير المناخي وستستمر كذلك. لكن في المدى القريب، ستكون لوحدها غير كافية. لذلك أقترح بعض العلماء المعالجة الجيوهندسية- معالجة المناخ من خلال استخدام التكنولوجيا- بوصف ذلك خياراً محتملاً كملاذ أخير، لكن خفض الكربون الأسود ومواد الأزون يمثل خياراً أقل خطورة من أجل تحقيق نفس الهدف.

مثل هذه الطريقة ستجعل وبسرعة مستويات الكربون الأسود والأوزون أقل في الغلاف الجوي، وسيعادل تأثيرها عقود من انبعاثات غازات الاحترار العالمي، وستخفف زيادة الاحترار الخطير لكوكب الأرض، وستوفر الوقت للجهود المبذولة لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للنزول إلى أرض الواقع. تمثل هذه الملوثات، أيضاً، أهدافاً سياسية غير صعبة: يمكن تخفيضها من خلال استخدام التكنولوجيا والمؤسسات والاستراتيجيات الموجودة وسيؤدي هذا العمل إلى تحسن في نوعية

الهواء، والإنتاج الزراعي والصحة العامة على المستوى المحلي. باختصار، إن خفض انبعاثات الكربون الأسود ومواد الأوزون ذو مخاطر قليلة ويشكل إضافة عالية القدرة إلى ترسانة استراتيجيات إبطاء تغير المناخ الحالية.

إذا أستمر المعدل الحالي للاحترار العالمي، فستكون درجة حرارة الأرض خارج نطاق السيطرة. لذلك، يمثل الوقت الحالي وقت البحث بعناية عن كل الوسائل الممكنة الكابحة التي يمكن تطبيقها لإبطاء تغير المناخ، والوقاية من الكوارث المناخية على المدى القريب، وكسب الوقت من أجل اختراعات تكنولوجية جديدة. ومن الاستراتيجيات المتاحة، هو التركيز على خفض انبعاثات الكربون الأسود ومواد الأوزون باعتباره الثمرة الدانية: تتسم التكاليف بانخفاضها النسبي، والتنفيذ أمر ممكن، وستكون المنافع متعددة وفورية.

---

* د. جيسيكا سيدون والاك: أستاذة جامعية، متخصصة بالاقتصاد السياسي، جامعة ستانفورد، حاليا، مديرة مركز تمويل التنمية التابع لمعهد الإدارة المالية والبحث في الهند، عملت في العديد من المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث المتخصصة.

* * د. فيرابادران راماناتبان: بروفسور متميز في علوم المناخ والغلاف الجوي في معهد دراسات علم المحيطات التابع لجامعة كاليفورنيا، سان ديغو؛ وأستاذ زائر متميز في معهد الطاقة والموارد، في نيودلهي؛ مُنح عام ٢٠٠٩ جائزة تايلر للانجاز البيئي.

الترجمة عن مجلة: Foreign Affairs, Volume 88, Number 5, September/ October 2009.
نشرت في مجلة "الثقافة الجديدة"، العدد ٣٣٧ السنة ٢٠١٠.

أوروبا: قارة واحدة وعوالم مختلفة
سيناريوهات السكان في القرن الواحد والعشرين

سوف يكون للتطورات الديمغرافية في المستقبل تأثيرٌ رئيسيٌ على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا. فازدياد شيخوخة السكان مثلا سيؤثر في أنماط الاستهلاك وطلب الرعاية الاجتماعية والتقاعد وعرض العمل. ونمو السكان له تأثير على ظروف البيئة الطبيعية وعلى سوق السكن بينما الزيادة في السكان ذوي الأصول الأجنبية سيكون لها نتائج اجتماعية بعيدة المدى.

تعرض هذه الدراسة سيناريوهين للسكان للنصف الأول من القرن الواحد والعشرين تشمل ٣٣ بلدا أوروبيا وقد تم تقسيم هذه البلدان إلى خمس مناطق تسهيلا للدراسة هي: شمال وغرب وجنوب ووسط وشرق أوروبا. وتختلف الدراسة هنا عن الاسقاطات projections في حقل الديمغرافية إذ أن السيناريو لا يقوم على تقدير أو استنباط نمو السكان ولكن يتجذر في الافتراضات المتعلقة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في السلوك الديمغرافي. في أوروبا هناك بعض الاتجاهات تكون متشابهة في معظم بلدانها مثل التغير الذي حصل في البنى الاقتصادية وتراجع دور الدين وتحسن وضعية المرأة. كذلك شهدت معظم الدول اتجاهات ديمغرافية متشابهة مثل الانخفاض القوي الذي حدث في الخصوبة السكانية (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة) منذ بداية القرن العشرين وارتفاع متوسط العمر وزيادة أعداد المهاجرين نحو أوروبا. وبالرغم من ذلك تبقى هناك اختلافات مهمة بين الدول

الأوروبية. أحد الأمثلة الواضحة لذلك، الاختلاف في مستويات المعيشة بين الدول الاشتراكية سابقا ودول غرب أوروبا. وتباين البنى الاقتصادية والمؤسساتية. إضافة لذلك توجد اختلافات ثقافية كبيرة مثلا في مجال أهمية القيم العائلية والمسؤولية الشخصية وتحرر المرأة والنظر إلى الأمور المادية. هذه الاختلافات الاقتصادية والثقافية تجد لها انعكاسا في التباين الديمغرافي فعلى سبيل المثال تكون الخصوبة عالية في شمال أوروبا ومنخفضة في جنوبها ومتوسط العمر مرتفع في شمال وجنوب أوروبا ومنخفض في شرقها.

السؤال الرئيسي بالنسبة للمستقبل هو فيما إذا ستتميز أوروبا بالتشابه أو الاختلاف. لسوء الحظ يقول الباحثون إننا لا نستطيع الإجابة على هذا السؤال بشكل واضح. لذلك قمنا بصياغة كلٍ من سيناريو التشابه أو الاتساق وسيناريو الاختلاف في هذا الكتاب لنعبرِّ عن عدم يقيننا فيما يتعلق بالمستقبل الديمغرافي لأوروبا. في الحقيقة أن الاتجاهات الديمغرافية غير المؤكدة تنبع من حقيقة كون القارة تمر حاليا بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فعملية الاندماج في إطار الاتحاد الأوروبي يمكن أن تنقل القارة بما فيها دول وسط وشرق القارة إلى منطقة أكثر ازدهارا وأقل تجزؤ. لكن توجد أيضا في الدول المشاركة قوى رئيسية يمكن أن تعوق مزيدا من الاندماج أو حتى تعكسه. إضافة لذلك فإن محصلة عملية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في وسط وشرق أوروبا تظل غير مؤكدة بدرجة كبيرة ويمكن أن تقود إلى قيام أوضاع سياسية جديدة والعودة مرة ثانية إلى أوروبا المقسمة، غير أنه مهما تكن الحصيلة فسوف يتغير المجتمع الأوروبي بشكل أساسي في العقود القادمة مفرزا عددا من التغيرات الديمغرافية الرئيسية.

يفترض سيناريو التشابه أن جميع الدول الأوروبية ستشهد نموا اقتصاديا قويا وتقدما تكنولوجيا أساسيا ونزعة نحو توسيع الاتحاد الأوروبي وتأكيدا على القيم غير المادية. واستنادا إلى هذه الافتراضات يتوقع هذا السيناريو في عام ٢٠٥٠ بأن الخصوبة سوف تكون نسبيا عالية في كل الدول (١,٨ طفل لكل امرأة) وسيرتفع متوسط العمر إلى ٨٣ سنة للرجال و٨٦ للنساء وصافي الهجرة (الفرق بين الهجرة الداخلة والخارجة) سوف يكون موجبا بشكل قوي (٣-٤ بالألف من السكان). وسوف يحدث تقارب في مستويات المعيشة في أوروبا يتضمن نموا اقتصاديا أعلى في دول وسط وشرق أوروبا مقارنة بما في شمال وغرب وجنوب القارة. وبناءً عليه فإن الخصوبة ومتوسط العمر وصافي الهجرة سوف ترتفع بقوة أكثر في المناطق الأولى مقارنة بالأخيرة.

ومن الملاحظ أن الهجرة الداخلة تكون بشكل عام أكثر استجابة للنمو الاقتصادي من الهجرة الخارجة.فالفجوة الكبيرة في النمو الاقتصادي بين الدول الأوروبية وكثير من دول العالم الثالث ستكون عاملا محفزا للمهاجرين للهجرة إلى أوروبا.إضافة لذلك فالمستويات العالية للنمو الاقتصادي يمكن أن تحفز مواطني الدول الأوروبية الأثرياء للهجرة إلى مناطق الجذب في القارة.

يفترض سيناريو الاختلاف حدوث ركود في النمو الاقتصادي خصوصا في دول وسط وشرق أوروبا واستمرار الاختلافات الثقافية. ويفترض أيضا بأن الظروف الاقتصادية سوف تكون السبب الرئيسي للاختلاف بين غرب وشرق أوروبا. والجانب الثقافي سوف يكون المصدر الرئيسي للتباين بين شمال وجنوب القارة. ونتيجة لهذه الاتجاهات الاقتصادية والثقافية المفترضة يتوقع أن تكون معدلات الخصوبة أقل مما في سيناريو التشابه إذ ستتراوح بين ١,١ في شرق أوروبا و١,٦ في شمالها. وسيكون متوسط

العمر أقل إذ يتراوح بين ٧٠ سنة للرجال في شرق أوروبا و٨٠ سنة في شمال وغرب وجنوب أوروبا وبالنسبة للنساء سيكون ٧٨ سنة و٨٤ سنة في نفس هذه المجموعات على التوالي. وأخيرا سوف يكون صافي الهجرة موجبا، لكن أقل مما في السيناريو الأول نتيجة سياسات تحديد الهجرة الداخلة من خارج أوروبا. وبسبب التباين في النمو الاقتصادي فسوف يتحرك المهاجرون من وسط وشرق أوروبا باتجاه شمال وغرب وجنوب القارة. ومن هنا سوف تكون معدلات صافي الهجرة سالبة في شرق أوروبا (- ١,٥ بالألف من السكان) وموجبة في الجزء الغربي وخصوصا في جنوب أوروبا (٣ بالألف من السكان) طبقا لسيناريو الاختلاف.

النتائج

لقد حدث تباطأ في نمو السكان في أوروبا في العقود الأخيرة وطبقا لكلا السيناريوهين سوف يستمر هذا الاتجاه في المستقبل. ففي سيناريو التشابه يتوقع أن يحدث نمو سكاني معتدل في أوروبا عموما، لكن في عدة دول خصوصا؛ الواقعة في وسط وشرق أوروبا، سوف يكون تناقص السكان أمرا لا مفر منه. بينما في سيناريو الاختلاف سوف يكون تناقص السكان قاعدة عامة وسيبلغ مجموعه ٢٠٪، وهذا في كل المقاييس تناقص ادراماتيكي غير مسبوق في التاريخ الحديث على مستوى جغرافي كبير مثل أوروبا.
وبالنسبة للنمو الطبيعي للسكان (الفرق بين عدد الولادات والوفيات) سيكون منخفضا وسيصبح سالبا في النهاية في مناطق أوروبا الخمسة طبقا لسيناريو التشابه. لذلك سوف يعتمد نمو السكان خلال الخمسين سنة القادمة على الهجرة الداخلة إلى أوروبا. وفي المدى القريب سوف يظل النمو الطبيعي للسكان موجبا في شمال ووسط وغرب أوروبا ويتحول

إلى سالب في الجنوب والشرق. النتيجة الواضحة لسيناريو التشابه أن نمو السكان سوف يظل متباينا بقوة بين الدول الأوروبية. ففي شمال وغرب أوروبا سوف ينمو السكان بنسبة ٢٠٪، في الخمسين سنة القادمة، بينما في شرق أوروبا سوف يتناقص السكان بنسبة ١٠٪. ويعود هذا التباين في النمو السكاني إلى الاختلافات الأساسية في البنى الديمغرافية الحالية في الأقطار المختلفة والتي تمتلك تأثيرات طويلة الأجل. أما في سيناريو الاختلاف فسيكون هناك انخفاضٌ مستمرٌ في حجم السكان. غير أن زيادة طفيفة فقط تأخذ طريقها في الربع الأول من القرن الحالي في شمال وغرب أوروبا نتيجة الهجرة الداخلة. وبالنسبة لغالبية الدول لن تكون المسألة ما إذا سيحدث تناقص في السكان أم لا، وإنما متى وبأي معدل سيحدث. وسوف يكون انخفاض السكان كبيرا في شرق أوروبا على وجه الخصوص ففي عام ٢٠٥٠ سيكون عدد السكان أقل من مستواه الحالي بنسبة ٤٠٪. هذا التوقع لتناقص السكان سوف يكون التحدي الرئيسي الذي ستواجهه دول هذه المنطقة في المستقبل. وستترب عليه الكثير من المشاكل مثل الحفاظ على مستويات ملائمة للخدمات وكيفية التعامل مع الانكماش في عدد السكان النشيطين اقتصاديا.

كذلك فإن حجم السكان في سن العمل سوف ينخفض في جميع مناطق أوروبا وفي كلا السيناريوهين وسيكون الانخفاض في شرق أوروبا دراماتيكيا بواقع ٣٠٪ في سيناريو التشابه و٥٠٪ في سيناريو الاختلاف وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأجور. وسيكون هناك أيضا انخفاض في حجم السكان في عمر المدرسة في معظم المناطق وبالأخص في شرق أوروبا حيث سيكون الانخفاض قويا في عمر ٢٠ سنة والمجموعة العمرية الشابة. وأما في شمال وغرب أوروبا فيتوقع سيناريو التشابه بأن الانخفاض سيكون معتدلا.

وفي كلا السيناريوهين سوف يزداد عدد كبار السن بقوة في جميع المناطق

ونتيجة لذلك فإن معدل إعالة كبار السن سوف يرتفع بقوة أيضا. وفي معظم الدول سوف تزداد نسبة السكان في سن ٦٠ سنة أو اكثر إلى السكان في سن ٢٠-٦٠ سنة لتكون بين ٣٠ و٤٠ ٪. وهذه النسبة ستزداد إلى ٨٠ ٪ في جنوب ووسط وشرق أوروبا، وأما في شمال وغرب أوروبا فستكون الزيادة أقل لكنها ستتضاعف. لذلك فإن مسألة توفير مستويات ملائمة من الخدمات لكبار السن إضافة إلى مستقبل التقاعد ووسائل تحسينه سوف تبقى في الاجندة السياسية لكل الحكومات الأوروبية في العقود القادمة.

العنوان الأصلي للكتاب:

Joop de Beer and Leo van Wissen, Europe: one continent, different worlds : population scenarios for the 21st century, Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 1999.

نشر في مجلة "النهج"، العدد ٣٣ شتاء ٢٠٠٣، وأعيد نشره في العدد ٣٤ ربيع ٢٠٠٣، من نفس المجلة، كعرض كتاب، وتم تعديله حيث حذفت منه المادة العائدة للمترجم.

المهاجرون والتمييز العنصري
الجزائريون في فرنسا ١٩٠٠ - ١٩٦٢

يعد هذا الكتاب أول دراسة شاملة تصدر باللغة الانكليزية لأقدم هجرة سكانية وأكبرها من العالم الثالث نحو أوروبا، إذ أن اغلب الدراسات التي صدرت حول الموضوع كانت باللغة الفرنسية، وهي تكشف بعمق عن العلاقة المتبادلة بين الاستعمار والهجرة.

خلال العقدين الماضيين أصبحت الهجرة إلى فرنسا، واندماج الأقليات الاثنية، والعنصرية موضوعات مركزية في السياسة الفرنسية. فقد اظهر استطلاع للرأي العام جرى عام ١٩٩٠ بأن الهجرة إلى فرنسا كانت القضية الثانية الأكثر أهمية بعد قضية التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. ويدور النقاش السياسي المكثف حول مستقبل الأقليات الإثنية (العرقية) وهل سوف تندمج تدريجيا في المجتمع الفرنسي أو تكون جيوب عسيرة الهضم تهدد وحدة الشعب الفرنسي. ويتم التركيز وبشكل ثابت على وضع "العرب" المنحدرين من شمال أفريقيا. ومن بين الأقليات المنحدرة من المغرب العربي الجزائريين الذين أصبحوا هدفا خاصا للعداء حيث بات ينظر إليهم على أنهم أكثر الأجانب تهديدا للهوية الفرنسية. لقد أصبح مهاجرو شمال أفريقيا وبالاخص الجيل الثاني أكثر عرضة للحوادث العنصرية مثل سوء المعاملة والاعتداء والقتل بالمقارنة مع أي أقلية أخرى. وفي السنوات الأخيرة خصوصا بعد أن أصبح شارل باسكوا من الجناح اليميني وزيرا للداخلية عام ١٩٩٣ بات الجيل الثاني هدفا ثابتا لمضايقات الشرطة التي نتج عنها توترات واحتجاجات في الضواحي الخارجية الضخمة للمدن ذات السكن السيئ.

ويقدم الكاتب تفسيرين عامين لشرح ظاهرة الكراهية والتمييز العنصري الموجهة خصوصا ضد "العرب". ويتعمق في البحث والتحليل ابعد من ذلك عن عوامل أخرى تقف وراء هذه الظاهرة. فبالنسبة للتفسير الأول هناك عدم قبول وكراهية واسعة للاختلاف الثقافي خصوصا للهوية الإسلامية والدليل على ذلك النقاش الاستثنائي الذي دار حول ارتداء ثلاث طالبات غطاء الرأس عام ١٩٨٩ وما نتج عنه من إيقافهن عن الدراسة لفترة مؤقتة. وحديثا وصل الشعور المعادي للعرب إلى أوجه بسبب المخاوف من التطرف الإسلامي وحملة تفجيرات الجماعة الإسلامية المسلحة في فرنسا. التفسير الثاني للكراهية يتعلق بالإرث التاريخي لحرب استقلال الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢) ففي نهايتها عاد حوالي مليون مستوطن فرنسي (الأقدام السوداء pieds noires) من الجزائر إلى فرنسا وعاد أكثر من مليوني جندي فرنسي خدموا في الجزائر. العودة الواسعة للمستوطنين وعودة ملاك القوات المسلحة إلى المجتمع المدني الذي خاض حربا استعمارية دموية والتي كانت نتيجتها الهزيمة التي منيت بها فرنسا. هذه الحوادث على وجه الخصوص غذت المجتمع الفرنسي بالعنصرية. وتعد هذه العنصر المركزي الذي ساهم في زيادة نشاط اليمين المتطرف وما نتج عنه من بروز الجبهة القومية التي يقودها المظلي السابق لوبان، ذات التوجه المعادي للمهاجرين وللعرب تحديدا.

أحد أهداف هذا الكتاب هو مناقشة العمليات التي من خلالها أصبح الجزائريون بنحو خاص هدفا للعنصرية والتمييز والتي تعود إلى ما قبل الحرب الجزائرية أي المرحلة المبكرة للاستعمار. فقبل الحرب التي اندلعت في تشرين الثاني| نوفمبر ١٩٥٤، كانت هجرة الجزائريين إلى فرنسا قد أخذت طريقها قبل ذلك بنصف قرن. وتجنيد الجزائريين القسري للعمل وللخدمة العسكرية تلبية لحاجيات الاقتصاد والقوات المسلحة الفرنسية يعطي فكرة حول أصل نشأة التمييز العنصري ونموه. فقد بدأ المجتمع

الأوروبي يصنف المهاجرين غير الأوروبيين بأنهم غرباء أو دخلاء ذو منزلة أدنى بصورة فطرية.

وكان هذا التطور الاستعماري المبكر الذي نشأ في الفترة ١٩١٠-١٩٢٠ قد أسس الجذور العميقة لأنماط الآراء المقولبة والمشوهة وللتهميش والتمييز العنصري الذي استمر ليترك بصماته العميقة في المجتمع الفرنسي. وحديثا بدأ المختصون يدركون بأن وضع الأقليات في أوروبا لا يمكن فهمه بشكل جيد بدون الرجوع إلى المرحلة الأولى من الاستعمار لكشف جذور التمييز العنصري والتهميش.

جذور الهجرة السكانية من الجزائر إلى فرنسا تقع، إذا، ضمن التفاعل المعقد بين عوامل الطرد والجذب، فالأولى تشمل العمليات التي أوجدت العوز والمجاعة في ريف الجزائر المستعمرة والثانية تتمثل في الطلب المتزايد على القوى العاملة غير الماهرة لاستخدامها في الاقتصاد الفرنسي. فاستعمار الجزائر بين ١٨٣٠-١٩٠٠ كان له تأثير مدمر ضخم على الاقتصاد وعلى بنية المجتمع التقليدية من خلال الاستيلاء الضخم على الأراضي الزراعية، وترحيل القبائل من أماكنها، وتحطيم الصناعة الحرفية، وفرض الضرائب الثقيلة، والتجنيد القسري للعمل وإفقار الفلاحين الذين كانوا بشكل ثابت عرضة للمرض والمجاعة. وبهذه الطريقة اوجد النظام الاستعماري احتياطيا كبيرا من البطالة والعمالة الزراعية البائسة الفقيرة التي كانت جاهزة للاستخدام بعد عام ١٩٠٠ عندما واجه الاقتصاد الفرنسي نقصا فيها.

كانت فرنسا قد واجهت خلال الفترة ١٩٠٠-١٩٣٩ نقصا في العمالة غير مسبوق ونتج هذا بسبب انخفاض معدل المواليد على نطاق واسع وترافق مع الخسائر البشرية الكبيرة في الحرب العالمية الثانية. وبدون استخدام العمالة الأجنبية كان الاقتصاد الفرنسي سيعاق نموه بشدة. وكانت

استجابة الحكومة والقطاع الصناعي الخاص هي تطوير أول نظام في أوروبا الحديثة لاستخدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع. ففي عام ١٩٣٠ كانت في فرنسا أعلى نسبة من الأجانب في أوروبا كلها. وفي إحصاء ١٩٣١ شكلوا ٧٪ من مجموع السكان منهم ١٠٢,٠٠٠ يتحدرون من شمال أفريقيا. وكان عدد المهاجرين الجزائريين قد ارتفع من ١٣,٠٠٠ عشية الحرب العالمية الأولى إلى ١٣٠,٠٠٠ في عام ١٩٣٠ وإلى ٢٥٠,٠٠٠ عام ١٩٥٠ و ٣٥٠,٠٠٠ عام ١٩٦٢ في فرنسا. وكانوا يعملون بأجور منخفضة وبمشقة وجور في الأعمال العضلية وفي الغالب الخطرة مثل المناجم، والأعمال الكيمياوية، والمصافي، والموانئ، وسبك المعادن ودباغة الجلود وهي الأعمال التي يرفضها الفرنسيون. وقد شكلوا نسبيا نسبة قليلة من مجموع السكان المهاجرين في فرنسا ٣,٥٪، ولكن فيما بعد ارتفع عددهم إلى ٨٠٠,٠٠٠ عام ١٩٧٣ ليشكلوا أكبر جالية مهاجرة في فرنسا. وتركزوا في المناطق الحضرية /الصناعية مثل باريس ومرسيليا وليون ولورين وأماكن أخرى.

خلال الفترة بين الحربين الأولى والثانية، كُتب الكثير من التحقيقات الصحفية حول العرب وأظهرت اهتماما خاصا حيال ما سمي بالوجود الدخيل أو الغريب، لكن المنشورات الأكاديمية والمتخصصة كانت تهتم بأمور أكثر جوهرية مثل هل بإمكان المهاجرين غير الأوربيين الذين لهم ثقافة ودين مغاير (خصوصا الإسلام) أن ينصهروا في بوتقة المجتمع الفرنسي. وكانت هناك مخاوف واسعة الانتشار بأن العرب الذين يسكنون جيوب الأكواخ سوف يبقون يشكلون أجساما غريبة لا تهضم داخل الجسد الحضري الفرنسي.

وبالنسبة إلى المستوطنين الفرنسيين في الجزائر كان قلقهم الأعظم من الهجرة الجزائرية إلى فرنسا يعكس خلفيتهم الايدولوجية الاستعمارية. وهو أن المهاجرين يمكن أن يهربوا من جو الإكراه والقمع المسلط على

المجتمع الجزائري والمتمثل في مجموعة القوانين التي سنتها فرنسا ويذهبوا إلى جو أكثر انفتاحا وليبرالية. وكان الخوف من أن المهاجرين من الفلاحين البسطاء والأميين في مجتمع صناعي متقدم سوف يحتكون بالطبقة العاملة الفرنسية ويتأثرون بالشيوعية وبنقابات العمال أو بانبثاق الحركة الوطنية الجزائرية. هذه التأثيرات التي تعتبر في نظرهم هدامة سوف تعود إلى القرى الجزائرية بواسطة العودة الدورية للمهاجرين، إذ أن معظم الجزائريين يأتون إلى فرنسا للعمل لمدة سنة أو سنتين لغرض جمع مبلغ من المال قبل العودة إلى قراهم الأصلية وسوف تتأصل في الوجدان الوطني ومن ثم تدمر وفي النهاية تطيح بكامل الصرح الاستعماري. وللخروج من هذه الإشكالية طالب المستوطنون الحكومة الفرنسية بتبني سياسة الصهر الكامل للجزائريين في المجتمع الفرنسي. وقد استجابت الحكومة لذلك وكانت إحدى الخطوات بهذا الاتجاه إصدار قانون ١٥ تموز| يوليو عام ١٩١٤ الذي يسمح بحرية الهجرة من الجزائر إلى فرنسا. وهذه الهجرة تعتبر من الناحية القانونية البحتة هجرة داخلية أي في حدود البلد الواحد وهو فرنسا بعد أن اعتبرت الجزائر مقاطعة فرنسية طبقا لتصريح ٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٤٨ أي مبدئيا أصبحت امتدادا للتراب الفرنسي. وبناء عليه يمكن للقوى العاملة الجزائرية أن تطالب بحقوق مساوية للمواطنين الفرنسيين في الرواتب والإعانة الاجتماعية والضمان الاجتماعي، لكن الحقيقة كانت مختلفة تماما، فالجزائريون لم يستطيعوا المطالبة بذلك وخلال فترة الانكماش الاقتصادي كان يتم طردهم من العمل ببساطة واعتبارهم عمالاً أجانب عاطلين عن العمل. فقد بات وضع العامل الجزائري في فرنسا ملتبسا وموضوعا لصراع سياسي عنيف وايدولوجي بين الحركات القومية المنبثقة حديثا والإمبريالية الفرنسية.

المشكلة التي واجهت اللوبي الاستعماري في الجزائر بعد أن أيقن من استحالة سياسة الصهر هي كيفية العمل على إيقاف قانون حرية الهجرة الجزائرية أو فرض رقابة شديدة عليها. وخلال الفترة ١٩١٤-١٩٦٢ رفضت الحكومة الفرنسية الاستجابة لهذه الضغوط بإلغاء حرية الحركة. وقد بحث اللوبي عن الحل بوسائل أخرى وذلك بتقديم دعم ضمني للحكومة مقابل مساومات سياسية لعرقلة الهجرة بفرض معوقات إدارية عليها. وفي ظل هذه الظروف كان المهاجرون الجزائريون في أسوأ حالة بالمقارنة مع الأجانب القادمين من الدول الأوروبية. فقد وقعوا بين الحكومة الفرنسية المتواطئة ومصالح الاستيطان القوية في الجزائر وكانوا موضوعا لطلبات الخدمة العسكرية. لقد عمل اللوبي الاستعماري على تدمير قانون حرية الحركة لعام ١٩١٤ والمبادئ الأساسية للمساواة التي رفعتها الجمهورية من خلال فرض إجراءات مراقبة صارمة إدارية وأمنية. وإحدى الخطط بهذا الاتجاه هو محاولة التأثير في الرأي العام والحكومة الفرنسية من خلال إلصاق تهمة الجريمة المنظمة بالمهاجرين الجزائريين وبواسطة إيجاد مناخ التخويف من "العرب" كأناس بدائيين وأصحاب عنف وفاسقين. وأكد اللوبي على أخطار الهجرة الداخلة على المجتمع الفرنسي الأم بالقول أن "الغرباء أو الدخلاء " ناقلون لمكروبات خطيرة، خصوصا السفلس والتدرن الرئوي. جو الكراهية هذا انعكس خصوصا على وسائل الأعلام ولعب دورا ليس بالقليل في تغذية العنصرية التي استمرت إلى ما بعد فترة الاستعمار. وبما أن اللوبي الاستعماري لم يتمكن من إيقاف الهجرة الجزائرية كلية. فقد تم تأسيس نظام استعماري جديد للمراقبة الأمنية يقتفي أثر الجزائريين في فرنسا وعلاقتهم بالحركات السياسية. هذه العمليات تخبرنا كثيرا عن

بناء العنصرية وعن الدور الكبير الذي لعبته النخب الاستعمارية في تنظيمه وكيف انبثق التصنيف العنصري وتطور في سياق تاريخي محدد.

فهم ثقافة المقاومة في الجزائر المستعْمَرة له تطبيقات بالنسبة لوضع المهاجرين الجزائريين في المجتمع الفرنسي، حيث أن أحد الملامح المركزية والأكثر إثارة بالنسبة للوجود الجزائري في فرنسا هو البطء الشديد في عملية الاندماج. ففي الحقيقة بقي الجزائريون مهمشين في المجتمع الفرنسي رغم التاريخ الطويل لهجرتهم ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا إلى أنهم كانوا هدفا للعنصرية. وهناك عدد آخر من العوامل ساعد على تأكيد عزلة الجزائريين منها أن الجزائريين لم يبدأوا عملية الاتصال بالمجتمع الفرنسي عند وصولهم إلى فرنسا بل كان لهم اتصال سابق بالفرنسيين في الجزائر لمدة قرن. وكرد فعل للسيطرة الاستعمارية التي اتسمت بالاستغلال والاضطهاد بنى الجزائريون نطاقا من آليات الدفاع عن الهوية الوطنية تشمل إبقاء الحدود الاجتماعية والثقافية متميزة بشكل جذري عن المجتمع الفرنسي. فعلى سبيل المثال الزواج المختلط بين الجزائريين والأوروبيين كواحد من المؤشرات الأكثر حساسية للحفاظ على الحدود الإثنية كان في الغالب غير موجود. وهناك عامل أخر ساعد على مقاومة الجالية الجزائرية للذوبان في المجتمع الفرنسي هو النمط الدوري للهجرة حيث كان العمال يتحركون بشكل ثابت بين فرنسا وقراهم الأصلية في الجزائر. فعلى سبيل المثال في منطقة غرب الجزائر يعود العمال المهاجرون سنويا في وقت الحصاد لمساعدة ذويهم وبهذه الطريقة يحتفظ المهاجر بجذور بيئته ويتزود باستمرار بمصادر تقاليدها.

كانت الهجرة الجزائرية ولفترة طويلة هجرة ذكور ولكن في حدود عام ١٩٤٨ بدأت تأخذ طريقها إلى عملية جمع الشمل العائلي والاستيطان في فرنسا. وهذه تمثل المرحلة الثانية للهجرة التي كانت تماما في ذروتها في

الفترة ١٩٤٨-١٩٥٤ عندما اندلعت الحرب الجزائرية لاسترجاع الاستقلال. وكانت إحدى النتائج الرئيسية للحرب استمرار أو حتى تعمق عزلة الجالية الجزائرية عن المجتمع الفرنسي. وأصبح أفرادها هدفا لعمليات الشرطة وللكراهية وعرضة للعنف العنصري. وكانت جبهة التحرير الوطني الجزائرية تتمتع بنفوذ وسط الجالية الجزائرية في فرنسا وحتى مع نهاية الحرب حاولت الحكومة الجزائرية المستقلة الجديدة أن تبقي روابطها مع مواطنيها في فرنسا من خلال أجهزتها في الخارج مثل الاتحادات العمالية وجمعية الصداقة مع أوروبا.

نستطيع من خلال هذا التاريخ الطويل للهجرة الجزائرية التي نتجت أساسا من استعمار الجزائر أن نفهم لماذا حافظ الجزائريون أكثر من أي مجموعة أثنية أخرى على تميزهم واستمروا، لذلك، هدفا لأعلى درجات التمييز العنصري.

العنوان الأصلي للكتاب:

Neil MacMaster, Colonial Migrants and Racism: Algerians in France 1900-1962, Basingstoke: Macmillan Press, New York : St. Martin's Press, 1997.

نشر في "الشرق الأوسط"، العدد ١١ آب| أغسطس ٢٠٠١، كعرض كتاب وأضيفت له مادة جديدة، ونشر في موقع "الحوار المتمدن" العدد ١٢٤١ في ٢٧ حزيران| يونيو ٢٠٠٥، وتم تعديله حيث حذف منه المادة العائدة للمترجم.

الهجرة السكانية وتجارة البشر في الشرق الأوسط

الهجرة في الشرق الأوسط نادرا ما تحظى بتغطية الإعلام الغربي. ففي الغرب يرتبط " الشرق الأوسط" بشكل نموذجي بقضية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وجيوبولتيك النفط أو أكثر حداثة مع الحرب في العراق. المشاكل الأخرى التي تعيشها المنطقة غالبا ما تهمل أو يجري التعامل معها كجزء من مشكلة أوسع هي عدم الاستقرار السياسي. واحدة من هذه المشاكل هي الهجرة. هذا المقال يهدف إلى تبيان أن هناك اهتماما متزايدا في المنطقة بموضوع الهجرة خصوصا غير الشرعية منها.

الشرق الأوسط والهجرة الدولية

يستقطب الشرق الأوسط أكثر من ١٠٪ من مجموع المهاجرين في العالم وتستضيف الدول الغنية في الخليج العربي أعلى تركز للعمالة المهاجرة في العالم. وجود المهاجرين الشرعيين والمهاجرين غير الموثقين واللاجئين ومجموعات خاصة يعطي للهجرة في المنطقة وجها مختلفا. هجرة العمالة أو (العمالة المتعاقدة) تكون نموذجيا ذات طبيعة مؤقتة مع عدم وجود توقعات باكتساب حقوق الإقامة الدائمة أو المواطنة بالنسبة للمهاجرين (خصوصا في الخليج العربي حيث يمثل المهاجرون من جنوب-شرق آسيا في الغالب ربع مجموع السكان). تقدر المنظمة الدولية للهجرة بتحفظ بأنه يوجد حاليا ١٤ مليون مهاجر دولي و٦ مليون لاجئ في الشرق الأوسط.

تستضيف السعودية أكبر عدد من السكان الأجانب في المنطقة يقدر بـ ٦,٢ مليون. أيضا هناك وجود كبير للمهاجرين في بلدين آخرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي هما: الإمارات العربية حيث يقدر عدد الأجانب بـ ١,٧ مليون والكويت ١,٣ مليون.

يشكل الهنود أكبر مجموعة من المهاجرين في المنطقة (٣,٢ مليون) يأتي بعدهم المصريون (١,٨ مليون) يتركزون بشكل رئيسي في السعودية وبلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى والباكستانيون (١,٢ مليون) وهناك مجموعات أخرى تقيم في المشرق العربي والجزيرة العربية: البنغلاديشيون (٨٢٧,٠٠) والفلبينيون (٨٤٩,٠٠) والسريلانكيون (٥٨٢,٠٠) والأردنيون (٤٧٠,٠٠ الغالبية في السعودية وبلدان المجلس الأخرى) واليمنيون (٤٦٣,٠٠ الغالبية في السعودية) والإيرانيون (الغالبية في الإمارات والكويت وقطر والبحرين) والعراقيون (٣٩٣,٠٠ الغالبية في الأردن وسوريا).

في السنوات الأخيرة بدأت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بتنفيذ سياسات صارمة في مجال إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية خصوصا في القطاع الخاص. حيث فرضت قيودا على تشغيل العمالة غير الوطنية وحصصا تمثل الحد الأدنى لتشغيل العمالة الوطنية ورسوما أعلى على تأجير العمالة غير الوطنية. هذه التطبيقات طالت كلا من المهاجرين العرب وغير العرب في المنطقة لكن بما أن المهاجرين العرب يتجهون للعمل في المهن الإدارية والفنية واليدوية التي يمكن أن يشغلها المواطنون لذا تكون الأعمال الأكثر خطورة وصعوبة من حصة العمال الآسيويين. لذلك من المرجح أن يستبدل الباحثون عن العمل من المواطنين المهاجرين العرب في المستقبل بدل الآسيويين ومن ثم تقل فرص العمل بالنسبة للمهاجرين العرب في البلدان المذكورة.

في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ قُدم تقرير إلى الكونغرس الأمريكي يتعلق بتجارة البشر وشمل هذا التقرير ١٤٠ بلدا يعتقد بأن لديها عددا مهما وبأشكال قاسية من ضحايا هذه التجارة. وقد صنفت الدول إلى ثلاث رتب طبقا لدرجة استجابة الحكومة لمعايير الحد الأدنى في الكفاح ضد هذه التجارة. وقد احتفظت كل من البحرين والكويت ولبنان والسعودية بالمرتبة الثانية بعد أن أزيلت من المرتبة الثالثة وهذا يعود لجهودها المهمة للاستجابة لمعايير الحد الأدنى. وهذا يوضح أن بعضا من دول مجلس التعاون الخليجي بذلت جهودا أكثر في مكافحة تجارة البشر. ورغم ذلك تظل دول المجلس المكان الأول الذي تتجه له هذه التجارة. وتصبح إسرائيل بشكل متزايد هدفا شائعا لمثل هذه التجارة. وذكرت التقارير أن نساء من مولدافيا وروسيا وأوكرانيا ودول أخرى من الإتحاد السوفيتي السابق يتم تهريبهن إلى إسرائيل لغرض الاستغلال الجنسي التجاري. كذلك الأشخاص الباحثون عن عمل تجري المتاجرة بهم حيث يعملون في ظروف عمل إجباري ويتعرضون للإيذاء الجسدي وأشكال عمل قاسية أخرى. الكثير من العمال الأجانب ذوي الخبرة القليلة تحبس جوازاتهم وتغير عقود عملهم ويعانون من عدم دفع رواتبهم لمدد مختلفة وبدرجات مختلفة. وقد جلبت الشركات الإنشائية والمشاريع التجارية الأخرى عمالا من الذكور من الصين وبلغاريا إلى إسرائيل للعمل في ظروف مساوية للعبودية أو الأشغال الشاقة غير الطوعية.

حتى العراق لم يسلم من تجارة البشر. التقرير المقدم للكونغرس يبين أن هذه التجارة من الممكن أخذت طريقها نتيجة الحرب حيث يرد فيه: يشهد العراق مؤشرات على انبثاق مشكلات تجارة البشر. فوجود السكان النازحين والنساء الأرامل وأخريات عرضة للإغراء وأطفال مفصولين عن عائلاتهم أو أيتام يعتمدون على المساعدة الإنسانية من أجل البقاء

كل هؤلاء يكونون مصدرا للعمل المستغَل أو الجنس. في كثير من حالات ما بعد الحرب تُستغل العناصر المجرمة انكسار حكم القانون ويأس العائلات المهددة ماديا حيث يجري خطف وإجبار وخديعة الأشخاص للعمل في الدعارة. وينتعش المتاجرون بالبشر أيضا في الحالات التي يضعف فيها القانون. وهناك نقص في البنية التحتية فيما يخص الخدمات والحماية التي من المفترض أن تقدم إلى الضحايا. هذا النقص في الخدمات الطبية والإرشاد والحماية من المحتمل أن يشجع زيادة وقوع الأشخاص كضحايا لهذه التجارة. وكما رأينا في أماكن أخرى من العالم يزداد الطلب على البغاء مع وجود القوات الأجنبية والمغتربين (المنفيين) والموظفين الدوليين الذين يتقاضون دخولا جيدة.

لسوء الحظ انتشار الإعلان عن الخطف من أجل الفدية الذي ظهر إلى السطح بعد نهاية العمليات العسكرية الرئيسية في ربيع ٢٠٠٣ بدأ يعطى مبررا للقلق الوارد في التقرير المذكور حيث بدأت تكتب التقارير في ذات السنة عن العديد من حالات الخطف من أجل المتاجرة بالإنسان.

وجلب انتباه الإعلام خطف الكثير من العمال الأجانب في العراق وقتل العديد منهم. هؤلاء العمال يرغبون أصلا بالبحث عن عمل في البلاد (رغم أن بعض الحكومات لأسباب أمنية لم تشجع أو حتى منعت مواطنيها من البحث عن فرص العمل في العراق).

وقد ذكرت التقارير بأن هناك نمطا جديدا من التجارة بالعمالة المهاجرة انبثق بشكل واضح بسبب الفوضى وارتخاء متطلبات الدخول إلى العراق خلال المرحلة التي أعقبت الحرب. مواطنون من بنغلاديش والهند والصومال ودول أخرى وعدوا بالعمل في الأردن من قبل الوكلاء المحليين الأردنيين والذين تقاضوا رسوما باهضة منهم. وكان بدلا من ذلك قد أخذوا عبر الحدود إلى الصحراء العراقية وتركوا هناك ليعيلوا أنفسهم.

وطبقا لبعض التقارير الإعلامية فإن ألف مهاجر على الأقل سقطوا ضحية هذا الاحتيال في أيار| ماي ٢٠٠٣ وحاولوا العبور ثانية إلى الأردن بعد شهور قضوها في بغداد وأجزاء أخرى من العراق (في بعض الأوقات واجهوا حالة المواجهات العسكرية) بدون عمل وغذاء ونقود أو وثائق سفر صالحة وتأشيرات دخول.

التجارة بالنساء من أجل الاستغلال الجنسي

نمت في العقود الأخيرة ظاهرة تجارة البشر لغرض الاستغلال الجنسي. حيث يتم اجتذاب الكثير من النساء الشابات لهذا الغرض مع الوعد بالكسب المادي السريع. على أية حال يقعن في النهاية في وضعية تشبه العبودية حيث المبالغ المحصل عليها تأخذ من قبل الرجال الوسطاء والوكلاء. ويتعرضن لضغوط نفسية وجسدية إضافة للتهديد والخوف من انتقام عائلاتهن في بلدان الأصل وهذه تكون وسائل شائعة تستخدم من قبل تجار البشر للسيطرة على ضحاياهم. كذلك حجز الجوازات وتذاكر السفر إضافة إلى عبودية الدَين هي وسائل شائعة أخرى لممارسة السيطرة على النساء اللاتي تم تهريبهن لأغراض تجارة الجنس. تدخل الضحية في عبودية الدَين عندما يصبح عملها وسيلة لإعادة دفع الديون أو المبالغ التي تدفع مقدما. ويمكن أن يدفع المشغلون للرجال الوسطاء مقدما مبالغ تصل إلى ٥٠٠٠ دولارا لكل عاملة. هذه المبالغ تخصم من قبل المشغل من راتب العاملة حتى يصبح دفع التعويضات يستغرق سنوات عديدة.

إسرائيل مرة ثانية هي البلد الذي سمح البحث فيه لفهم أوضح لظروف النساء المهرَبات لغرض الاستغلال الجنسي حيث تشرح التقارير وضعيتهن

كما يلي: يكابد الكثير منهن الإكراه وتكرار الاغتصاب وتجري مصادرة وثائقهن وبيعهن في المزاد العلني. ويجبرن في الغالب على ممارسة الدعارة بدون الحصول على أية مبالغ حتى يسددن ديونهن الخاصة بالنقل والبيع. وفي حالات كثيرة يبعن إلى قواد آخر ويجب عليهن في هذه الحالة إعادة الديون الجديدة. ويهدد الكثير من النساء بأنه في حالة لجوئهن إلى الشرطة سيتم سجنهن مدى الحياة باعتبارهن مهاجرات غير شرعيات في إسرائيل. وبسبب عدم معرفتهن بحقوقهن وباللغة يخشن من عمل أي حركة يمكن أن تضعهن في ظروف أقسى. عدد منهن ينتهي به الأمر محتجزا في شقق خاصة مع عدم وجود إمكانية للهروب وعدد منهن يباع مرة ثانية وثالثة من بيت دعارة إلى آخر حتى يستهلكن ويصبحن عبأ على مشغليهن وفي النهاية يسلمن إلى الشرطة.

التجارة بالأطفال وأشكال أخرى من التجارة

عدد مهم من الأطفال تجري المتاجرة به سنويا من جنوب- شرق آسيا والسودان إلى دول الخليج العربي للعمل كجوكي (فارس يمتهن ركوب الخيل أو الجمال) في مسابقات الجمال الشعبية. وهذا يعود إلى خفة وزن الأطفال في الأعمار الصغيرة حيث يجري استخدامهم من عمر سنتين. تذكر التقارير أن هؤلاء الأطفال إما أن يتم اختطافهم أو بيعهم من قبل عائلاتهم. في معظم الحالات يباع الأطفال من قبل عائلاتهم مقابل مبلغ قليل يصل إلى ٧٥ دولارا أمريكيا أحيانا لكن الشائع أكثر مقابل دفع مئات قليلة من الدولارات شهريا لمدة سنة أو سنتين من الخدمة. في حين يمكن أن يقبض المتاجرون بالأطفال ٥٠٠٠ دولارا عن كل طفل.

استنادا إلى التقارير الإعلامية يُحرم الأطفال المتاجر بهم إلى دول الخليج

لغرض فروسية الجمال (الجوكي) من تناول الطعام الكافي ولا يسمح بزيادة وزنهم. ويعيشون في ظروف غير إنسانية ويحشرون في غرف صغيرة وفي الغالب يجوعون قبل السباق الكبير. معظم الأطفال الذين أعيدوا إلى عائلاتهم فشلوا في تذكر أو التعرف على والديهم بسبب أن التجارة بهم تتم بين عمر سنتين وخمس سنوات. الكثير منهم لم يتمكن من الحديث بلغته الأم ولم يعرف ثقافته الأصلية وهذا يعود إلى بقائهم فترة طويلة في دول الخليج. وقد واجهت غالبية جوكي الجمال صدمات عاطفية حادة. وعندما يصبحوا أكبر سنا يعتقوا والكثير منهم يُرمى جانبا وفي الغالب يصبح من الأجانب غير الشرعيين.

الشكل الثاني من التجارة خصوصا في الشرق الأوسط يتمثل في الزواج العرفي. طبقا للبحوث الإعلامية فإن عددا من مواطني دول الخليج الأغنياء (السعودية وقطر بالخصوص) يتزوجون من نساء شابات من الدول الإسلامية الأفقر مثل مصر أو من المجتمعات الإسلامية في الدول الآسيوية مثل الهند. حيث يدفع المهر إلى عائلة العروس والذي هو شكل من الدفع المالي الشخصي. هذا النمط من عقد الزواج يمكن أن ينتهي في أقل من أسبوع. ويزعم أن في كثير من الحالات تحصل العائلات على شهادة مزورة من طبيب تبين أن بنتهم في العمر القانوني للزواج. هذه الشهادة مطلوبة إما لكون الكثير من النساء الشابات تحت العمر القانوني للزواج أو لم يِسجلن عند الولادة. وفي كل الأحوال فهن غير مرئيات من قبل المجتمع في الأساس وغير مؤهلات للحماية القانونية الكاملة. وفي أي وقت يمكن أن يجدن أنفسهن وبسرعة مطلقات يجبرن على العمل في الأعمال اليدوية غير المدفوعة الأجر أو يجري تزويجهن لشخص آخر بالوكالة. النساء الشابات يكن في الغالب غير قادرات على الهروب للاتصال بعائلاتهن أو حتى الوصول إلى الموظفين الدبلوماسيين.

وسجلت أيضا حالات يطلب فيها الكفيل من العمال المهاجرين العرب الزواج من أخواتهم أو قريباتهم مقابل حصولهم على رخصة العمل.
خلال عام ٢٠٠٤ أجرت المنظمة الدولية للهجرة بحثا بعنوان "تقييم ميداني لتجارة البشر في العراق". مشروع البحث هذا يهدف لدراسة الوضعية الحالية لتجارة البشر خصوصا من النساء والأطفال من وإلى العراق. وسوف يجمع المشروع معلومات من المجموعات التي تتعامل مع الضحايا وأولئك الذين يكونون عرضة لهذه التجارة. وسوف تؤشر الدراسة حجم واتجاهات الهجرة بالبشر في السياق العراقي وتضع توصيات وتنشر تقريرا حول هذا النوع من التجارة من وإلى العراق وتساهم باتجاه تأسيس شبكة منظمات حكومية وغير حكومية.
تمثل العلاقة بين تجارة البشر والفقر والظروف الاجتماعية العنصر الأساسي في أي فهم لأسباب هذا النوع من التجارة. ويجب إعطاء الأولوية للعلاج الممكن بدءا من مجتمعات الأصل. إضافة لذلك فإن الفجوة الثقافية بين مجتمعات الأصل لضحايا هذه التجارة والمنطقة التي تكون ساحة لها وهي في هذه الحالة دول إسلامية في الغالب وفي بعض الحالات دول محافظة-هذه الفجوة تمثل عاملا يجب أن لا يكون ناقص التقدير في أي بحث في هذا الموضوع.

الترجمة عن مجلة: International Migration, vol. 43 (1|2), IOM, 2005.

الهجرة السكانية وظاهرة العولمة

أنجزت العلوم الاجتماعية وفروع المعرفة الأخرى المرتبطة بها خلال العقود الأخيرة دراسات معمقة عن المميزات المتعددة للهجرة وتأثيراتها في أحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في كل من البلدان المضيفة وبلدان الأصل. وكشفت هذه الدراسات تعقد ظاهرة الهجرة وضرورة دراستها بإتباع طريقة تعدد الاختصاصات للوصول لفهم أفضل لها. وتحيل منهجية كلافال لدراسة حركية السكان إلى دراسات تتعلق بالمسافة (البعد) والقيمة الاقتصادية للأماكن والشبكات الاجتماعية وطريقة الحياة وتأثيرات كل ذلك على الهجرة. في تطور منهجية العلوم الاجتماعية كان مفهوم (الدفع –الجذب) غالبا ما يستخدم في تعليل أسباب الهجرة والذي يقوم على دليل تجريبي يخص الهجرة الداخلية والخارجية (الدولية) في المجتمعات الصناعية والريفية. وعلى قاعدة هذا المفهوم يهاجر الأشخاص إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص عمل أفضل من أماكن إقامتهم. وفي برنامج بحث لجنة "التغيير العالمي وحركية السكان" اعتبر هذا المفهوم قديم من بعض النواحي وبسيط جدا في هذه الأيام لتفسير الهجرة التي لها علاقة بالشروط المالية وبالنشاطات الإنتاجية. ونشأت حركية السكان في السنوات القليلة الماضية أيضا من الاستهلاك ويستطيع المرء أن يلاحظ تنوعا كبيرا في تدفق السكان حيث سببه الأولي الترفية والسياحة والبحث عن أسلوب حياة جديد وهذا يختلف عن العلاقة بين عمر المهاجر وأماكن الأصل وتأثيرهما في الهجرة. وتعد الحركية السكانية مرآة للتغير البنيوي الذي يحدث في المجتمع بعد الصناعي حيث الاختلافات بين النشاطات المتنوعة أقل تحديدا.

لقد حدثت تغيرات في طبيعة حركية السكان بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بشكل رئيسي مدعومة من قبل عملية العولمة الجارية ونتائجها غير المباشرة السياسية والتكنولوجية والاقتصادية. ففي المجال السياسي ساهمت العولمة في تدفق السلع المادية وغير المادية على نطاق عالمي وفي تقليل الحواجز الكمركية وإيجاد مؤسسات اقتصادية إقليمية كبيرة وجديدة. وسهل إلغاء وتقليص الحدود الداخلية والدولية انتقال رؤوس الأموال وتوسع التجارة ويمكن أن يضاف إلى ذلك الهجرة السكانية. الأخيرة يمكن أن تشجع وتكون "شرعية" ومرغوبا فيها في التكوين وفي وظيفة المناطق الاقتصادية الأكبر وفي نفس الوقت هذه الهجرة يمكن أن تكون دائمة أو لفترة طويلة أو مؤقتة أو لعدد محدود من الساعات أو لأيام قليلة أو عرضية أو متكررة. على أية حال هناك هجرة أخرى لا يخطط لها وغير مرغوب فيها تسمى بصورة عامة "غير شرعية" وتنشأ في المناطق الخارجية الأقل تطورا. حتى هذا الصنف من الهجرة يشجع إلى حد ما بسبب حاجات سوق العمل التي تنشأ من إعادة بناء العمليات الاقتصادية حيث يظهر نقص مهم في قطاعات إنتاجية وخدمية معينة مع الطلب على قوى عاملة ذات كفاءة أكثر أو أقل. الهجرة " غير الشرعية" يمكن أن تكون أيضا مؤقتة أو دائمة رغم أن الحالة المؤقتة المتكررة لا يمكن أن تكون عملية بسبب صعوبات عبور الحدود. وهذا يمثل الخطر الرئيسي بالنسبة للمهاجر غير الشرعي أو غير المنتظم أو السري ويحدد بالتالي هجرته. يجد هؤلاء المهاجرون أنفسهم في وضعية يفضلون فيها مواجهة وضعية غير مستقرة في البلد المضيف بدلا من العودة إلى بلدانهم الأصلية.

من الناحية التكنولوجية تمتلك العولمة تأثيرا إيجابيا على حركية السكان يتمثل في زيادة سرعة وكفاءة وسائل النقل وانخفاض أجورها. إضافة لذلك أنجزت تكنولوجية المعلومات تقدما كبيرا ومكنت من بناء شبكة واسعة

من الاتصالات في البلدان المتقدمة والنامية. وقد سهلت هذه من توسع الاتصالات الثابتة والمستمرة مع المناطق والمجتمعات الأصلية للمهاجرين. هذه الإمكانيات الجديدة في إدامة الاتصالات الاجتماعية والاقتصادية تكون على سبيل المثال متساوية لكل من المتقاعد الألماني الذي يقضي ستة أشهر من كل سنة في الساحل الاسباني والذي يريد إدامة اتصاله مع عائلته وربما أيضا مع طبيبه الخاص ولعامل أفريقي شاب يعمل في ريف ميزوجيورنو* ويرغب بالاحتفاظ بعلاقته مع عشيرته في بلده الأصلي ومع أصدقائه في الدول الصناعية الأخرى ويستلم معلومات جديدة حول توفر فرص العمل الأفضل. ونتيجة تطور الاختراعات التكنولوجية يمكن للحركية السكانية اليوم أن تكون بمبادرة شخصية أو عائلية أو تعود لعشيرة واحدة (جماعة) لكن في كل الأحوال هي تعود لنظام شبكة حيث أماكن الأصل والوصول تكون فروعا لنظام أكثر تعقيدا حيث تتدفق المعلومات والاتصالات بين المكانين. نظام الشبكة يمكن من أشكال من الحركية السكانية أكثر استمرارية حيث يشكل (انتقالا سكانيا) منظما يتوافق مع الفصول الاقتصادية والحاجيات الاجتماعية. التأثير التالي لمثل هذا النظام الجديد للحركية السكانية يتمثل أيضا بحقيقة بأن الاندماج الكلي في المجتمع المضيف لم يعد من المتطلبات الدائمة. بدون شك توجد اتصالات بين المهاجرين والمجتمع المضيف تتم عبر استخدام الخدمات والبنى التحتية ولكن مصادر "شبكة" المجتمع تكون أكثر اتساقا وأطول عمرا في إدامة هذه الاتصالات. لذلك يجب أن يكون المرء أكثر دقة في استخدام مصطلح "شبه الاندماج" في المجتمعات المضيفة. في نفس الوقت لا تنقطع اتصالات المهاجر كلية مع مجتمعه الأصلي حيث انتقال المعلومات يكون سريعا ومستمرا وفي فترة قصيرة لذلك لا يوجد انقطاع تام عن هذا المجتمع ومن ثم سيكون أكثر دقة استخدام مصطلح أقل من شبه الاندماج.

التغيرات الاقتصادية التي تنتج عن العولمة والتي تملك تأثيرا على حركية السكان تكون مرتبطة بولادة وتطور تعاون دولي ونمو في قطاع الخدمات. هذه الظواهر تقود إلى زيادة حركية السكان (العاملين) على المستوى العالمي في المشاريع التجارية وتلك المرتبطة بها. ويلعب الإعلام المعولم أيضا دورا هاما في اختيارات الأشخاص الذين يقررون تغيير أماكن إقامتهم. فشبكات التلفزيون العالمية تخبرنا حول كل شيء يحدث في العالم وهذه تدعونا لتجاوز الحواجز النفسية والثقافية. وهناك أيضا محاولة لعولمة أو تدويل المحطات التلفزيونية من أجل التحفيز التجاري والاقتصادي أو الانتشار الثقافي. هذه المحطات تنشر المعلومات والاتصالات التي ثبت بأن لها دور مهم وايجابي في تنشيط حركية السكان. وتكون عولمة أو تدويل الإعلام أيضا وسيلة أساسية لإدامة شبكة حركية السكان التي ذكرت أعلاه.

حركية السكان في حد ذاتها واحدة من القنوات الأكثر أهمية في إقامة العلاقات بين الأبعاد المحلية والعالمية. فقد شهدت علاقات المناطق التي كانت مرتبطة مع بعضها بواسطة الهجرة الدولية على وجه الحصر توسعا وباتت أكثر تعقدا من خلال أشكال مختلفة من حركية السكان نتجت من التغيرات في أسلوب الحياة والاستهلاك والتحولات الاقتصادية والسياسية. كل هذه الأشكال من حركية السكان أخذت طريقها في نفس الوقت واستبدلت في مجموعها تلك الحركات السكانية التي كانت قد حددت كهجرات اقتصادية.

هدف لجنة "التغيير العالمي والحركية السكانية" هو إنجاز تحليل معمق لموضوعات ودراسات تتعلق بحركات السكان التقليدية وفي نفس الوقت تحديد الأشكال الجديدة لحركية السكان المتعلقة بالنشاطات الجديدة الناتجة عن عمليات العولمة وأساليب الحياة الجديدة ونماذج الاستهلاك الجديدة وأشكال جديدة من الترفيه والسياحة. ويمكن أن تستمر في السنوات القادمة حركية السكان بسبب توسع الفجوة في معدل النمو السكاني بين الدول المتقدمة

والمتخلفة (النامية). يحدث هذا خصوصا مع ظهور فكرة "بدون حدود" العائدة للعولمة والعالمية التي خلقت عدم توازن جديد بين الدول الغنية والفقيرة. وبالإضافة لعدم التوازن القديم والجديد في الثروة انبثق عدم توازن ديمغرافي. ففي الجنوب هناك نمو سكاني مستمر ولذلك يوجد في سوق العمل عرض للعمالة أكثر بكثير من الطلب. بينما في الشمال يتصف معدل النمو السكاني بالانخفاض ومن ثم تكون الظاهرة الأكثر ملاحظة هي شيخوخة السكان. هذا الوضع ينتج عنه عدم توازن في سوق العمل في اتجاه معاكس حيث يكون الطلب في قطاعات معينة أعلى بشكل مهم من العرض. إضافة لذلك تتحدد مميزات حركية السكان بواسطة العمليات الاجتماعية والاقتصادية التالية:

- يقرر تدويل أو عالمية النشاطات الاقتصادية ممارسات عمل جديدة من بينها حركية السكان (العاملين) المؤقتة حيث تكون في مكاتب إنتاجية أخرى أيضا في الخارج ولكن تابعة لنفس المؤسسة. وتتطلب الحاجة لتطوير العمليات الإنتاجية والتنموية في شركة ما طريقة تمكن العاملين المشاركة في نشاطات التدريب وأنظمة السوق والمؤتمرات والسيمنرات (الحلقات الدراسية) من أجل تحسين الكفاءة الاقتصادية ونشر ثقافة الشركة وإيجاد بيئة اجتماعية ملائمة. من ناحية ثانية تساهم النشاطات الدولية في إنشاء ثقافة عالمية ووعي في داخل الشركة؛

- تعد الأشكال الجديدة من أوقات الفراغ والترفيه والسياحة عناصر أساسية في التنمية المحلية وإعادة بناء البنية الاقتصادية في المناطق الصناعية في أوقات الأزمات؛

- انبثاق دينامية في عملية تحول الأنظمة الإنتاجية ولا مركزية مراحل إنتاجية معينة في مناطق تكون القوى العاملة فيها أقل تأهيلا لكن متوفرة بكثرة وبأقل تكلفة؛

- تغييرات في ساعات العمل مع إدخال أشكال جديدة مرنة من العمل اسبوعية، شهرية أو سنوية وإمكانية الوصول لعمر التقاعد نتيجة الحوادث التي تلحق أضرارا جسدية ونفسية.

على قاعدة هذه الانعكاسات تبنت اللجنة المذكورة موضوعات مختلفة للنقاش مثل: ما هي الظروف الأساسية التي تسبب التغيرات الرئيسية في حجم ومميزات حركية السكان؟ كيف تساهم حركية السكان في العلاقة بين الأبعاد المحلية والعالمية ومن ناحية أخرى في أي طريقة تقرر هذه العلاقة حركية السكان؟ ما هي التطبيقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية التي تنبثق عن الأشكال الجديدة لحركية السكان؟ كيف تستطيع المنهجية الجديدة أن تسهل تفسير وتوقع حركية السكان؟ ما هو التأثير الذي تمتلكه الأشكال الجديدة لحركية السكان على العاملين في حقل السياسة؟

هذه الموضوعات صيغت في كتابين يحملان في عنوانهما علامة استفهام هما: حركية السكان في عالم بلا حدود؟ (مونتاناري، صدر عام ٢٠٠٢) والجغرافية الجديدة لحركية السكان اتجاهات التباين (يشيكاوا ومونتاناري، صدر عام ٢٠٠٣) وذلك لتأكيد الطبيعة الإشكالية لهذه الموضوعات ونتائج البحوث المتعلقة بها.

---

* أظن أن هذه المنطقة تقع في إيطاليا، لأن كاتب المقالة إيطالي، وتلفظ الكلمة يشير إلى ذلك، وقد بحثت عنها في أطلس العالم ولم أجدها. (المترجم)

الترجمة عن مجلة: Belgian Journal of Geography, 1-2, 2005

نشرت في "طريق الشعب"، العدد ٥ حزيران| يونيو ٢٠٠٥.

مجموعة من الباحثين

دراسات اجتماعية - اقتصادية معاصرة

ترجمة د. هاشم نعمة فياض

مجموعة من الباحثين

دراسات اجتماعية - اقتصادية معاصرة

ترجمة د. هاشم نعمة فياض

في السنوات الأخيرة، نُشرت بحوث ودراسات ومقالات معمقة وذات مستوى أكاديمي، وفق منهجيات متعددة، بالأخص باللغة الانكليزية، عالجت مواضيع مختلفة تندرج ضمن الدراسات الاجتماعية- الاقتصادية، على مستوى العراق، والعالم العربي، والعالم، ومواكبة لما يكتب، وحرصا على الإطلاع عليها، قمنا بترجمة عدد منها في فترات مختلفة، لعلنا نساهم في سد بعض النقص في المكتبة العربية في المواضيع المبحوثة. وتسهيلا للاستفادة منها من قبل الباحثين والدارسين والقراء عموما، ارتأينا جمعها ونشرها في هذا الكتاب. وقمنا بترتيب محتويات الكتاب بحسب معالجته للجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والبيئة والتنمية والسكان والهجرة. وقد حرصنا على تثبت المراجع والمصادر المترجم عنها بلغتها الأصلية في نهاية كل موضوع، بشكل يسمح لكل من يرغب بالاستزادة بالرجوع إليها.



المترجم

حصل على البكالوريوس في علم الجغرافية من كلية الآداب جامعة البصرة/ العراق عام ١٩٧٤.

نال شهادة الدكتوراه في علم الجغرافية التخصص الدقيق الجغرافية السكانية والدراسات السكانية من أكاديمية العلوم الهنغارية عام ١٩٨٩.

عمل في التدريس والبحث العلمي في التعليم الثانوي ومعاهد المعلمين والجامعات ومراكز البحث العلمي في العراق والمغرب وليبيا وهولندا.

نشر العديد من الكتب والدراسات والبحوث منها:

أفريقيا دراسة في حركات الهجرة السكانية، ١٩٩٢.

نمو وتوزيع السكان في المغرب، ١٩٩٣ (باللغة الانكليزية).

العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية، ٢٠٠٦.

هجرة الكفاءات العلمية العراقية: نظرة تحليلية، ٢٠٠٨.

الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية- الاقتصادية، ٢٠٠٩.

العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية- الاقتصادية: دراسة حالة العراق، ٢٠١٢، (باللغة العربية والانكليزية).

هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا: هولندا نموذجا.. دراسة تحليلية مقارنة، ٢٠١٢.

نظرية التحول الديمغرافي، المفهوم والتطبيق: دراسة تحليلية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية، ٢٠١٢.

نشر العديد من المقالات وله ترجمات من اللغة الانكليزية إلى اللغة العربية.

شارك في عدد من المؤتمرات المتخصصة والندوات في عدد من الدول.